جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

مدى التزام المصارف التجارية الليبية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية

(دراسة عملية علي المصارف التجارية الليبية)

إعداد

فائز عبدالرحيم عبدالحميد الديباني

بكالوريوس محاسبة – كلية الاقتصاد

جامعة بنغازي- خريف 1991

إشراف

الدكتور/ عبدالسلام محمد البدري

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العليا (الماجستير) في المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي بتاريخ 14 ربيع الأول 1434هـ الموافق 2013/01/26م.

خريف 2012 - 2013

جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

مدى التزام المصارف التجارية الليبية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية

(دراسة عملية علي المصارف التجارية الليبية)

إعداد
فائز عبد الرحيم عبدالحميد الديباني
بكالوريوس محاسبة – كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي- خريف 1991

لجنة الإشراف والمناقشة

الدكتور/ عبدالسلام محمد البدري مشرفاً رئيسياً .....

الدكتور فاخر مفتاح بوفرنة ممتحناً داخلياً .....

الدكتور عبدالسلام على الجحاوي ممتحناً خارجياً .....

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العليا (الماجستير) في المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي بتاريخ 14 ربيع الأول 1434هـ الموافق 2013/01/26م.

يعتمد / عميد الكلية.....

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلى عالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ. }

صدق الله العظيم

سورة التوبة: آية 105

الإهداء

إلى روح والدي العزيز

إلى من كانت سبباً في وجودي في الحياة والدتي الحبيبة

إلى من سهرت الليالي من أجل راحتي زوجتي العزيزة

إلى فلذات كبدى أبنائي الأعزاء

إلي من رافقني في دربي أخواتي العزيزات

إلى كل طالب علم

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل الذين أسهموا في إنارة دربي في طريق العلم، وأخص بالشكر الدكتور عبدالسلام محمد البدري، والدكتور عبدالسلام احمد الكزة على إرشادي وتوجيهي لإتمام الدراسة، والدكتور فاخر مفتاح بوفرنة والدكتور عبدالسلام علي الجحاوي لقبولهم عضوية لجنة المناقشة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لجميع العاملين بالمصارف التجارية الليبية علي ما قدموه لي من بيانات كانت مصدراً لهذه الدراسة.

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
- الإهداء	أ
- شكر وتقدير	ب
- المحتويات	ج
- قائمة الجداول	ح
- قائمة الأشكال	ي
- ملخص الدراسة	ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1-1 مقدمة.	2
1-2 مشكلة الدراسة.	4
1-3 هدف الدراسة.	10
1-4 أهمية الدراسة.	10
1-5 منهجية الدراسة.	11
1-6 نطاق وحدود الدراسة	12
1-7 محتويات الدراسة.	13
الفصل الثاني: الجهاز المصرفي في ليبيا	
2-1 مقدمة.	15
2-2 تعريف المصارف التجارية.	15
2-3 نشأة المصارف التجارية وتطورها.	16
2-3-1 نشأة المصارف التجارية وتطورها في ليبيا.	17

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
2-3-1-1 المصارف في العهد العثماني.	18
2-3-1-2 المصارف في عهد الاحتلال الإيطالي.	19
2-3-1-3 المصارف في عهد الإدارة الإنجليزية والفرنسية.	20
2-3-1-4 المصارف في عهد المملكة الليبية.	21
2-3-1-5 المصارف منذ عام 1969م.	25
2-4 أنواع المصارف.	36
2-4-1 من حيث طبيعة النشاط.	36
2-4-2 من حيث الملكية.	38
2-4-3 من حيث الجنسية.	38
2-4-4 من حيث تفرعها.	39
2-5 السمات المميزة للمصارف التجارية.	40
2-5-1 السيولة.	40
2-5-1-1 مكونات السيولة	41
2-5-2 الربحية.	42
2-5-3 الأمان.	43
2-6 الخلاصة.	43
الفصل الثالث: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية	
3-1مقدمة.	45
3-2 تعريف قائمة التدفقات النقدية.	45

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
3-3 دور الهيئات العلمية في الإفصاح عن التدفقات النقدية.	46
4-3 الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية.	55
5-3 أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية.	57
6-3 الدراسات السابقة.	59
7-3 قائمة التدفقات النقدية والموازنة النقدية.	68
8-3 قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل.	70
9-3 الأسباب التي أدت إلى إقرار إعداد قائمة التدفقات النقدية.	71
10-3 إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم7.	75
1-10-3 الأنشطة التشغيلية.	75
2-10-3 الأنشطة الاستثمارية.	76
3-10-3 الأنشطة التمويلية.	77
4-10-3 تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	78
5-10-3 تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.	81
6-10-3 تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.	81
11-3 إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم7 في المصارف التجارية.	81
12-3 الخلاصة	86
الفصل الرابع: تجميع البيانات وتحليلها	
1-4 مقدمة	88

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
2-4 تجميع البيانات	89
1-2-4 المرحلة الأولى: تحديد مجتمع وعينة الدراسة	89
2-2-4 المرحلة الثانية: الزيارة الميدانية للمصارف التجارية الليبية للتعرف علي إعدادها لقائمة التدفقات النقدية سواء وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 7 أو أي معيار أخر	90
3-2-4 المرحلة الثالثة: تصميم استمارة الاستبيان لمعرفة إدراك العاملين بالمصارف التجارية الليبية لماهية وأهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصارف التجارية	90
4-2-4 المرحلة الرابعة: توزيع استمارات الاستبيان	91
5-2-4 المرحلة الخامسة: تجميع استمارات الاستبيان	91
3-4 تحليل البيانات	92
1-3-4 الخطوة الأولى: تحليل قوائم التدفقات النقدية المنشورة لكلٍ من ومصرف الوحدة ودراسة مدى التزامهما بمتطلبات معيار المحاسبة الدو	92
2-3-4 الخطوة الثانية: قياس معامل الصدق والثبات لأسئلة ا	95
3-3-4 الخطوة الثالثة: تحليل بيانات استمارة الاستبيان	96
الفصل الخامس: نتائج وتوصيات الدراسة	
1-5 نتائج الدراسة	105
2-5 التوصيات	107

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
- قائمة المراجع	108
- الملاحق	118
استبيان الدراسة	119
قائمة التدفقات النقدية لمصرف السرايا لسنة 2007م	122
قائمة التدفقات النقدية لمصرف الوحدة لسنة 2008م	123

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1-3	أهم الاختلافات بين معيار المحاسبة الأمريكي رقم 95 والمعايير المكملة له والمعيار البريطاني رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 7	54
2-3	الفرق بين قائمة التدفقات النقدية والموازنة النقدية	69
3-3	أهم أوجه الاختلاف بين قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية	71
4-3	الاختلافات بين قائمة التغير في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية	72
5-3	نتائج الدراسة التي تبين تفضيل الشركات لاستخدام الأساس النقدي أو أساس رأس المال العامل عند إعداد قائمة التغير في المركز المالي	74
6-3	العناصر المكونة للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	76
7-3	العناصر المكونة للتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	76
8-3	العناصر المكونة للتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	77
9-3	المعادلات التي يتم استخدامها في التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي	79
1-4	توزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة	91
2-4	العدد الإجمالي لاستمارات الاستبيان المستردة من المصارف	92
3-4	مقارنة قائمة التدفقات النقدية لمصرفي السرايا والوحدة وإيفائهما لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7)	95
4-4	توزيع المشاركين في الدراسة حسب وظائفهم	96

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
5-4	توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية	97
6-4	توزيع المشاركين في الدراسة حسب تخصصاتهم	97
7-4	توزيع المشاركين في الدراسة حسب خبرتهم في العمل بالمجال المصرفي	98
8-4	توزيع المشاركين في الدراسة حسب الكيفية التي تم من خلالها تنمية خبرتهم بها	99
9-4	اتجاه إجابة المشاركين في الدراسة علي أسئلة الدراسة لكل سؤال علي حدة	103

قائمة الإشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1-2	مكونات الجهاز المصرفي في ليبيا خلال مرحلة العهد العثماني	18
2-2	مكونات الجهاز المصرفي في ليبيا خلال مرحلة عهد الاحتلال الإيطالي	20
3-2	مكونات الجهاز المصرفي في ليبيا خلال مرحلة عهد الإدارة الإنجليزية والفرنسية.	21
4-2	مكونات الجهاز المصرفي الليبي في نهاية عهد المملكة الليبية	24
5-2	مكونات الجهاز المصرفي الليبي في الوقت الحاضر	35
6-2	أنواع المصارف	39
7-2	التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لأحد المصارف التجارية	42
1-3	النموذج العام لقائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم7	77
2-3	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقاً للطريقة المباشرة	78
3-3	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقاً للطريقة غير المباشرة	80
4-3	بيان صافي التدفقات النقدية للتغيرات في الأصول والخصوم التشغيلية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم7	83

قائمة الإشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
5-3	بيان صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل عند إعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم7	84
6-3	قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم7 وفق الطريقة المباشرة	84

ملخص الدراسة

يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف التجارية في تقديم بيانات مالية ملائمة وموثوق بها وقابلة للمقارنة والفهم من قبل مستخدميها، وذلك لمساعدتهم في تقييم أداء المصارف ومركزها المالي، و اتخاذ القرارات الاقتصادية.

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم (7) الخاص بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية، والذي ألزم كافة المؤسسات بما فيها المؤسسات المالية بإعداد قائمة التدفقات النقدية وعرضها كقائمة مالية مكملة للقوائم المالية التي تعدها المؤسسة، وباعتبار أن المصارف التجارية من ضمن المؤسسات المالية فقد شملها معيار المحاسبة الدولي السابع، فالهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصارف التجارية هو التعرف على مصادر النقدية الواردة للمصرف واستعمالاتها خلال فترة معينة، بالإضافة إلى معرفة التغيرات التي تمت على النقدية خلال تلك الفترة.

كما ألزم قانون المصارف رقم (1) لسنة (2005م) بشأن المصارف وتعديلاته المصارف التجارية الليبية باتباع المعايير المحاسبية الدولية التي من ضمنها معيار المحاسبة الدولي رقم (7) الخاص بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية، وكذلك ألزم سوق الأوراق المالية الليبي المصارف التجارية الليبية بالقيد في السوق لكونها شركات مساهمة، اتباع المعايير المحاسبية الدولية التي من ضمنها معيار المحاسبة الدولي رقم (7) الخاص بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية، والإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تحتويها من ضمن التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية، فيما يتعلق باختبار مدى التزام المصارف التجارية الليبية بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم(7)، إن الدراسات السابقة التي أجريت في ليبيا قامت باختبار إعداد قائمة التدفقات النقدية واستخدامها في تقييم سيولة الشركات الصناعية الليبية، أما الدراسات التي أجريت على المصارف الليبية فقد قامت باختبار استخدام المصارف لمعلومات قائمة التدفقات النقدية في منح الائتمان، وتقييم إدارة التدفقات النقدية فيها، ولم تهتم هذه الدراسات إعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الليبية نفسها.

ولتحقيق هدف الدارسة تم تقسيمها إلى جانبين، الأول نظري والثاني عملي. ففي الجانب النظري تم دراسة الأدب المحاسبي و الدراسات السابقة المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية، سواء في الكتب، أو الأبحاث المحاسبية، أو الإصدارات المهنية المختلفة المتعلقة بها. ومن ثم تحديد المقومات النظرية لإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 7. وفي الجانب العملي تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات التي تم تجميعها من خلال وسائل جمع بيانات الدراسة، والمتمثلة في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية الليبية عن الفترة من سنة 2005م إلى 2008م، واستمارة الاستبيان كمصدر رئيسي لتجميع البيانات، واستخلاص النتائج منها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، ويتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية العاملة في ليبيا، بينما تتكون العينة التي تم تطبيق هذه الدراسة عليها من الأقسام المالية بالإدارات العامة لهذه المصارف، البالغ عددها 14قسماً مالياً، وفروعها الواقعة في نطاق مدينة بنغازي البالغ عددها 51 فرعاً، وبذلك تكون العينة التي تم دراستها 65 فرعاً .

ومن خلال تحليل بيانات الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يوجد مصرفين تجاريين فقط في ليبيا يقومان بإعداد قائمة التدفقات النقدية وهما مصرف السرايا ومصرف الوحدة حيث ابتداء مصرف السرايا في إعداد القائمة سنة 2007م ومصرف الوحدة سنة 2008م.

2. عدم الالتزام التام لمصرف السرايا عند إعداد قائمة التدفقات النقدية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 7، حيث قام المصرف عند إعداد القائمة عن سنة 2007م بالخلط بين متطلبات معيار المحاسبة الأمريكي ومعيار المحاسبة الدولي. بينما مصرف الوحدة ملتزم بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم7 عند إعداد قائمة التدفقات النقدية لسنة 2008م.

3. أن المشاركين في الدراسة يدركون أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للمصرف، وأهمية المعلومات المتحصل عليها منها بالنسبة للاستخدام الداخلي والخارجي للمصرف. إلا أنه لا يتم إعدادها في المصارف التجارية الليبية.

4. يدرك المشاركون في الدراسة أن المعلومات المتحصل عليها من قائمة التدفقات النقدية لا يمكن الحصول عليها من القوائم المالية الأخرى.

5. بالرغم من وجود موظفين مؤهلين في المصارف التجارية الليبية قادرين على إعداد قائمة التدفقات النقدية، وسماح الأنظمة التشغيلية للمصارف من تجهيزات حاسوب ومنظومات بإعدادها، إلا أن المصارف التجارية الليبية لا تقوم بإعدادها.

6. عدم معرفة العاملين بالمصارف التجارية بوجود إلزام بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2005م بشأن المصارف وتعديلاته.

7. عدم معرفة العاملين بالمصارف التجارية بمعيار المحاسبة الدولي السابع الخاص بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية.

ومن خلال النتائج السابقة تم الإجابة على سؤال الدراسة على النحو التالي:

أن المصارف التجارية الليبية غير ملتزمة بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع. ويستثنى من ذلك مصرف الوحدة، بالرغم من إدراك العاملين بها لماهية وأهمية القائمة.

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها اقترحت الدراسة التوصيات التالية:

1. إصدار منشورات من قبل مصرف ليبيا المركزي للمصارف التجارية، لإلزامها باتباع معايير المحاسبة الدولية، وإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.
2. إصدار منشورات من قبل سوق المال الليبي للمصارف التجارية، لإلزامها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية التي من ضمنها معيار المحاسبة الدولي رقم7 وفقاً للقانون رقم (11) لسنة (2010م) والمادة الرابعة والثلاثون من لائحة الإدراج ومتابعة الإفصاح.
3. قيام مؤسسات الدولة مثل مصلحة الضرائب بطلب قائمة التدفقات النقدية من المصارف التجارية كقائمة مكملة لقائمة الدخل والميزانية.
4. تنظيم دورات تدريبية للعاملين في المصارف التجارية الليبية على كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم7، وذلك للرفع من قدراتهم.
5. إجراء دراسات لاحقة مماثلة في مؤسسات الأعمال الأخرى، مثل الصناعية، والتجارية، والخدمية، تقوم بدراسة الجوانب المختلفة للقائمة مثل أهمتها وإعدادها.

الفصـــل الأول
الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

تعتبر المصارف التجارية نوعاً من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، كما أنها تعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون تلك الأموال، وتتسم المصارف بثلاث سمات تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال، وترتبط هذه السمات بالسيولة، والربحية، والأمان (هندي، 2000)، ويترتب على ذلك ضرورة احتفاظ إدارة المصرف بالحجم الأمثل من السيولة التي تمكنها إدارة التدفقات النقدية بكفاءة، وترشيد سياسة الاستثمار لتحقيق الربح الأمثل.

يختلف تعريف المصارف التجارية من دولة إلى أخرى، وذلك طبقا للقوانين السارية في كل دولة، فالمشرع الأمريكي عرف المصرف بأنه " منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصرف من الحكومة أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها" (ظاهر، 1999، ص 19)، بينما في الأردن عرف المشرع المصرف بأنه " الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية* وفقاً لأحكام قانون المصارف" (ظاهر، 1999، ص3).

أما في ليبيا فقد عرف القانون رقم (1) لسنة (2005م) بشأن المصارف وتعديلاته في المادة (65) المصرف التجاري بأنه "يعتبر مصرفاً تجارياً كل شركة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية، تدفع عند الطلب، أو حسابات لأجل ، ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية، وغير ذلك من الأعمال المصرفية"

لقد مرت المصارف في ليبيا بعدة مراحل، وذلك من حيث تطورها وبداية نشاطها من عهد إلى آخر، إلى أن تم إصدار القانون رقم (1) لسنة (2005م) بشأن المصارف وتعديلاته، الذي حاول أن يواكب التطورات العالمية في الممارسة المهنية للمحاسبة فألزم المصارف التجارية الليبية باتباع المعايير المحاسبية الدولية، حيث تنص الفقرة الثانية من المادة (83)" على المصارف إعداد تقارير نصف سنوية عن متابعة الأداء المالي والإداري للمصرف، ومدى مطابقتها للمعايير المصرفية المحاسبية والدولية ".

لقد أسندت مهمة إصدار المعايير المحاسبية الدولية إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) التي تم تشكيلها سنة

* المقصود بالأعمال المصرفية وفقا لقانون المصارف الأردني هو جميع الخدمات المصرفية المتمثلة في قبول الودائع واستثمارها مع موارد المصرف بالإقراض أو بأي طريقة أخرى يسمح بها قانون المصارف .

1973م لإصدار معايير محاسبية، وتشجيع العمل بها على مستوى العالم، وفي سنة 2001م تم استبدالها بمجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board(IASB) (الشريف، 2007).

يعتبر من ضمن المعايير المحاسبية الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الخاص بعرض البيانات والقوائم المالية، الذي نص على أن الغرض من القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة وتدفقاتها النقدية، على أن تشمل المجموعة الكاملة من البيانات المالية ما يلي (حماد، 2003):

1. الميزانية العمومية.
2. قائمة الدخل.
3. قائمة التغير في حقوق الملكية.
4. قائمة التدفقات النقدية.
5. السياسات المالية والإيضاحات.

كما يبين معيار المحاسبة الدولي رقم (7) كيفية إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية التي حلت محل قائمة مصادر واستخدامات الأموال، والتي كانت تبين التغيرات في بنود قائمة المركز المالي لفترتين مختلفتين، و تركز على مفهوم رأس المال العامل الذي لا يوفر معلومات مهمة عن السيولة كما هو الحال عند اتباع الأساس النقدي. ويهدف المعيار إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما في حكمها* (حماد، 2003).

> عرف (حجازي، 1998، ص 17) قائمة التدفقات النقدية " بأنها قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات)، والمدفوعات النقدية (المدفوعات)، وصافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة رئيسية هي: أنشطة التشغيل، وأنشطة الاستثمار ، وأنشطة التمويل لمنشأة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توفيق رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة، ويقصد بالنقدية هنا النقدية بمعناها الشامل سواء كانت نقدية بالخزائن أم نقدية بالبنوك، كما يدخل في مفهوم النقدية بالمعنى الشامل ما يعتبر في حكم النقدية".

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للأساس النقدي، بالإضافة إلى القوائم المالية الأخرى المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق (قائمة الدخل ، الميزانية)، و التحول إلى الأساس النقدي في مجال إعداد القوائم المالية كان أحد أسبابه هو أن المستثمرين والدائنين وغيرهم من

* المقصود بما في حكم النقدية، الاستثمارات قصيرة الأجل، التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة دون مخاطر للتغير في قيمتها.

المهتمين بالمؤسسات المالية والاقتصادية أصبحوا أكثر اهتماماً بالتدفقات النقدية للمؤسسة بعد توسع المؤسسات الاقتصادية. بالإضافة إلى أن القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق لا تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية، وأن الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين طالبوا بضرورة توافر معلومات عن التدفقات النقدية لتقييم أداء المؤسسات (حجازي، 1998)، هذا ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية على أساس تقسيم الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، بحيث يتم تقسيم هذه الأنشطة إلى أنشطة تشغيلية ، وأنشطة استثمارية ، وأنشطة تمويلية.

تعنى التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة معانٍ خاصة بكل منها، فمثلاً التدفق النقدي الموجب من أنشطة التشغيل يدل على مقدرة المؤسسة على مو اجهه تدفقاتها النقدية الصادرة والعكس. وتعد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين؛ (الطريقة المباشرة) وذلك من خلال تحديد صافي التدفقات النقدية التشغيلية بمقارنة المدفوعات والمقبوضات الخاصة بالأنشطة التشغيلية بشكل مباشر، و(الطريقة غير المباشرة) من خلال تعديل صافي الدخل التشغيلي بالبنود غير النقدية وبالتغيرات في بنود رأس المال العامل (الحصادي، 2005)، وترى العديد من المؤسسات والمصارف أن لدراسة التدفقات النقدية فائدة كبيرة فيما يتعلق بالقرارات الإدارية والموازنة المالية للعمليات التشغيلية.

2-1 مشكلة الدراسة

يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف التجارية في تقديم بيانات مالية ملائمة وموثوق بها وقابلة للمقارنة والفهم من قبل مستخدميها؛ وذلك لمساعدة مستخدمي هذه البيانات في تقييم أداء المصارف ومركزها المالي، بالإضافة إلى مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

من المعلوم أن ليبيا تقدمت بطلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (W.T.O) وتم منحها صفة عضو مراقب، ويترتب على ذلك تهيئة العديد من الجوانب الاقتصادية والمالية، و الالتزام بتطبيق الـ معايير المحاسبيـ ة الدولية وذلك وفقاً للمادة السادسة من اتفاقية General Agreement on Tariff and Trade (GATT)، وعليه فإن اتباع المعايير الدولية في المصارف التجارية الليبية يعد خطوة في هذا الاتجاه (بلين، 2005).

نظراً لأهمية قائمة التدفقات النقدية فقد اعتبرها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) من القوائم المالية التي يجب على المشروعات الاقتصادية إعدادها و عرضها، كما تناول المعيار

المحاسبي الدولي رقم (7) كيفية إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية؛ وألزم المعيار رقم (7) المؤسسات المالية بإعداد قائمة التدفقات النقدية ، وبين أهميتها في تقديم معلومات خاصة بالمؤسسة عن النقدية وقدرتها في خلق هذه النقدية. كما أن معيار المحاسبة الدولي رقم (30) الخاص بالإفصاح في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة تضمن ضرورة قيام المصرف بإعداد قائمة التدفقات النقدية استيفاء لمتطلبات الإيضاح في القوائم المالية للمصارف (حماد، 2003).

و يمكن لمستخدمي قائمة التدفقات النقدية تحقيق الآتي (الكزة،2008):

1. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك من خلال تحليل عناصر القائمة، ونمط التدفقات النقدية الذي يساعد على التنبؤ بقيمتها المستقبلية، واحتمالات تحقيقها.

2. تقييم العمليات التشغيلية، التي تعتبر الأساس الذي يمكن من خلاله قياس مقدرة المؤسسة في المحافظة على إمكانياتها وتوسعها المستقبلي .

3. تقييم المرونة والسيولة المالية، ومن ثم قدرة المؤسسة على مواجهة ظروف اقتصادية غير متوقعة.

4. توفير معلومات عن العمليات الاستثمارية والتمويلية، تمكن من الإجابة على العديد من الأسئلة المتعلقة بكيفية تمويل التوسعات، واستخدام المتحصلات من بيع الأصول، وتوقيت وحجم القروض المطلوبة وغيرها. ومنها؛ كيف زادت النقدية برغم تكبد المؤسسة خسائر؟ كيف يمكن تمويل التوسعات في الآلات والمباني؟ كيف يمكن استخدام المتحصلات النقدية من بيع الآلات والأراضي، وإصدار أسهم وسندات؟.

لقد تناولت دراسات سابقة الجوانب المختلفة لقائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية ومؤسسات الإعمال الأخرى في بعض الدول العربية ومنها ليبيا:

دراسة الشامي (1998) التي هدفت إلى مقارنة الاختلاف بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والمعايير الأمريكية الخاصة بقائمة التدفقات النقدية ، ذلك بالتطبيق على المؤسسات المالية الكويتية، وتوصل إلى أن الاختلاف في أسس التبويب بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والمعايير الأمريكية ذات العلاقة يؤدى إلى اختلاف جوهري بين مكونات التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل في قائمة التدفقات النقدية للمصارف التجارية.

كما هدفت دراسة عطية (2001) إلى إبراز دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء المؤسسات المالية في مصر، من ، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن قائمة التدفقات النقدية تقوم بدور فعال في تقييم الأداء، بما تقدمه من مؤشرات مالية لا تقدمها القوائم المالية الأخرى المعدة وفقا لأساس الاستحقاق.

بينما هدفت دراسة حسن (2003) إلى التحقق من فاعلية قائمة التدفقات النقدية في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات التقييمية والتنبؤية؛ بالتطبيق علي محللي الائتمان المصرفي في المصارف التجارية، ومحللي الاستثمار في سوق الأوراق المالية في مصر، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن معلومات التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لها تأثير أكبر في اتخاذ القرارات التقييمية، وأن لمعلومات التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، والتغير في رصيد النقدية تأثيراً أكبر في اتخاذ القرارات التنبؤية ، وأوصت بدراسة الإفصاح عن التدفقات النقدية في المصارف وشركات التأمين .

كما حاول بوشعالة (2004) اختبار دور قائمة التدفقات النقدية في منح الائتمان المصرفي؛ وذلك بالتطبيق على المصارف التجارية العامة العاملة في ليبيا، وتوصل إلى أن تضمين قائمة التدفقات النقدية مع القوائم المالية للمنشأة لا يؤثر في اتخاذ القرار المناسب لمنح الائتمان، وذلك نظراً لعدم معرفة أهمية قائمة التدفقات النقدية من قبل متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية.

حاولت دراسة بوجواري (2005) تقييم إدارة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الليبية باستخدام النسب المالية، وتوصلت إلى وجود جدوى من استخدام النسب المالية في تقييم إدارة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الليبية، وأوصت بتشجيع الأبحاث على المصارف.

بينما اقترحت دراسة حماد (2007) نموذجاً لتطوير إعداد وتفسير قائمة التدفقات النقدية في المصارف المصرية، لزيادة فاعليتها في إدارة المخاطر المصرفية، في ظل الاختلافات بين المعايير المختلفة لإعدادها، توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفاً في استخدام قائمة التدفقات النقدية في المصارف المصرية في تقييم المخاطر وإدارتها.

هدفت دراسة خربوش (2003) إلى إظهار أهمية قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضع المالي للمصارف والمؤسسات المالية، وقياس علاقة التدفقات النقدية بالقيمة السوقية للسهم، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي التدفقات

النقدية، والقيمة السوقية للسهم للمصارف والمؤسسات محل الدراسة، لقد أوصت الدراسة بضرورة إيلاء قائمة التدفقات النقدية مزيدا من الاهتمام من قبل الباحثين، لإبراز وتأكيد مدى أهميتها لمستخدمي القوائم المالية.

بينما حاولت دراسة العمراني (2003) إعداد قائمة التدفقات النقدية لشركتين صناعيتين ليبيتين، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها عدم مقدرة إدارات تلك الشركات على استعمال المعلومات المستمدة من قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات، أو لتقييم السيولة والربحية، وذلك يرجع إلى عدم تدريب العاملين بتلك الشركات على إعداد وتفسير القائمة.

ومن جانبه تناول زوبي (2000) استخدام قائمة التدفقات النقدية، وبعض المؤشرات المالية في تقييم سيولة و ربحية و كفاءة الشركات الصناعية الليبية، وقد بينت الدراسة بأنه لا يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية من قبل الإدارات المالية بالشركات محل الدراسة؛ نظراً لعدم طلب القائمة من قبل جهات خارجية، وعدم إلزام هذه الشركات بإعدادها، وذلك بالرغم من أن الكوادر بهذه الشركات مؤهلة لإعداد هذه القائمة، وأوصت الدراسة بإلزام الشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية من قبل الجهات ذات العلاقة.

بينما هدفت دراسة الأمين (1999) إلى اختبار مدى احتواء قائمة التدفقات النقدية على معلومات تساعد المستثمرين في قياس أداء المنشأة عن الفترة المعدة عنها القوائم المالية، ومقدرة المنشأة على تحقيق أرباح مستقبلية ومواجهه التزاماتها. وتوصلت إلى أن المعلومات المستمدة من قائمة التدفقات النقدية تلعب دوراً كبيراً في ترشيد قرارات المستثمرين؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة إعدادها بالإضافة إلى القوائم المالية الأخرى.

أما الشرايري (2006) فقد قام بدراسة تهدف إلى تحليل العلاقة بين ملاءَمة ووقتية واعتمادية نظم المعلومات المحاسبية؛ على قائمة التدفقات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وتوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين ملاءَمة ووقتية واعتمادية نظم المعلومات المحاسبية، وقائمة التدفقات النقدية للشركات المشاركة بالدراسة، وأوصت بإجراء دراسات مماثلة على القطاعات الأخرى مثل المصارف.

بينما قام عبدالمولي (2002) بدراسة تهدف إلى تطوير النظام المحاسبي لخدمة إعداد قائمة التدفقات النقدية، بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن إعداد قائمة التدفقات النقدية مباشرة من واقع أرصدة الحسابات، دون الحاجة إلى تسويات لتحويل الأرصدة الدفترية من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي؛ يسهم في

سهولة فهم وإعداد قائمة التدفقات النقدية، وأوصت الدراسة بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية.

وهدفت دراسة الفضل (2002) إلى إظهار أهمية الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية لمستخدمي التقارير المالية للشركات الصناعية العراقية، توصلت الدراسة إلى أن تضمين قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية التي تعدها الشركة، يوفر معلومات لمستخدمي تلك القوائم عن كفاءة السياسات المالية للشركة، كما أوصت الدراسة بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية.

لقد خلصت الدراسات السابقة في مجملها إلى أن المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تعتبر مهمة بالنسبة للمؤسسة والمستثمرين في التعرف على الوضع المالي للمؤسسة، والتي أوصى أغلبها بالآتي:

1. ضرورة تضمين قائمة التدفقات النقدية مع القوائم المالية المنشورة للمؤسسات لما تقدمة من بيانات لا يمكن الحصول عليها من القوائم المالية الأخرى.

2. أيلاء قائمة التدفقات النقدية اهتمام من قبل الباحثين، ودراسة الإفصاح عن التدفقات النقدية في المصارف وشركات التأمين .

3. ضرورة إلزام الشركات من قبل المشرع بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

سعياً من ليبيا لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية تم إنشاء سوق الأوراق المالية الليبي بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (134) لسنه (2006م) ، الذي الغي بقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (436) لسنه (2008م) ثم صدر القانون رقم (11) لسنة (2010م) . الذي نصت المادة السابعة والستون منه على أن " يكون قيد ا لأوراق المالية إلزاميا لجميع الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم بنظام الإيداع والقيد المركزي "، كما نصت المادة الثامنة و الستون من القانون علي " يكون إدراج الأوراق المالية بالسوق لشركا ت الأسهم الوطنية العامة والأهلية والمشتركة والأجنبية العاملة بليبيا وفقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون". كما تنص قواعد السوق المالي على ضرورة التزام الشركات المدرجة با تباع المعايير المحاسبية الدولية التي مذها تقديم بيانات مالية عن التدفقات النقدية ؛ حيث نصت المادة الرابعة والثلاثون من لائحة الإدراج ومتابعة الإفصاح علي "على الجهة الالتزام بإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية كما يتم

مراجعتها وفقاً لقواعد المراجعة الدولية ويجب الإشارة إلى ذلك صراحة في تقرير مراجع الحسابات".

مما سبق يتضح أن إعداد قائمة التدفقات النقدية استيفاءً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية بشكل عام، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (7) بشكل خاص في المصارف التجارية الليبية يرجع إلى:

1. إصدار القانون رقم (1) لسنة (2005م) بشأن المصارف وتعديلاته، الذي ألزم المصارف التجارية الليبية باتباع المعايير المحاسبية الدولية التي منها معيار المحاسبة الدولي رقم (7) الخاص بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية .
2. إنشاء سوق الأوراق المالية الليبي الذي ألزم المصارف التجارية الليبية بالقيد في السوق، والذي من متطلباته اتباع المعايير المحاسبية الدولية، والتي منها معيار المحاسبة الدولي رقم (7) الخاص بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية.
3. دخول المستثمر الأجنبي في المصارف التجارية الليبية.
4. سعى ليبيا للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية والإيفاء بالمتطلبات الدولية لذلك.

كما أن الدراسات التى أجريت في ليبيا مثل دراسة زوبي (2000)، والعمراني (2003)، وبوشعالة (2004)، وبوجواري (2005)، حاولت دراسة دور قائمة التدفقات النقدية في منح الائتمان المصرفي، وتقييم أداء إدارة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الليبية، و استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة الشركات الصناعية الليبية، إلا أن تلك الدراسات لم تهتم بطريقة إعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الليبية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7)، عليه فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على السؤال التالي:

ما مدى التزام المصارف التجارية الليبية بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7).وهل العاملين في المصارف التجارية الليبية مدركين لماهية وأهمية قائمة التدفقات النقدية للمصرف ؟

حيث سيتم الإجابة على سؤال الدراسة من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تقوم المصارف التجارية الليبية بإعداد قائمة التدفقات النقدية؟.

2. هل تقوم المصارف التجارية الليبية بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7)؟.

3. هل يدرك العاملين بالمصارف التجارية الليبية ماهية وأهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصارف التجارية.

1-3 هدف الدراسة

إن الهدف الرئيسي للدراسة هو التعرف على مدى التزام المصارف التجارية الليبية بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية بما يتماشى مع معيار المحاسبة الدولي رقم (7).

أما الأهداف الفرعية للدراسة فهي:

1. التعرف على إعداد المصارف التجارية الليبية للقائمة بشكل عام.

2. التعرف على إعداد المصارف التجارية الليبية للقائمة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم7.

3. التعرف على إدراك العاملين بالمصارف التجارية الليبية لماهية هذه القائمة وأهميتها.

1-4 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال ما يلي:

1. قد تمثل هذه الدراسة دليـ لا يمكن أن يسترشد به من قبل معدي البيانات المالية في المصارف التجارية الليبية وغيرها من المؤسسات.

2. يمكن أن تمثل هذه الدراسة إضافة للفكر المحاسبي وخاصة في ليبيا، وذلك لندرة البحوث التي تركز على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

3. هذه الدراسة يمكن أن تكون مفيدة في ظل التطورات الحديثة في الاقتصاد الليبي والاتجاه نحو الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية.

4. تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية.

5-1 منهجية الدراسة

يمكن تصنيف هذه الدراسة من حيث الهدف على أنها دراسة استكشافية، ومن حيث الإجراءات على أنها دراسة وصفية، وأن المعرفة المرتبطة بها مستقلة عن الأفراد، و الحقائق التي تسعى الدراسة إلى تجميعها لها وجود ظاهري ملموس. و لتحقيق هدف الدراسة تم تقسيمها إلي جانبين هما:

الجانب النظري:

سيتم في هذا الجزء من الدراسة، دراسة الأدب المحاسبي و الـ دراسات السابقة المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية، سواء في الكتب أم الأبحاث المحاسبية أو الإصدارات المهنية المختلفة المتعلقة بها. ومن ثم تحديد المقومات النظرية لإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 7. كما سيتم مراجعة الدراسات السابقة في الدول الأخرى بشكل يمكن من تكوين إطار نظري يساعد على تفسير وتحليل نتائج هذه الدراسة.

الجانب العملي:

يعتمد هذا الجزء من الدراسة على أسلوب الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات التي تم تجميعها من خلال وسائل جمع البيانات واستخلاص النتائج منها باستخدام البرنامج الإحصائي statistical package for- social sciences (SPSS) بحيث تم تـ جمع البيانات من المصادر الرئيسية التالية:

1. القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية الليبية عن السنوات 2005م،2006م،2007م،2008م .
2. قائمة الاستبيان.
3. المقابلات الشخصية مع مديري المصارف، ورؤساء أقسام المحاسبة، ومديري إدارات الحسابات في المصارف التجارية الليبية.

ويتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية الليبية العاملة في ليبيا وعددها أربعة عشر مصرفاً والمتمثلة في:

1. مصرف الجمهورية.
2. مصرف الوحدة.

3. المصرف التجاري الوطني.

4. مصرف الصحاري.

5. مصرف التجارة والتنمية.

6. مصرف الإجماع العربي.

7. مصرف الأمان للتجارة والاستثمار.

8. مصرف الوفاء.

9. مصرف المتوسط.

10. المصرف المتحد للتجارة والاستثمار.

11. مصرف الواحة.

12. مصرف السرايا للتجارة والاستثمار.

13. المصرف التجاري العربي.

14. مصرف شمال إفريقيا.

بينما تتكون عينة الدراسة التي تم توزيع استمارة الاستبيان عليها من الأقسام المالية بالإدارات العامة لهذه المصارف البالغ عددها 14 قسماً، وفروع المصارف الواقعة في نطاق مدينة بنغازي البالغ عددها 51 فرعاً، وبذلك يكون حجم العينة التي تم دراستها هو 65 فرعاً.

1-6 نطاق وحدود الدراسة

اقتصرت هذه ا لدراسة على دراسة مدى التزام المصارف التجارية الليبية العاملة في ليبيا بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7) سواء كانت هذه المصارف التجارية عامة أم خاصة. كما أن الدراسة لم تشمل المصارف التجارية حديثة الإنشاء والتي تم إنشاؤها بعد سنة 2008.

كما أن هذه الدراسة اقتصرت على دراسة متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7) دون التطرق لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية الأخرى و التي تلزم المصارف التجارية باتباعها.

1-7 محتويات الدراسة

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى الفصول التالية:

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة ويتضمن

المقدمة – مشكلة الدراسة – هدف الدراسة – أهمية الدراسة – منهجية الدراسة – نطاق وحدود الدراسة – محتويات الدراسة.

الفصل الثاني : الجهاز المصرفي في ليبيا

يعرض هذا الفصل نشأة الجهاز المصرفي في ليبيا والمراحل و التطورات التي مر بها إلى حين صدور القانون رقم (1) لسنة (2005م) بشأ ن المصارف وتعديلاته، و دور هذه المصارف في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية

يعرض هذا الفصل التعريف بقائمة التدفقات النقدية ومحتوياتها وكيفية إعدادها، كما سيتم استعراض الدراسات التي أجريت على قائمة التدفقات النقدية، وعرض النتائج التي توصلت إليها.

الفصل الرابع : تجميع وتحليل البيانات

يعرض هذا الفصل البيانات التي تم الحصول عليها من أساليب تجميع البيانات وتحليلها باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي.

الفصل الخامس : نتائج وتوصيات الدراسة

يعرض هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، واقتراح بعض التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

الفصــل الثاني
الجهاز المصرفي في ليبيا

"يعتبر مصرفاً تجارياً كل شركة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية، تدفع عند الطلب، أو حسابات لأجل، ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية، وغير ذلك من الأعمال المصرفية[1]".

بالرغم من اتفاق المشرع السوري معهم في تعريف المصرف التجاري، إلا أنه حدد مدة لقبول الودائع واستثمارها بمدة سنتين، حيث عرف المصرف التجاري بأنه **"المؤسسة التي تتولى بصورة اعتيادية قبول الودائع تحت الطلب، ولأجل لا يتجاوز السنتين؛ لاستثمارها في عمليات مصرفية لحسابها الخاص[2]"** (ظاهر، 1999، ص20).

تأسيساً على التعريفات السابقة للمصرف التجاري يتضح أنه تم تعريفه وفقاً لتشريع يتم إصداره من قبل المشرع في شكل قانون خاص بالمصارف، يضمنه تعريف المصرف التجاري، وبالرغم من اختلاف هذه التشريعات باختلاف الدول الصادرة عنها إلا أنها متشابهة في مضمونها، حيث ورد في أغلبها أن المصرف التجاري هو المؤسسة المالية التي تقوم بقبول الودائع من العملاء، واستثمار هذه الودائع وإيفاءها عند الطلب، كما أنها تعتبر وسيطاً بين الذين لديهم أموال فائضة، وبين الذين يحتاجون إلى تلك الأموال.

3-2 نشأة المصارف التجارية وتطورها

أصل كلمة مصرف بكسر الراء في اللغة[3] مأخوذ من الصرف بمعنى بيع النقد بالنقد، ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف، ويقابلها كلمة بنك المشتقة من الكلمة الإيطالية (BANCO) التي تعني المنضدة أو الطاولة، أما سبب ارتباط هذه الكلمة بالأعمال المصرفية فهو أن الصرافين اللمبارديين كانوا يستعملون مناضد خشبية لممارسة أعمالهم في أسواق بيع وشراء العملات المختلفة.

يرجع ظهور المصارف التجارية إلى العصور الوسطى، حيث تأسس أول مصرف في مدينة البندقية عام 1157م تلاه مصرف برشلونة عام 1401م ثم مصرف ريالتو عام 1587م بمدينة البندقية، ثم مصرف أمستردام عام 1609م ثم مصرف هامبورج بألمانيا عام 1619م،

---

[1] - . المقصود بالأعمال المصرفية وفقا للقانون رقم (1) لسنة (2005 م) بشأن المصارف وتعديلاته هو جميع الخدمات المصرفية المتمثلة في قبول الودائع، واستثمارها وفتح الحسابات الجارية والخدمات المتعلقة بالاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان ودفع وتحصيل الصكوك، وخصم السندات والكمبيالات ، والقيام بأعمال الصرف الأجنبي، وتقديم خدمات المستشار المالي والخدمات الاستشارية، والقيام بغير ذلك من الأعمال التي يوافق عليها مصرف ليبيا المركزي. ويتفق ذلك مع تحديد كلٍ من قانون المصارف الأردني والسعودي للأعمال المصرفية.

[2] - الوظائف التي يقوم بها المصرف التجاري وفقاً للتشريع السوري هي خصم الأوراق التجارية والسندات الاذنية وسندات السحب، ومنح القروض والسلف بضمانات عينية أو شخصية، وإصدار خطابات الاعتماد والشيكات والحوالات المختلفة وقبول الودائع المختلفة والمتاجرة في العملات الأجنبية والمعدنية الثمينة.

[3] - لمزيد من التفصيل يراجع المعجم الوسيط، مادة (صرف) ص 513 مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المكتبة الإسلامية- استانبول.

2-1 مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالنظام المصرفي و نشأته وتطوره بشكل عام، وفي ليبيا بشكل خاص، حيث تناول تعريف المصارف التجارية وفق تشريعات عدد من الدول، ونشأة المصارف التجارية وتطورها، وعرض المراحل التي مرت بها، وأنواع المصارف، والسمات المميزة للمصارف التجارية.

2-2 تعريف المصارف التجارية

يختلف تعريف المصارف التجارية من دولة إلى أخرى وذلك من خلال التشريعات واللوائح المالية التي تنظم الحياة الاقتصادية في كل دولة. فالمشرع الفرنسي عرف المصرف التجاري على أنه **"تلك المؤسسة التي تقوم على سبيل الاحتراف، بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها، ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية"** (هلالي، 2003، ص3). ويتفق هذا التعريف مع تعريف المشرع المغربي للمصرف التجاري، حيث عرفه بأنه **"كل مؤسسة تزاول مهنة تلقي الإيداعات التي تستعملها في عمليات مالية أو عمليات إقراض لحسابها الخاص، أو لحساب عملائها، أو لحساب أشخاص آخرين يعينهم العملاء"** (ظاهر، 1999، ص20). كما يتفق هذا التعريف مع تعريف المشرع المصري للمصرف التجاري الذي يعرفه ضمن المادة 19 من القانون رقم 57 لسنة 1951م بأنه **"كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تدفع عند الطلب أو بعد أجل"** (عبدالله، 2000، ص16).

بينما عرف المشرع الأمريكي المصرف التجاري بأنه **"منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصرف من الحكومة أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها"** (ظاهر، 1999، ص19). ويتفق هذا التعريف مع تعريف المصارف التجارية في الأردن، حيث ورد في المادة الثانية من قانون المصارف رقم 24 لسنة 1971م تعريف المصرف التجاري بأنه **"الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وفقاً لأحكام قانون المصارف"** (ظاهر، 1999، ص3). كما يتفق هذا التعريف مع تعريف المشرع السعودي للمصرف التجاري، حيث عرفه **بأنه "شخص طبيعي أو اعتباري يزاول أي عمل من الأعمال المصرفية بصفة أساسية"** (ظاهر، 1999، ص20).

يتفق المشرع الليبي مع التعريفات السابقة للمصارف التجارية حيث ينص في هذا الخصوص بموجب المادة 65 من القانون رقم 1 لسنة 2005م بشأن المصارف على أنه

ومصرف إنجلترا عام 1694م ومصرف فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800م ثم انتشرت المصارف بعد ذلك في أمريكا وغيرها من دول العالم (عبدالله، 2000، ص، 16،17).

لقد بدأت أعمال الصيارفة في الازدهار منذ القرن السادس عشر ميلادي، ثم انتعشت في أوائل القرن السابع عشر بسبب حادثة وقعت في ذلك الحين، فقد كان التجار والنبلاء الإنجليز قبل عام 1640م يحتفظون بأموالهم في برج لندن غير أن الملك شارل الأول استولى على تلك الأموال، وبالرغم من إعادة الأموال إلى أصحابها إلا أن ثقة الناس في البرج كخزينة آمنة لأموالهم قد تضعضعت، الأمر الذي جعلهم يعهدون بحفظ أشيائهم الثمينة على سبيل الأمانة لدى صاغة يتصفون بالنزاهة ويتمتعون بثقة المجتمع، وذلك مقابل حصولهم على إيصالات لحفظ حقهم، فنمت أعمال الصاغة وأصبح من ضمن عملهم الصرافة، وكثرت الودائع عندهم، ثم تطور الأمر إلى أن تخصص بعض منهم في حفظ الودائع نظير أجر يتقاضاه مقابل ذلك (سيف النصر، 2000، ص36)

لقد اكتشف الصيارفة تدريجياً أن ما يودع لديهم من ذهب وأموال لا يتم سحبها كلياً من قبل المودعين، بل تبقي هذه الودائع راكدة في خزائنهم لفترات طويلة ولا يتم السحب منها من قبل المودعين إلا عند الحاجة، الأمر الذي جعلهم يستثمرون الأموال المودعة في خزائنهم، وذلك بإقراض بعض منها إلى من يحتاجون إليها، بالإضافة إلى فائدة يحصل عليها الصائغ مع أصل الدين، دون أن يتعرض مركزه المالي للخطر بما أن السحب يقابله إيداع ودائع أخرى ومادام ذلك يعود عليهم بفائدة (سيف النصر، 2000، ص37)، كما أن الصيارفة كانوا يقبلون الودائع كرهن لقرض بفائدة تمنح لصاحب الوديعة تستحق السداد خلال فترة معينة، ولقد تمتع بعض الصيارفة بسمعة حسنة في معاملتهم ومركزهم المالي، ونالوا ثقة المودعين والمقترضين، الأمر الذي أدى إلى تداول الإيصالات المذيلة بتوقيع هؤلاء الصيارفة بين الناس، حيث يمكن لصاحب الوديعة أن يسدد دينا عليه إلى غيره بموجب هذه الإيصالات، وبهذا نشأت مهنة الصرافة التي كانت نواة المصارف التجارية الحديثة (عساف، 1972، ص14).

1-3-2 نشأة المصارف التجارية وتطورها في ليبيا

مر الجهاز المصرفي في ليبيا بعدة مراحل من حيث تطوره وبداية نشاطه، ولقد ارتبطت المراحل التي مر بها بالأوضاع السياسية التي مرت بها ليبيا، حيث يمكن تقسيم هذه المراحل إلى خمس مراحل هي:

1. مرحلة العهد العثماني.

2. مرحلة عهد الاحتلال الإيطالي.

3. مرحلة عهد الإدارة الإنجليزية والفرنسية.

4. مرحلة عهد المملكة الليبية .

5. المرحلة منذ عام 1969م.

2-3-1-1 المرحلة الأولى: المصارف في العهد العثماني

كان الاقتصاد الليبي في العهد العثماني اقتصاداً متخلفاً، وكان النشاط الأساسي للأفراد هو النشاط الزراعي الذي كان يمارس بشكل بدائي، وكان دخل الأفراد ومستوى معيشتهم منخفضاً، ولا توجد مدخرات لدى الأفراد، كما أن الصناعة في ذلك الحين اقتصرت على المصنوعات اليدوية والحرفية، وكانت التجارة الخارجية ذات نطاق ضيق مع ندرة فرص التعليم وقلة عدد المتعلمين، وبالرغم من أن هذه الأسباب لم تكن مشجعة على إنشاء أي مصرف إلا أن الإدارة العثمانية ولمقتضيات تسيير شؤونها وتسهيل معاملاتها أسست مجموعة من المصارف (عبدالمالك، 2005، ص13). حيث أسس أول مصرف في بنغازي عام 1868م وفي درنة بعد ذلك، كما تم تأسيس مصرف زراعي في طرابلس عام 1901م افتتح له عدة فروع في طرابلس، وأسس البنك العثماني فرعاً له في طرابلس عام 1906م (الموشم، 2003، ص11). وكما بدأ بنك روما (بانكو دي روما) أعماله في طرابلس في 15 أبريل 1907م (الأرباح، 1985، ص96). وافتتح الفرع الثاني من البنك العثماني في بنغازي في عام 1911م (الموشم، 2003، ص11).

لقد تم تصفية المصارف التي تم إنشاؤها من قبل الدولة العثمانية في ليبيا في السنة التي تلت الاحتلال الإيطالي لليبيا مباشرة، وبالتحديد في عام 1912م (الأرباح، 1985، ص96). ولم يستمر في مزاولة النشاط المصرفي في ليبيا إلا بنك روما. ويوضح الشكل (2-1) مكونات الجهاز المصرفي في ليبيا خلال مرحلة العهد العثماني:

الشكل رقم (2-1) مكونات الجهاز المصرفي في ليبيا خلال مرحلة العهد العثماني

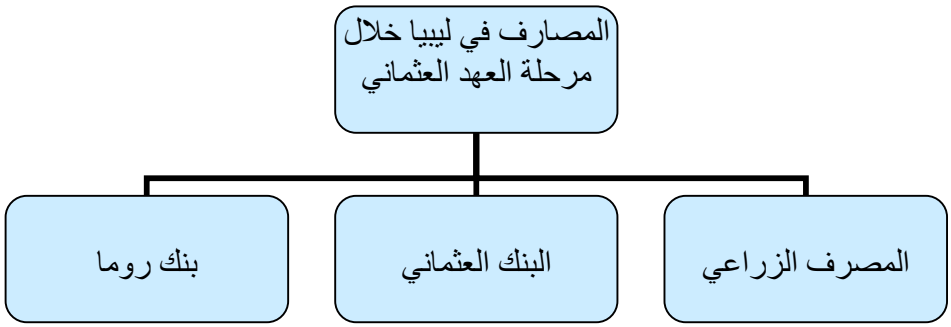

المصدر: من إعداد الباحث

2-1-3-2 المرحلة الثانية: المصارف في عهد الاحتلال الإيطالي

لقد مهدت إيطاليا لاستعمار ليبيا في أواخر العهد العثماني، وذلك من خلال إنشاء بنك روما في عام 1907م، الذي مارس النشاط الزراعي والصناعي، نظراً لطبيعة الاقتصاد الليبي في ذلك الحين واعتماده علي هذه الأنشطة، وتنحصر هذه المرحلة في الفترة من عام 1911م إلى 1942م وكان الجهاز المصرفي في ليبيا خلال هذه المرحلة يتكون من أربعة فروع لمصارف إيطالية بالإضافة إلى مصرفين محليين (الأرباح، 1985، ص77) هذه المصارف هي:

أولا: فروع المصارف الإيطالية العاملة في ليبيا

تولت فروع المصارف الإيطالية التي تم تأسيسها في ليبيا مهمة إمساك سجلات الاحتلال الإيطالي، وتقديم التسهيلات الائتمانية والقروض الزراعية للمزارعين الإيطاليين لمساعدتهم على الاستيطان وتسويق منتجاتهم، حيث افتتح بنك روما (بانكو دي روما) فرعاً له في طرابلس عام 1907م، وفي بنغازي في 15 سبتمبر من نفس العام خلال فترة العهد العثماني، ولقد شملت أنشطته العديد من الأنشطة غير المصرفية، وتوقف عن مزاولة هذه الأنشطة عام 1912م واستمر يزاول الأعمال المصرفية (الأرباح، 1985، ص8). وفي عام 1912م افتتح بنك شيشيليا (بانكو دي شيشيليا) فرعاً له في طرابلس ، وقد زاول في ليبيا نشاط التسليف الزراعي، بالإضافة إلى الأعمال المصرفية، كما قام في السنة الأولى من تأسيسه في ليبيا بممارسة مهام وزارة المالية في طرابلس، إلى أن سلمها لفرع بنك إيطاليا (بانكو دي إيطاليا) – المصرف المركزي الإيطالي (الأرباح، 1985، ص98)الذي قام بفتح فرع له في طرابلس عام 1912م و فرع له في بنغازي في عام 1913م والذي أسندت إليه مهمة وزير المالية الإيطالي في ليبيا. ومارس في ليبيا مهام تختلف عن المهام الواردة في نظامه الأساسي، حيث قام بالأعمال التجارية، والإقراض الزراعي، واستبدال الذهب والفضة، وإصدار أذونات وسندات وفتح حسابات التوفير (الأرباح، 1985، ص97). كما قام بنك نابولي **(بانكو دي نابولي)**بفتح فرع له في طرابلس عام 1913م وكان نشاطه مقتصراً علي الأعمال المصرفية (الأرباح، 1985، ص98).

ثانياً : المصارف المحلية

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تم تأسيس أول مصرفين محليين إيطاليين في ليبيا، وهما مصرف طرابلس، و صندوق ليبيا للتوفير. بدأ مصرف طرابلس نشاطة في عشرينيات

القرن الماضي، حيث تضمنت المجلة الاقتصادية التي كان يصدرها الاحتلال الإيطالية في عدد مارس/أبريل 1929م أصول وخصوم المصرف، وتركز نشاطه في تقديم القروض لأصحاب المحلات والحرف والصناعات اليدوية ، ومن المرجح أنه توقف عن مزاولة نشاطه في الثلاثينيات (الأرباح، 1985، ص99). وفي عام 1935م تم تأسيس صندوق ليبيا للتوفير (الأرباح، 1985، ص98)، من خلال دمج صندوق طرابلس للتوفير الذي تم تأسيسه في طرابلس عام 1923م وصندوق برقة للتوفير الذي تم تأسيسه في بنغازي عام 1925م، اللذان تركزت أنشطتهما في الإقراض الزراعي والعقاري. ومارس صندوق ليبيا للتوفير أعمال الإقراض الزراعي والعقاري من خلال فروعه في طرابلس، وبنغازي، ومصراتة، ودرنة، ووكالاته المنتشرة في مدن أخرى، و اقتصرت قروضه علي المستوطنين الإيطاليين (عبدالمالك، 2005، ص15). ويوضح الشكل (2-2) مكونات الجهاز المصرفي في ليبيا خلال مرحلة عهد الاحتلال الإيطالي:

الشكل رقم(2-2) مكونات الجهاز المصرفي في ليبيا خلال مرحلة عهد الاحتلال الايطالي

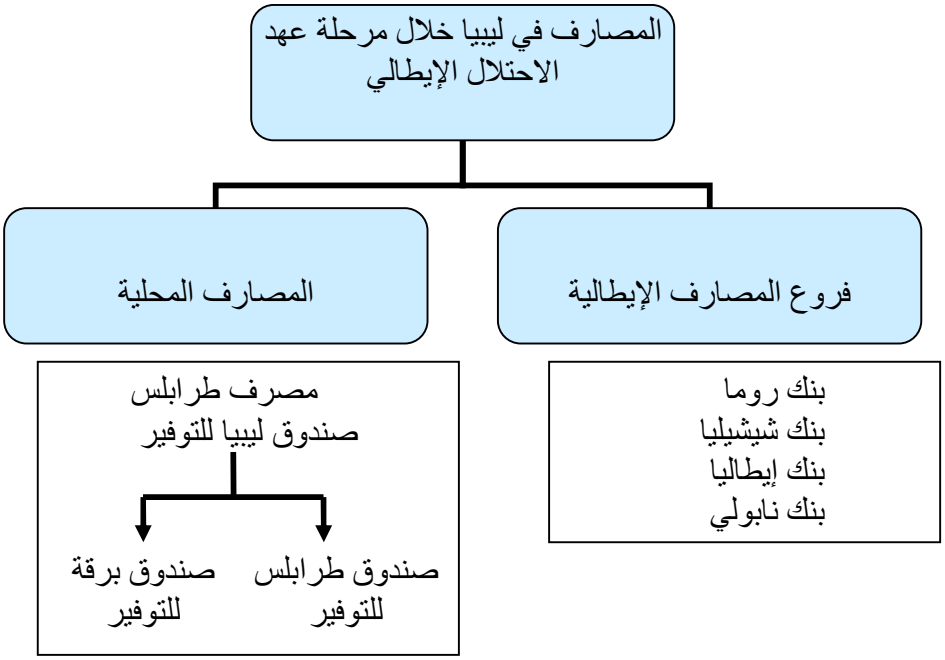

المصدر: من إعداد الباحث

2-3-1-3 المرحلة الثالثة: المصارف في عهد الإدارة الإنجليزية والفرنسية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت ليبيا تخضع للإدارة العسكرية الإنجليزية والفرنسية، حيث خضع كل من ولاية طرابلس وولاية برقة للإدارة العسكرية الإنجليزية، بينما

خضعت ولاية فزان للإدارة العسكرية الفرنسية (الموشم، 2003، ص11). وتنحصر هذه المرحلة في الفترة من عام 1943م إلي عام 1951م حيث قام بنك باركليز (بنك دي ، سي ، أو) بفتح فرع له بطرابلس في 15 أبريل 1943م وآخر في بنغازي في 15 يوليو من نفس العام، وكان يمارس الأعمال المصرفية المختلفة، كما كان يقوم بتقديم الخدمات المصرفية إلى الإدارة العسكرية الإنجليزية، بالإضافة إلى إصدار النقد، وكان يتصرف كوكيل لوزارة المالية الإنجليزية. واستمر هذا المصرف في مزاولة أعماله في ليبيا حتى نهاية عام 1969م، وتم الإذن للمصرف العربي بفتح فرع له في ليبيا في 17 يونيو 1951م (الأرباح، 1985، ص99).

كما استمر فرع بنك روما وبنك نابولي وبنك شيشيليا التي تم تأسيسها خلال فترة الاحتلال الإيطالي لليبيا بالعمل في ليبيا من خلال فروعها في كلً من بنغازي وطرابلس بعد منحها ترخيصاً لمزاولة العمل في 22 مايو 1951م.

أما في ولاية فزان فالأمر اقتصر خلال هذه المرحلة على الخدمات البريدية (البيه، 1974، ص281). وتم خلال هذه المرحلة وبالتحديد في 11 نوفمبر 1950م إصدار إعلان البنوكية رقم 211 لسنة 1950م الذي ينظم الأعمال المصرفية في ليبيا، والذي أصدرته الإدارة الإنجليزية (الأرباح، 1985، ص99). ويوضح الشكل (2-3) مكونات الجهاز المصرفي في ليبيا خلال مرحلة عهد الإدارة الإنجليزية والفرنسية:

الشكل رقم (2-3) مكونات الجهاز المصرفي في ليبيا خلال مرحلة عهد الإدارة الإنجليزية والفرنسية.

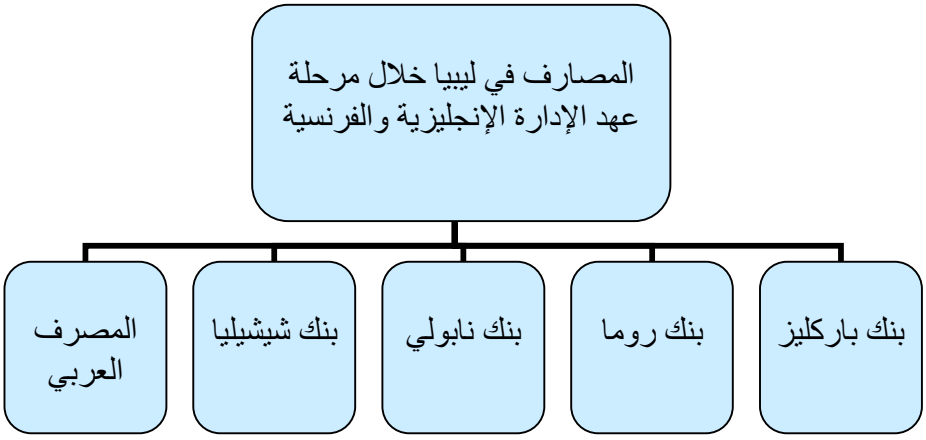

المصدر: من إعداد الباحث

2-3-1-4 المرحلة الرابعة:المصارف في عهد المملكة الليبية

تنحصر هذه المرحلة في الفترة من 1952م إلي 1969م وخلالها تم تأسيس عدة فروع لمصارف أجنبية في ليبيا بالإضافة إلى فروع المصارف الأجنبية التي كانت تعمل خلال فترة الإدارة الإنجليزية، حيث منح المصرف البريطاني للشرق الأوسط ترخيصاً لمزاولة عمله في ليبيا عام 1952م. كما منح مصرف مصر الأذن بمزاولة أعماله في ليبيا حيث مارس نشاطه في 1954م، بينما باشرت المؤسسة الائتمانية للجزائر وتونس (الشركة الفرنسية) أعمالها في ليبيا عام 1955م تحت اسم المصرف العقاري الجزائري التونسي. كما تم خلال هذه الفترة الإذن لبنك أوف أمريكا، والمصرف الشرقي، ومصرف مورجان جارانتي بممارسة الأعمال المصرفية في ليبيا (الموشم، 2003، ص12).

كما تم خلال هذه الفترة إصدار النقد الليبي لأول مرة، وذلك تحت إشراف لجنة النقد الليبي[1] في 24 مارس 1952م (البيه، 1974، ص281). ونظراً لأن الجهاز المصرفي خلال فترة الخمسينيات كان يتكون من فروع لمصارف أجنبية عاملة في ليبيا دون وجود مصرف ليبي أو مصرف مركزي يراقب ويتابع العمليات المصرفية، فقد تقدمت الحكومة في ذلك الحين بمذكرة إلى لجنة النقد الليبي لإنشاء مصرف مركزي ليبي، وتمت الموافقة على إنشاء المصرف الوطني الليبي بموجب القانون رقم 30 لسنة 1955م الذي بدأ نشاطه في طرابلس في شهر أبريل سنة 1956م وبنغازي في 9 أغسطس سنة 1957م، وكان تنظيم هذا المصرف على غرار المصرف المركزي البريطاني، حيث كان يدير أعماله من خلال قسمين: القسم الأول: قسم الإصدار، والقسم الثاني: قسم العمليات المصرفية، ولقد حل قسم الإصدار محل لجنة النقد الليبي في 31/مارس 1965م (الحاسية، 1985، ص148)، بينما مارس قسم العمليات المصرفية أعمال المصارف التجارية، ولم يختلف عمل المصرف الوطني الليبي عن عمل لجنة النقد الليبي إلا في القسم التجاري الذي جعله أول مصرف تجاري ليبي، والذي أدى إلى بدء عهد مصرفي جديد في ليبيا.

واتجهت المصارف التجارية خلال هذه الفترة إلى تمويل التجارة الخارجية، وتقديم تسهيلات لقطاع الصناعة والبناء، وتمويل عمليات شراء السلع الاستهلاكية المعمرة. ونظراً لكون فروع المصارف التجارية العاملة في ليبيا تتبع لمصارف رئيسية تعمل في بلدان أخرى، فإنها كانت تلجأ إلى مراكزها الرئيسية كلما احتاجت إلى أموال، مما جعلها لا تهتم بتشجيع

[1] - كانت اللجنة تتكون من عضوين ليبيين لابد من حضورهما اجتماعات اللجنة، وثلاثة أعضاء بريطانيين، أحدهم الرئيس وعضو فرنسي وعضو إيطالي وسكرتير بريطاني وكان مقرها لندن.

مدخرات الأفراد، ولا تكترث بمحاولة المصرف الوطني الليبي لتوجيه الائتمان بما يخدم الاقتصاد الوطني (الأرباح، 1985، ص102)، فلم يسمح القانون رقم 30 لسنة 1955م للمصرف الوطني الليبي بتنظيم أعمال المصارف التجارية والإشراف عليها، وظلت المصارف التجارية العاملة في ليبيا خاضعة لأحكام إعلان البنوكية رقم 211 الصادر في 1950م إلى أن صدر قانون المصارف لسنة 1958م في 20 نوفمبر 1958م الذي يعتبر أول تشريع ليبي ينظم الأعمال المصرفية في ليبيا.

كما تم خلال هذه الفترة إنشاء مصرفين متخصصين، وهما المصرف الزراعي الوطني الليبي الذي تم تأسيسه في منتصف عام 1955م برأس مال مرخص به خمسة ملايين دينار ليبي، والمصرف الصناعي العقاري الليبي الذي تم تأسيسه في 7 سبتمبر 1965م برأس مال قدره عشرة ملايين دينار، نصفها للاستثمار الصناعي، والنصف الآخر للاستثمار العقاري (البيه، 1974، ص292). كما تم في هذه المرحلة اكتشاف النفط الذي غير مجرى الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في ليبيا، حيث بدأ التنقيب على النفط عام 1956م وتم اكتشاف أول بئر للنفط في منطقة العطشان شمال غات سنة 1958م وكان إنتاجه غير تجاري، ثم تلاه البئر الذي اكتشفته شركة إيسو عام 1959م في منطقة زلطن، والذي يعتبر إنتاجه تجارياً وتم تصدير النفط في ليبيا لأول مرة عام 1961م (الأرباح، 1985، ص101). وقد حدث فائض في ميزان المدفوعات الليبي ولأول مرة عام 1963م لتنتهي فترة طويلة من العجز المستمر في كافة جوانب الاقتصاد الليبي، وكذلك تم توحيد أقاليم ليبيا الثلاثة الذي أدى إلى زوال الكثير من العوائق الجمركية، وحقق التكامل الاقتصادي الليبي، وخاصة من حيث حرية انتقال رؤوس الأموال والتجارة. ونتيجة لذلك ارتفع حجم الأعمال المصرفية بشكل ملحوظ (الحاسية، 1985، ص150).

ونظراً لقصور قانون المصارف لسنة 1958م تم خلال هذه الفترة في 5 فبراير 1963م صدور قانون المصارف رقم 4 لسنة 1963م الذي بموجبه حل مصرف ليبيا[1] محل المصرف الوطني الليبي، وألغي القانونان الصادران في 1955م و 1958م، كما أسند القانون صلاحيات كثيرة إلى المصرف المركزي، من أهمها الإشراف على المصارف التجارية، ووضع سياستها الائتمانية ومراقبة تنفيذها، كما أن القانون سمح بتأسيس مصارف ليبية. كما تم خلال هذه المرحلة تليبب بعض المصارف، وذلك بقيام مصرف ليبيا بفصل عملياته المصرفية التجارية عن عملياته المصرفية المركزية، وذلك تمهيداً لإنشاء مصرف تجاري ليبي منفصل. كما رفض

[1]- تم تسميته فيما بعد باسم مصرف ليبيا المركزي بموجب أحكام القانون رقم 63 لسنة 1971م.

مصرف ليبيا أي طلب لافتتاح فروع جديدة للمصارف التجارية الأجنبية في ليبيا، واتبع سياسة ألا تقل نسبة مساهمة الليبيين في المصارف التجارية العاملة في ليبيا عن 51% من رأس مالها، وبهذا قامت فروع بعض المصارف التجارية الأجنبية العاملة في ليبيا آن ذاك بتليبب فروعها، وبالرغم من أن مصرف ليبيا لم ينجح في ذلك الحين في إنشاء مصرف تجاري ليبي، إلا أنه فتح آفاقا جديدة في التفكير أمام الحكومة ورجال الأعمال للدخول في الإعمال المصرفية (البيه، 1974، ص291). ولقد استجابت أربعة فروع لمصارف تجارية أجنبية عاملة في ليبيا لسياسة التليبب التي اتبعها مصرف ليبيا، حيث قام بنك شيشيليا ببيع 51% من رأس ماله إلى القطاع الخاص من الليبيين، و29% من رأس ماله لمصرف أوف أمريكا، واحتفظ بـ20% من رأس ماله لنفسه. وتأسس نتيجة لذلك مصرف الصحاري في 11/ 7 /1964م.

كما قام المصرف العقاري الجزائري التونسي ببيع 51% من رأس ماله إلى القطاع الخاص من الليبيين والاحتفاظ بـ49% من رأس ماله. وتأسست نتيجة لذلك الشركة المصرفية الأفريقية في 11/ 9 /1964م.

حل مصرف شمال أفريقيا في أول يناير 1965م محل المصرف البريطاني للشرق الأوسط برأس مال مشترك ساهم الليبيون في 51% من رأس ماله، و الباقي للمصرف البريطاني للشرق الأوسط، وفي بداية سبتمبر من عام 1967م اشترى مصرف مرجان جارانتي 10% من أسهم المصرف البريطاني للشرق الأوسط لتصبح مساهمته 39%. ونتيجة لبيع مصرف مصر 51% من رأس ماله إلى القطاع الخاص من الليبيين، واحتفاظه بـ49% تم تأسيس مصرف النهضة العربية في 1/ 8 /1967م.

كما تم خلال هذه الفترة إنشاء مصرف واحد جديد وهو المصرف التجاري الذي تأسيس عام 1964م وذلك بمساهمة الليبيين بـ51% من رأس ماله مع مصرف أسترون الذي اشترى 49% من رأس ماله، والذي باعها فيما بعد لمصرف القافلة الأهلي (الارباح، 1985، ص103،104). ويوضح الشكل (2-4) مكونات الجهاز المصرفي في ليبيا في نهاية عهد المملكة الليبية.

الشكل رقم (2-4) مكونات الجهاز المصرفي الليبي في نهاية عهد المملكة الليبية

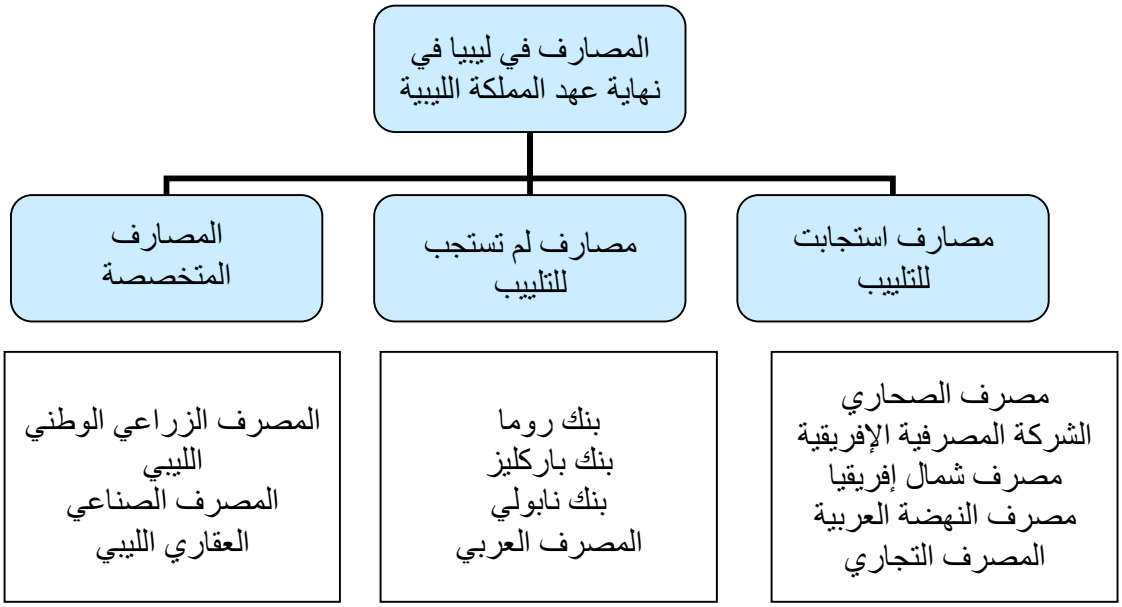

المصدر: من إعداد الباحث

2-3-1-5 المرحلة الخامسة: المصارف منذ عام 1969م

يتكون الجهاز المصرفي الليبي في بداية هذه الفترة من، مصرف ليبيا، وخمسة مصارف أسست نتيجة استجابة فروع مصارف أجنبية للتلييب وهي: مصرف الصحاري، والشركة المصرفية الأفريقية، ومصرف شمال أفريقيا، ومصرف النهضة العربية، والمصرف التجاري، وأربعة فروع لمصارف أجنبية لم تستجب للتلييب وهي، مصرف روما، ومصرف باركليز، ومصرف نابولي، والمصرف العربي، ومصرفين متخصصين وهما،المصرف الزراعي الوطني الليبي، والمصرف الصناعي العقاري الليبي.

صدر في نوفمبر عام 1969م قرار بتأميم المصارف التجارية الأجنبية العاملة في ليبيا، نص على أن تتخذ المصارف التجارية في ليبيا شكل شركات مساهمة ليبية، وألا تقل نسبة مساهمة الليبيين في رأس مالها المدفوع عن 51%، وتضمن القرار تحويل المصارف التجارية العاملة في ليبيا إلى شركات مساهمة تملك الحكومة ما لا يقل عن 51%من رأس مالها، كما تم بموجبه استبدال كلمتي (بنك وبنوك) أينما وردت في التشريع الليبي بكلمتي (مصرف ومصارف)، واستناداً إلى قرار التأميم أصدر وزير المالية قراراً بتسمية الشركات المساهمة التي حلت محل فروع المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا، حيث أصبحت أسماؤها التجارية كما يلي:

1. **مصرف الأمة:** ويطلق على الشركة المساهمة التي حلت محل فرع بنك روما.

2. **مصرف الجمهورية.** ويطلق على الشركة المساهمة التي حلت محل فرع بنك باركليز.

3. **مصرف العروبة:** ويطلق على الشركة المساهمة التي حلت محل فرع المصرف العربي.

4. **مصرف الاستقلال:** ويطلق على الشركة المساهمة التي حلت محل فرع بنك نابولي.

لقد صدر القانون رقم 66 لسنة 1970م الخاص بنقل ملكية أسهم بنك باركليز بمصرف الجمهورية إلى الدولة الليبية، وقرار خاص باسترداد الأموال المغتصبة من قبل إيطاليا التي اعتبرت أموال المصارف جزءًا منها، والقانون رقم 153 لسنة 1970م بتأميم الحصص الأجنبية في المصارف التجارية وإعادة تنظيمها (الأرباح، 1985، ص105). فأصبحت المصارف التجارية في ليبيا تتكون من خمسة مصارف تجارية تمتلك الدولة ثلاثة مصارف منها بالكامل وهي:

أولا : المصارف التجارية التي تمتلكها الدولة بالكامل

1. **مصرف الجمهورية:** أسس نتيجة لتأميم حصة مصرف باركليز من قبل الدولة.

2. **مصرف الأمة:** أسس نتيجة لتأميم حصة مصرف روما من قبل الدولة، لاسترداد الأموال المغتصبة من قبل إيطاليا.

3. **المصرف التجاري الوطني:** أسس نتيجة لدمج كلٍ من إدارة العمليات التجارية بمصرف ليبيا المركزي، و مصرف العروبة، و مصرف الاستقلال.

ثانياً : المصارف التجارية التي تمتلكها الدولة بالمشاركة مع القطاع الخاص

1. **مصرف الوحدة:** حيث تمتلك الدولة 87% من أسهمه، ويملك القطاع الخاص باقي أسهمه، وتم تأسيسه نتيجة لدمج كلٍ من مصرف شمال أفريقيا، و المصرف التجاري، و مصرف النهضة العربية، والشركة المصرفية الأفريقية، و مصرف القافلة.

2. **مصرف الصحاري:** وأسس نتيجة تأميم حصة كلٍ من مصرف أوف أمريكا، ومصرف شيشيليا، حيث امتلكت الدولة 70% من أسهمه، وامتلك القطاع الخاص باقي الأسهم (الارباح، 1985، ص107).

لقد شهدت المصارف التجارية في ليبيا خلال هذه المرحلة تطوراً كبيراً، وذلك من حيث عددها وعملياتها المصرفية، حيث كانت أربعة فروع لمصارف أجنبية، وأصبحت خمسة مصارف ليبية (الحاسية، 1985، ص99)، قامت بفتح 301 فرع لها منتشرة في ليبيا تستحوذ على 90% من إجمالي الودائع، ويعتبر القطاع الأهلي المساهم الأكبر في إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية (اتحاد المصارف العربية، مارس2005، ص34).

صدر في مارس 1993م القانون رقم 1 الذي يعتبر محاولة لإصلاح الجهاز المصرفي في ليبيا، وعلي وجه الخصوص المصارف التجارية، والذي سمح بتأسيس مصارف تجارية في شكل شركات مساهمة يمتلكها القطاع الخاص من الليبيين، لا يقل رأس مالها المدفوع عن ثلاثة ملايين دينار، وأجاز للمصارف الأجنبية أن تفتح فروعاً لها في ليبيا، كما حضر فرض أى قيود على حرية المودعين في التصرف في أرصدتهم لدى المصارف وعدم المساس بها، وتنفيذا لأحكام هذا القانون تم منح الإذن بتأسيس مصارف تجارية يملكها أفراد ليبيون طبيعيون واعتباريون، وهي مصرف التجارة والتنمية، ومصرف الإجماع العربي، ومصرف الأمان، ومصرف الوفاء، ومصرف الواحة (مملوك بالكامل لمصرف الساحل والصحراء). وابتداءً من عام 1996م تم تأسيس ثمانية و أربعين مصرفاً أهلياً، كما تم إنشاء المؤسسة المصرفية الأهلية لتتولى مهام الأشراف والرقابة على المصارف الأهلية. (اتحاد المصارف العربية، مارس2005).

لمعالجة قصور وسلبيات القانون رقم 1 لسنة 1993م صدر القانون رقم 1 لسنة 2005م بشأن المصارف، الذي جاء ليواكب التطورات في النشاط المصرفي، ويعالج الصعوبات التي يواجهها القطاع المصرفي الليبي الناتجة عن الثغرات التي برزت عند تطبيق القانون الصادر في 1993م. حيث اشترط القانون رقم 1 لسنة 2005م أن تتخذ المصارف التجارية شركات مساهمة لا يقل رأس مالها المدفوع عن عشرة ملايين دينار، كما ألزم القانون المصارف التجارية باتباع معايير المحاسبة الدولية، حيث نصت المادة 25 علي أن "يتولي جهاز الرقابة المالية والفنية مراجعة حسابات المصرف وفقاً لطبيعة نشاط المصارف المركزية والمعايير الدولية المقررة في مجالي المراجعة والمحاسبة"، و الفقرة الأولى من المادة 26 نصت علي أن "يعد المصرف خلال أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية، طبقاً لطبيعة نشاط المصارف المركزية، والمعايير المحاسبية والدولية" و الفقرة الثانية من المادة 83 نصت علي أنه "علي المصرف إعداد تقارير نصف سنوية عن متابعة الأداء المالي والإداري للمصرف، ومدي مطابقتها للمعايير المصرفية والمحاسبية الدولية" وتطبيقاً

لأحكام هذا القانون ولمجاراة التطورات المصرفية في الساحة الدولية تم دمج واحدٍ وعشرين مصرفاً أهلياً في المؤسسة المصرفية الأهلية عام 2006م (اتحاد المصارف العربية، أبريل2007) التي تحولت إلى مصرف تجاري، بالإضافة إلى اندماج بعض المصارف الأهلية فيما بينها، التي نتج عنها تأسيس مصارف تجارية جديدة، وهي مصرف السرايا للتجارة والاستثمار، المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، مصرف المتوسط، المصرف التجاري العربي (اتحاد المصارف العربية، ديسمبر2008). كما تم طرح حصة مصرف ليبيا المركزي في كلً من مصرف الصحاري ومصرف الوحدة للاكتتاب العام، حيث ساهم مصرف BNP PARISPA في رأس مال مصرف الصحاري، وأسندت إليها مهمة إدارته، وساهم المصرف العربي الأردني في رأس مال مصرف الوحدة وأسند إليه أيضاً مهمة إدارته، وتم أيضاً دمج مصرف الجمهورية ومصرف الأمة في مصرف واحد يحمل اسم مصرف الجمهورية (اتحاد المصارف العربية، ديسمبر2008).

تم تعديل القانون رقم 1 لسنة 2005م بشأن المصارف بموجب القانون رقم 46 لسنة 2012م الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي الليبي بتاريخ 2012.05.16م، حيث تم بموجب القانون رقم 46 لسنة 2012م تعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 2005م وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، حيث تم استبدال بعض العبارات الواردة في القانون رقم 1 لسنة 2005م والتي كان ورودها في القانون ناتج عن نظام الحكم الذي كان سائداً في ليبيا قبل ثورة17 فبراير، كما تم بموجب القانون رقم 46 لسنة 2012م زيادة رأس مال مصرف ليبيا المركزي ليصبح مليار دينار ليبي بدلاً من خمسمائة مليون دينار ليبي، ومنح الصلاحية لمجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بتحديد الحد الأدنى لرأس مال المصارف التجارية بدلاً من تحديده بعشرة ملايين دينار بالقانون رقم 1 لسنة 2005م. كما تم إضافة فصل رابع للقانون رقم 1 لسنة 2005م بعنوان إحكام خاصة بالصيرفة الإسلامية، حيث ورد في الفقرة الثالثة من المادة المائة مكرر3 في القانون رقم 46 لسنة 2012م أن تمارس المصارف الإسلامية الإعمال والأنشطة المصرفية المنصوص عليها في المادة الخامسة والستون من القانون رقم 1 لسنة 2005م التي تمارسها المصارف التجارية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كما اصدر المؤتمر الوطني العام القانون رقم 1 لسنة 2013م بشأن منع المعاملات الربوية حيث نص في مادته الأولي علي منع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات المدنية والتجارية وسوف يتم العمل بهذا القانون اعتباراً من بداية عام 2015م. وبهذا أصبح الجهاز المصرفي الليبي يتكون من :

أولا : المصارف التجارية وهي: مصرف الجمهورية، و مصرف الوحدة، و المصرف التجاري الوطني، و مصرف الصحاري، و مصرف التجارة والتنمية، و مصرف الإجماع العربي، و مصرف الأمان للتجارة والاستثمار، و مصرف الوفاء، و مصرف المتوسط، و المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، و مصرف الواحة، و مصرف السرايا للتجارة والاستثمار، و المصرف التجاري العربي، و مصرف شمال إفريقيا.

ثانياً المصارف المتخصصة وهي: مصرف الادخار و الاستثمار العقاري، **و** مصرف التنمية، **و** المصرف الزراعي، **و** المصرف الريفي،

ثالثاً المصرف الليبي الخارجي.

رابعاً المصارف الإسلامية.

لقد نصت المادة الخامسة والخمسون من القانون رقم 1 لسنة 2005م وتعديلاته بأن هذه المصارف تخضع لرقابة مصرف ليبيا المركزي، وفيما يلي نبذة موجزة عن كل مصرف:

أولاً المصارف التجارية

لقد نصت الفقرة الأولي من المادة (65) من القانون رقم (1) لسنة (2005م) بشأن المصارف وتعديلاته على أنة "يعتبر مصرفاً تجارياً كل شركة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية، تدفع عند الطلب، أو حسابات لأجل، ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية، وغير ذلك من الأعمال المصرفية"، وتتكون في الجهاز المصرفي الليبي من:

1. مصرف الجمهورية[1]

تم تأسيس مصرف الجمهورية في 2007/11/8 بناءً على قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بدمج مصرف الجمهورية مع مصرف الأمة في مصرف واحد يطلق عليه اسم مصرف الجمهورية، وهذا المصرف امتداد لمصرف الجمهورية الذي تم تأسيسه في 1969/11/13م نتيجة تأميم مصرف باركليز، و مصرف الأمة الذي تم تأسيسه في 1970/7/21م نتيجة لمصادرة أموال مصرف روما من قبل الدولة. ونتيجة لاندماج المصرفين

[1] - تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال المقابلة الشخصية للأخ/ مدير إدارة المحاسبة بالمصرف والموقع الإلكتروني للمصرف www.gamhouria-bank.com في 2009/03/17م.

أصبح مصرف الجمهورية أحد أكبر المصارف الليبية برأسمال وقدره مائتا مليون دينار، ويدير المصرف أعماله من خلال إدارته العامة بطرابلس، و 146 فرعاً منتشرة في جميع أنحاء ليبيا.

2. مصرف الوحدة[1]

تم تأسيس مصرف الوحدة بناءً على القانون رقم 153 لسنة 1970م الصادر في 1970/12/22م بشأن تأميم الحصص الأجنبية في المصارف التجارية وإعادة تنظيمها، حيث تم دمج مصرف شمال أفريقيا، والمصرف التجاري، ومصرف النهضة العربية، والشركة المصرفية الإفريقية، ومصرف القافلة في مصرف واحد أطلق عليه اسم مصرف الوحدة، ويبلغ رأس مال المصرف مبلغ مائة وثمانية ملايين دينار، يمتلك منه صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي 54.1%، والقطاع الخاص 26.9%، والمصرف العربي (الشريك الإستراتيجي) 19%. ويدار المصرف حالياً من قبل الشريك الإستراتيجي من خلال إدارته العامة في بنغازي، و 74 فرعاً ووكالة منتشرة في جميع مدن ليبيا.

3. المصرف التجاري الوطني[2]

تم تأسيس المصرف التجاري الوطني في 1970/12/22م، وذلك بدمج إدارة العمليات التجارية بمصرف ليبيا المركزي، ومصرف العروبة، ومصرف الاستقلال في مصرف واحد يطلق عليه اسم المصرف التجاري الوطني. ويعتبر المصرف التجاري الوطني أحد المصارف التجارية المملوكة للدولة بالكامل، ويبلغ رأس مال المصرف مائة مليون دينار، و يمارس نشاطه من خلال إدارته العامة بالبيضاء، و63 فرعاً ووكالة منتشرة في مختلف مدن ليبيا.

4. مصرف الصحاري[3]

يعتبر مصرف الصحاري من أقدم المصارف التجارية العاملة في ليبيا، حيث تم تأسيسه في 1964/7/11م وذلك عقب إصدار قانون المصارف رقم 4 لسنة 1963م نتيجة لاستجابة مصرف شيشيليا في ذلك الحين للتليب. ويعتبر مصرف الصحاري من المصارف التي تمتلكها الدولة مشاركةً مع القطاع الخاص. ويبلغ رأس مال المصرف مائتين واثنين وخمسين مليون دينار يمتلك منه صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي 58%، ومصرف بي إن بي باربيا

---

[1] - تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف www.wahdabank.orgفي 2009/03/17م.

[2] - تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال المقابلة الشخصية للأخ/ مدير إدارة الامتثال بالمصرف، والموقع الإلكتروني للمصرف www.ncb.ly في 2009/03/17م.

[3] - تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال التقرير السادس والثلاثين لمجلس إدارة المصرف عن السنة المنتهية في 2007/12/31م والموقع الإلكتروني للمصرف www.saharabank.com.lyفي 2009/05/06م.

(الشريك الإستراتيجي) 19% ويمتلك الباقي أفراد ليبيون، ويدار المصرف حالياً من قبل الشريك الإستراتيجي من خلال إدارته العامة في طرابلس، و48 فرعاً ووكالة في مختلف مدن ليبيا.

5. مصرف التجارة والتنمية [1]

يعتبر مصرف التجارة والتنمية أول المصارف التجارية التي يمتلك القطاع الخاص كل رأس مالها. حيث تم تأسيس المصرف بناء على قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة (سابقاً) رقم 529 لسنة 1994م الصادر في 1994/11/6م تنفيذا لأحكام قانون المصارف رقم 1 لسنة 1993م، وقد تم افتتاح المصرف في 1996/6/9م. ويبلغ رأس مال المصرف خمسين مليون دينار، ويزاول المصرف نشاطه من خلال إدارته العامة في بنغازي، و 29 فرعاً ووكالة في مختلف مدن ليبيا.

6. مصرف الإجماع العربي[2]

تم تأسيس مصرف الإجماع العربي بموجب قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية (سابقاً) رقم 50 لسنة 2003م الصادر في 2003/3/9م وقد تم الافتتاح الفعلي للمصرف في 2003/8/3م. ويبلغ رأس مال المصرف ثلاثة وثلاثين مليوناً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ديناراً، ويدير المصرف عملياته من خلال إدارته العامة في بنغازي، وثلاثة فروع في كلً من بنغازي و طرابلس ومصراتة، وست وكالات في كلً من بنغازي و زليطن و طبرق و مسلاتة و طرابلس.

7. مصرف الأمان للتجارة والاستثمار[3]

تم تأسيس مصرف الأمان للتجارة والاستثمار في سنة 2003م ويبلغ رأس مال المصرف مائة مليون وعشرين ألف دينار، ويدير المصرف عملياته من خلال إدارته العامة في طرابلس وفرعين، وواحد وعشرين وكالة في مدينة طرابلس، ويمتلك الشريك الأجنبي 40% من رأس ماله.

---

[1] - تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف www.bcd.lyفي 2009/03/17م.

[2] - تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف www.alejmaabank.com في 2009/05/06م.

[3] - تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال المقابلة الشخصية للأخ مدير إدارة الحسابات بالمصرف والموقع الإلكتروني للمصرف www.abci-ly.clm في 2010.10.9

8. مصرف الوفاء[1]

تم إنشاء مصرف الوفاء في 2004/3/12م برأس مال خمسة ملايين دينار. ويدير المصرف عملياته من خلال إدارته العامة في طرابلس وثلاثة فروع، ووكالة واحدة في مدينة طرابلس.

9. مصرف المتوسط[2]

تم تأسيس مصرف المتوسط عام 1997م وبدأ في مزاولة نشاطه تحت اسم مصرف بنغازي الأهلي، وفي عام 2006م تم تغيير اسم المصرف ليصبح مصرف المتوسط. ويبلغ رأس مال المصرف ثلاثة وثلاثين مليوناً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ديناراً، ويدير المصرف نشاطه من خلال إدارته العامة في بنغازي، وفرعين أحدهما في بنغازي والآخر في طرابلس.

10. المصرف المتحد للتجارة والاستثمار[3]

تم تأسيس المصرف المتحد للتجارة والاستثمار بموجب قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم 58 لسنة 2007م ،وذلك بدمج مصرف سهل الجفارة الأهلي ومصرف النقاط الخمس الأهلي و مصرف العجيلات الأهلي في مصرف واحد يطلق عليه اسم المصرف المتحد للتجارة والاستثمار. ويبلغ رأس مال المصرف ثلاثة وثلاثين مليوناً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ديناراً، ويدير المصرف أعماله من خلال إدارته العامة في طرابلس وأربعة فروع، وست وكالات في طرابلس.

11. مصرف الواحة[4]

تم إنشاء مصرف الواحة في 2006/6/4م برأس مال قدره مائة وخمسون مليون دينار، ويدير المصرف عملياته من خلال إدارته العامة في طرابلس وخمسة فروع في طرابلس، وزوارة، وزليتن، ومصراتة، وبنغازي. ورأس مال المصرف مملوك بالكامل لمصرف الساحل والصحراء.

---

[1]- تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال المقابلة الشخصية للأخ / مدير أدارة الرقابة على المصارف بمصرف ليبيا المركزي بنغازي .

[2] - تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال التقرير الثاني لمجلس إدارة المصرف عن السنة المنتهية في 2007/12/31م والموقع الإلكتروني للمصرف www.meditbank.net في 2009/05/06م.

[3] - تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف www.ubci.lyفي 2009/03/17م.

[4]- تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال المقابلة الشخصية للأخ /مدير فرع مصرف الواحة ببنغازي.

12. مصرف السرايا للتجارة والاستثمار[1]

تم تأسيس مصرف السرايا للتجارة والاستثمار بموجب قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية (سابقاً) رقم 279 لسنة 1994م وتم افتتاح المصرف في 1997/10/10م وابتداء نشاطه الفعلي في بداية عام 1998م تحت اسم مصرف طرابلس الأهلي. وبموجب قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم 59 لسنة 2007م تم تغيير اسم المصرف ليصبح مصرف السرايا للتجارة والاستثمار. ويبلغ رأس مال المصرف ثلاثة وثلاثين مليوناً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ديناراً ، ويدير المصرف أعماله من خلال إدارته العامة في طرابلس، ووكالة وفرع واحد في طرابلس.

13. المصرف التجاري العربي[2]

تم تأسيس المصرف التجاري العربي في سنة 1998م باسم مصرف حي الأندلس الأهلي، وفي سنة 2008م تم تغيير اسم المصرف ليصبح المصرف التجاري العربي. ويبلغ رأس مال المصرف ثلاثة وثلاثين مليوناً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ديناراً. ويدير المصرف عملياته من خلال إدارته العامة في طرابلس، وفرع ووكالة في طرابلس.

14. مصرف شمال أفريقيا[3]

تأسست المؤسسة المصرفية الأهلية بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة للمالية (سابقاً) رقم 162 لسنة 1996م الصادر في 1996/7/31م الذي أسند إليها مهمة الإشراف والرقابة على المصارف الأهلية، واستمر دورها الإشرافي والرقابي على المصارف الأهلية حتى 2006/2/8م حيث صدر قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم 1 لسنة 2006م الذي بموجبه تم دمج واحد وعشرين مصرفا أهليا في المؤسسة المصرفية الأهلية، وسمح للمؤسسة بموجب القرار ممارسة الأعمال التجارية باعتبارها مصرفاً تجارياً. ولقد تلا القرار مجموعة من القرارات بدمج مصارف أهلية أخرى في المؤسسة إلى أن وصل عدد المصارف الأهلية المدمجة في المؤسسة اثنين وأربعين مصرفا. وتدير المؤسسة أعمالها من خلال إدارتها العامة

---

[1] - تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال التقرير العاشر لمجلس إدارة المصرف عن السنة المنتهية في 2007/12/31م .

[2] تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال المقابلة الشخصية للأخ مدير إدارة الحسابات بالمصرف.

[3] -تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف www.nbc.com.ly في 2009/05/06م.

في طرابلس، و42 فرعاً و 8 وكالات. ويبلغ رأس مال المؤسسة مائة وثمانية ملايين دينار.وفي سنة 2010م تم تغيير اسمها ليصبح مصرف شمال أفريقيا.

ثانياً المصارف المتخصصة

نصت الفقرة الأولى من المادة (65) من القانون رقم 1 لسنة 2005م بشأن المصارف وتعديلاته علي أن "لا يعتبر مصرفا تجاريا، في تطبيق أحكام هذا القانون، المصرف المتخصص الذي يكون غرضه الرئيسي التمويل ومنح الائتمان لأنشطة محددة، ولا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطاته الأساسية، ويجوز بقرار من مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي الإذن للمصارف المتخصصة بممارسة بعض أنشطة المصارف التجارية ، وذلك بالنسبة للمستفيدين منها".

1. مصرف الادخار والاستثمار العقاري[1]

تم تأسيس مصرف الادخار والاستثمار العقاري بموجب القانون رقم 2 لسنة 1981م وحل هذا المصرف محل القسم العقاري بالمصرف الصناعي العقاري الليبي الذي تم تأسيسه عام 1965م، ويختص المصرف بدعم حركة البناء، وتقديم التسهيلات الائتمانية لتوفير السكن، وتنفيذ المشروعات العقارية. ويدير المصرف أنشطته من خلال إدارته العامة في طرابلس، و28 فرعاً في مدن ليبية.

2. مصرف التنمية[2]

تأسس مصرف التنمية بموجب القانون رقم 8 لسنة 1981م وحل هذا المصرف محل القسم الصناعي بالمصرف الصناعي العقاري الليبي الذي تم تأسيسه عام 1965م، ويختص المصرف في تمويل المشروعات الإنتاجية، وذلك بمنح قروض لإنشاء مشاريع ذات جدوى اقتصادية، ويمارس المصرف نشاطه من خلال إدارته العامة في طرابلس، و27 فرعاً في مدن ليبية.

---

[1] - تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف www.eddekharbank.com في 2009/05/06م.

[2] - تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف www.ldb.com.ly في 2009/05/06م.

3. المصرف الزراعي[1]

كان تأسيس المصرف الزراعي عام 1955م وباشر مهامه عام 1957م تحت اسم المصرف الزراعي الوطني، ثم أُعيد تنظيمه بموجب القانون رقم 133 لسنة 1970م وأصبح اسمه المصرف الزراعي . ويختص المصرف في منح القروض والتسهيلات المتعلقة بتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني، ويمارس المصرف نشاطه من خلال إدارته العامة في طرابلس، و 45 فرعاً في مدن ليبية.

4. المصرف الريفي[2]

أسس المصرف الريفي بموجب قرار أمين اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 12 لسنة 2002م، ويختص المصرف بمنح القروض التي تساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد وتشجيع ذوي الدخل المحدود والباحثين عن العمل على الاقتراض من المصرف. ويمارس المصرف نشاطه من خلال إدارته العامة في مدينة هون، وفروعه المنتشرة في مختلف المدن الليبية.

ثالثاً المصرف الليبي الخارجي[3]

تم تأسيس المصرف الليبي الخارجي بموجب القانون رقم 18 لسنة 1972م. و يختص المصرف في ممارسة الأعمال المصرفية خارج ليبيا، ويدير المصرف أعماله من خلال إدارته العامة في طرابلس، و استثماراته في مختلف دول العالم، حيث بلغت في أفريقيا 12 مساهمة وآسيا 6 مساهمات، وأوربا 6 مساهمات، وفي أمريكا مساهمتين.

رابعاً المصارف الإسلامية

نصت الفقرة الأولى من المادة (100مكرر 1) من القانون رقم 1 لسنة 2005م بشأن المصارف وتعديلاته علي أن المصرف الإسلامي هو"المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي التزاماً بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية[4]، سواءً في مجال قبول أموال المودعين، أو في مجالات البيوع والتمويل والاستثمار، أو في تقديم الخدمات المصرفية الأخرى،

---

[1] - تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف www.agribank.ly.org في 2009/05/06م.

[2] - تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف www.alrefi-bank.com في 2009/06/24م.

[3] - تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمصرف من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف www.lfbank.ly في 2009/05/07م.

[4] يقصد بالصيرفة الإسلامية بموجب أحكام القانون رقم 1 لسنة 2005م بشأن المصارف وتعديلاته، تقديم الخدمات المصرفية، وممارسة أعمال التمويل والاستثمار، وفقاً لصيغ المعاملات المصرفية، التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وذلك بما يحقق قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية، وفق ما تقره الهيئة المركزية للرقابة الشرعية[1]".

ويوضح الشكل (2-5) مكونات الجهاز المصرفي في ليبيا في الوقت الحاضر

الشكل (2-5) مكونات الجهاز المصرفي في ليبيا في الوقت الحاضر[2]

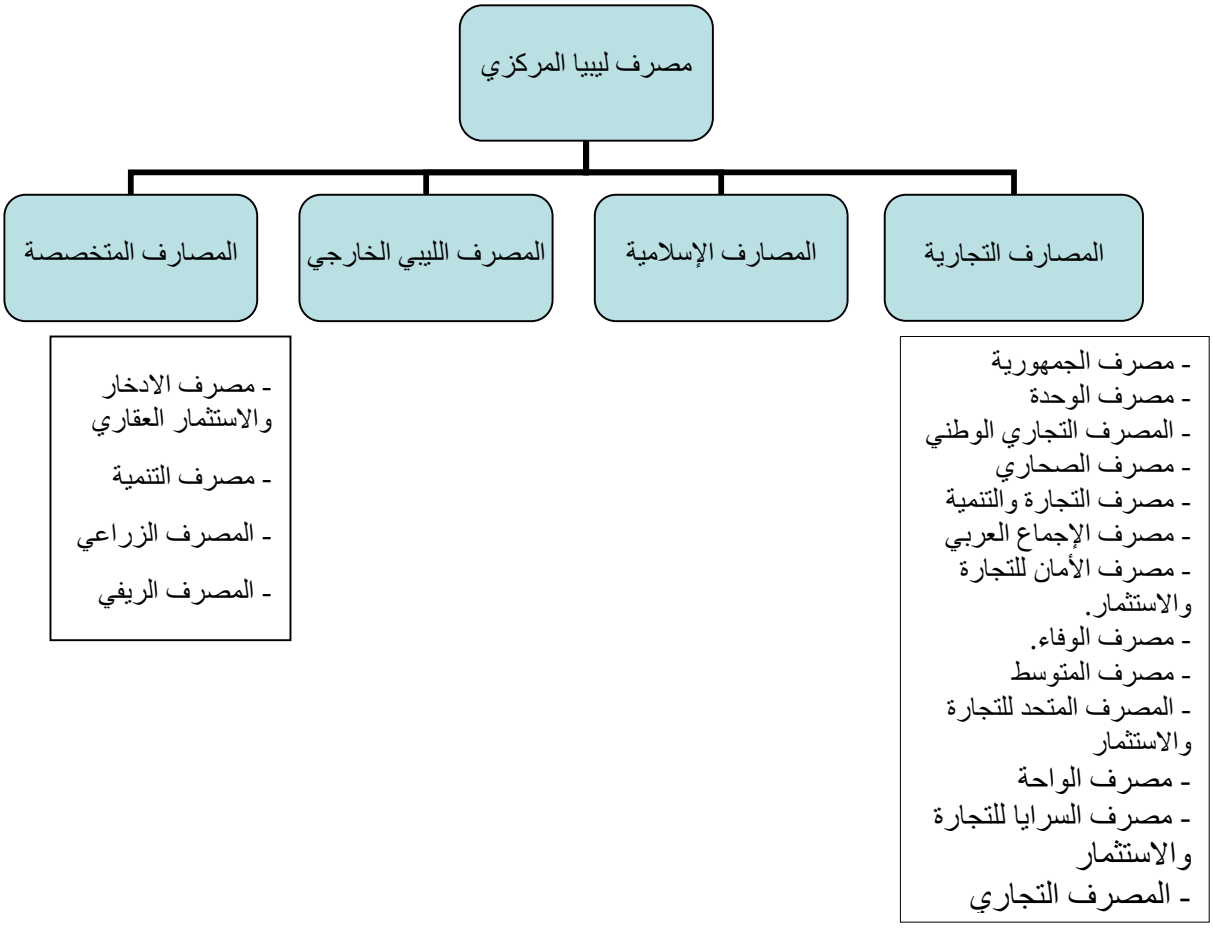

المصدر: من إعداد الباحث

2-4 أنواع المصارف

تختلف المصارف باختلاف الأغراض التي أنشئت من أجلها، والتي تؤثر على أنشطتها، كما أنها تختلف في ملكيتها وطبيعتها وجنسيتها، ويمكن تقسيم المصارف إلى الأنواع التالية:

[1] يقصد بالهيئة المركزية للرقابة الشرعية بموجب أحكام القانون رقم 1 لسنة 2005م بشأن المصارف وتعديلاته، الهيئة التي يتم تكوينها بمصرف ليبيا المركزي، وفقاً لأحكام المادة مائة مكرر 6 من قانون المصارف، بموجب قرار من مجلس أدارة مصرف ليبيا المركزي، على أن لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء من المتخصصين في العلوم الشرعية وفقه المعاملات، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء آخرين من المتخصصين في مجالات القانون والاقتصاد والمصارف.

[2] تم إعداد الشكل استناداً علي المادة الخامسة والخمسون من القانون رقم 1 لسنة 2005م بشأن المصارف وتعديلاته.

1-4-2 من حيث طبيعة النشاط

أ. المصارف المركزية:

تتمتع المصارف المركزية بالذمة المالية والشخصية الاعتبارية المستقلة وتمتلكها الدولة بالكامل، وتسند إليها مهمة الرقابة والإشراف على مكونات الجهاز المصرفي في الدولة. وفي ليبيا نصت المادة الخامسة من القانون رقم 1 لسنة 2005م بشأن المصارف وتعديلاته علي أن يختص مصرف ليبيا المركزي بإصدار النقد الليبي، والمحافظة على استقراره في الداخل والخارج، وإدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي، وتنظيم السياسة النقدية، والإشراف على عمليات تحويل العملة داخل ليبيا وخارجها ، وتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية، والإشراف على تنفيذها، في ظل السياسات العامة للدولة، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في استقرار المستوى العام للأسعار، وسلامة النظام المصرفي، وإدارة السيولة النقدية في الاقتصاد الوطني، وتنظيم سوق الصرف الأجنبي، والإشراف عليه، وتقديم المشورة للدولة في المسائل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية العامة.

ب. المصارف التجارية

وهي المصارف التي يتضمن نشاطها القيام بكافة الأعمال المصرفية، حيث نصت الفقرة الثانية من المادة 65 من القانون رقم 1 لسنة 2005م بشأن المصارف وتعديلاته على أن الأنشطة والأعمال المصرفية التي تمارسها المصارف التجارية في ليبيا هي: تقديم خدمات دفع الصكوك المسحوبة من الزبائن أو عليهم وتحصيلها، والخدمات المتعلّقة بالاعتمادات المستندية، والمستندات برسم التحصيل، وخطابات الضمان، وإصدار وإدارة أدوات الدفع، بما في ذلك السحوبات النقدية، والتحويلات المالية، وبطاقات الدفع والائتمان، والصكوك السياحية، والتعامل بأدوات السوق النقدي، وبأدوات سوق رأس المال، بيعًا وشراء، سواء لحسابه أو لحساب زبائنه، وشراء الديون وبيعها، سواء بحقِّ الرجوع أو بدونه، وعمليات التمويل الإيجاري، والتعامل بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الآنية والآجلة، وإدارة إصدارات الأوراق المالية، والتعهد بتغطيتها، وتوزيعها، والتعامل بها،و تقديم الخدمات الاستشارية وغيرها للمحافظ الاستثمارية، والقيام بخدمات أمين الاستثمار، ويشمل ذلك إدارة الأموال واستثمارها لحساب الغير، وعمليات الإدارة والحفظ الأمين للأوراق المالية والأشياء الثمينة، وتقديم خدمات الأمين أو المستشار المالي، وأي أعمال أخرى تتعلّق بالنشاط المصرفي، يوافق مصرف ليبيا المركزي على ممارستها.

ج. المصارف الزراعية

وهي المصارف المتخصصة في تنمية الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية من خلال منح قروض في هذه المجالات. وفي ليبيا يقوم بهذا الدور المصرف الزراعي.

د. المصارف الصناعية

وهي المصارف المتخصصة في تنمية القطاع الصناعي من خلال إنشاء مشروعات صناعية وحرفية. وفي ليبيا يقوم مصرف التنمية بهذا الدور.

هـ. المصارف العقارية

وهي المصارف المتخصصة بتمويل عمليات البناء وإقامة المشاريع العقارية، من خلال منح قروض عقارية برهن العقار موضع القرض. ويقوم بهذا الدور في ليبيا مصرف الادخار والاستثمار العقاري.

و. مصارف وصناديق الادخار

وهي المصارف التي تقبل الودائع صغيرة الحجم، وتقوم بإقراضها على المدى القصير. ويعتبر صندوق التوفير البريدي من أمثلة هذا النوع من المصارف (الراوي، 2001، ص138).

ي. المصارف التعاونية

يعتمد نشاط هذا النوع من المصارف على تقديم الخدمات إلى الجمعيات التعاونية بأشكالها المختلفة.

ح. الوحدات المصرفية الخارجية

يقتصر نشاط هذه المصارف على تقديم الخدمات المصرفية لغير مواطني البلد الذي تعمل فيه، ولقد انتشرت في البحرين وقبرص وسنغافورة (عبدالله، 2000، ص18).

2-4-2 من حيث الملكية

أ. المصارف الخاصة

وهي المصارف التي يمتلك فيها القطاع الخاص أكثر من 51% من رأس مالها.

ب.المصارف المختلطة

وهي المصارف التي تكون في شكل شركات مساهمة، وتطرح أسهمها للاكتتاب العام في السوق المالي. تمتلك فيها الدولة أكثر من 51% من رأس مالها.

ج. المصارف العامة

وهي المصارف التي تمتلكها الدولة بالكامل.

2-4-3 من حيث الجنسية

أ. المصارف الوطنية

يمثل هذا النوع المصارف التي يمتلكها أشخاص طبيعيون أو اعتباريون يحملون جنسية الدولة التي تعمل فيها.

ب. المصارف الأجنبية

يمثل هذا النوع المصارف التي يمتلكها أشخاص طبيعيون أو اعتباريون من خارج الدولة التي تعمل بها.

ج. المصارف الإقليمية

يمثل هذا النوع المصارف التي تمتلكها جهات ذات جنسيات متعددة تمثل إقليماً معيناً، ومن أمثلتها صندوق النقد العربي (الراوي، 2001، ص140).

د. المصارف والصناديق الدولية

وهي المصارف المنبثقة من هيئات دولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

2-4-4 من حيث تفرعها

أ. المصارف المفردة

وهي المصارف التي تزاول أعمالها المصرفية من خلال فرع واحد أو فروع داخل المدينة التي تعمل بها.

ب. المصارف المتفرعة محلياً

وهي المصارف التي تزاول أعمالها المصرفية من خلال فروعها المنتشرة في الدولة التي تعمل فيها.

ج. المصارف المتفرعة إقليمياً

وهي المصارف التي تمارس أعمالها المصرفية من خلال فروعها المنتشرة في إقليم معين.

د. المصارف المتفرعة دولياً

وهي المصارف التي تمارس أعمالها المصرفية من خلال فروعها المنتشرة في كافة أنحاء العالم، ومن أمثلتها المصارف المتعددة الجنسية (الراوي، 2001، ص141)، والمصرف الليبي الخارجي في ليبيا. ويوضح الشكل (2-6) أنواع المصارف:

الشكل رقم (2-6) أنواع المصارف

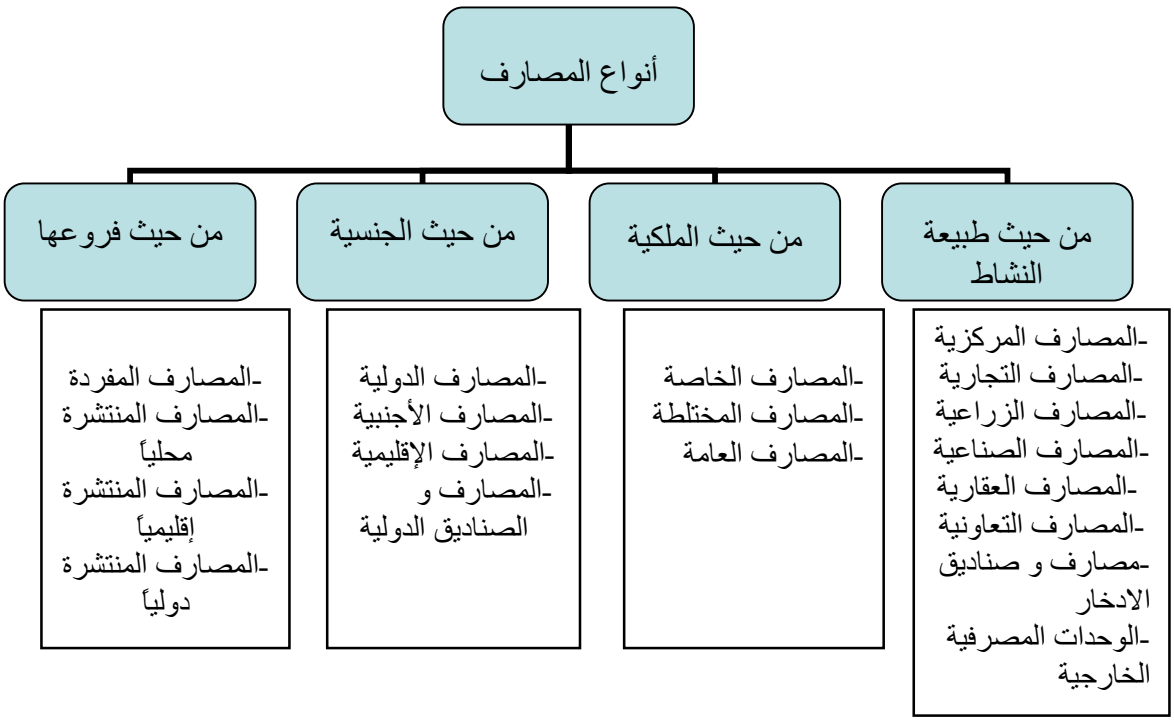

المصدر: من إعداد الباحث

5-2 السمات المميزة للمصارف التجارية

تتسم المصارف التجارية بثلاث سمات تميزها عن غيرها من المؤسسات، وترتبط هذه السمات بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها المصارف التجارية المتمثلة في قبول الودائع، ومنح القروض والاستثمار، وهذه السمات متعلقة بالسيولة، والربحية، والأمان (هندي، 2000، ص10). وتسعى إدارات المصارف التجارية إلى تحقيق أهداف الملاك والمودعين، حيث يهتم الملاك بتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، غير أن هذا الهدف يتعارض مع أهداف المودعين، وهو احتفاظ المصرف بالسيولة الكافية لمواجهة متطلبات السحب من ودائعهم في أي وقت. ونظراً لتميز المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات بأنها تتعامل بأموال الآخرين باعتبارها وسيطاً مالياً بين الذين لديهم أموال ومن يحتاجون لتلك الأموال، ونظراً لصغر رأس مال المصارف التجارية مقارنة بالأموال المتاحة للاستثمار، وأن معظم أموالها تعود للغير وهي ملزمة بإعادتها؛ فان إدارات المصارف التجارية تسعى إلى تحقيق درجة أمان كبيرة في استثماراتها (الزبيدي، 2000، ص57). وفيما يلي سيتم شرح هذه السمات الثلاثة كما يلي:

1-5-2 السيولة

تعتبر السيولة أهم سمة تميز المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات، كما أن احتفاظ المصرف بسيولة كافية لمواجهه متطلبات السحب من الودائع يزيد من ثقة المودعين في المصرف، وأن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تعرض المصرف للإفلاس (الراوي، 2001،ص163) وأكثر الشواهد على أهمية السيولة انهيار وإفلاس مصرف إنترا في لبنان سنة 1966م حيث توقف المصرف عن ممارسة نشاطه في 14 نوفمبر 1966م بسبب نقص السيولة وازدياد السحب، ولقد أكدت إدارة المصرف أنه لم يكن هناك عجز في ميزانية المصرف، بينما السبب الوحيد لانهيار المصرف هو فقدان السيولة هندي،2000، ص10). ولقد ألزمت سمة السيولة إدارات المصارف التجارية بالاحتفاظ بأصول تتسم بدرجة عالية من السيولة سواء أكانت على شكل نقدية أو قابلة للتحول إلى نقدية، وفي هذا الخصوص يرى الحاسية (1985، ص36) أن يحتاط المصرف التجاري لدرجة سيولته بخطي دفاع هما:

1. الاحتفاظ بنقدية في الصندوق، وودائع لدى كلٍ من المصارف التجارية الأخرى، والمصرف المركزي، وهذا ما يسمى بالاحتياطي الأولي(Primary Reserves)، وهى الأموال التي يمكن استخدامها مباشرة في تلبية طلبات السحب المتوقعة بعد الإيفاء بنسبة الاحتياطي الإلزامي المقررة من قبل المصرف المركزي على كلً من الودائع تحت الطلب، والودائع الزمنية.

2. الاحتفاظ بسندات حكومية، وأوراق تجارية قصير الأجل، وبعض الأصول المالية الأخرى التي يمكن تسويقها بسهولة، وتحويلها إلى نقود، وهذا ما يسمى بالاحتياطي الثانوي(-Reserves secondary)، الذي يعتبر خط دفاع ثانياً لسيولة المصرف يلجأ لتحويلها إلى نقود كلما ظهر عجز في الاحتياطي الأولي عن تلبية طلبات السحب من الودائع.

2-5-1-1 مكونات السيولة

يرتبط تصنيف مكونات السيولة بسرعة تحولها إلى نقدية، حيث يمكن تقسيمها إلى (حنفي، 2007، ص212):

1. السيولة الحاضرة: وهي النقدية المتوفرة لدى المصرف التجاري، وتتكون من:

أ. النقدية المتوفرة في خزائن المصرف بالعملات المحلية والأجنبية.

ب. الودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى التي يمكن تحويلها إلى نقدية.

ج. الصكوك تحت التحصيل.

2. السيولة شبه النقدية : وتتكون السيولة شبه النقدية من الأصول التي يمكن بيعها أو رهنها مثل:

أ. أذونات الخزانة.

ب. الكمبيالات المخصومة.

ج. الأوراق المالية.

ويرى حنفي (2007، ص211) أنه يجب التفرقة بين السيولة على مستوي الجهاز المصرفي، والسيولة على مستوى المصرف؛ فالسيولة على مستوى الجهاز المصرفي تعني قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت، بينما السيولة على مستوى المصرف تعني قدرة المصرف على مواجهه التزاماته المتمثلة في الإيفاء بطلبات المودعين في السحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان. كما أن التحويلات بين المصارف لا تؤثر على سيولة الجهاز المصرفي، بينما تؤثر على سيولة المصرف الذي سحبت منه.

ويختلف مقدار السيولة التي يحتفظ بها المصرف من مصرف إلى آخر، ومن وقت لآخر، وذلك نتيجة لاختلاف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، ويجب على إدارة المصرف

تقدير احتياجاتها من السيولة لمواجهه تلك التدفقات (الزبيدي، 2000، ص75). والشكل (2-7) يوضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لمصرف تجاري:

الشكل (2-7) التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لأحد المصارف التجارية

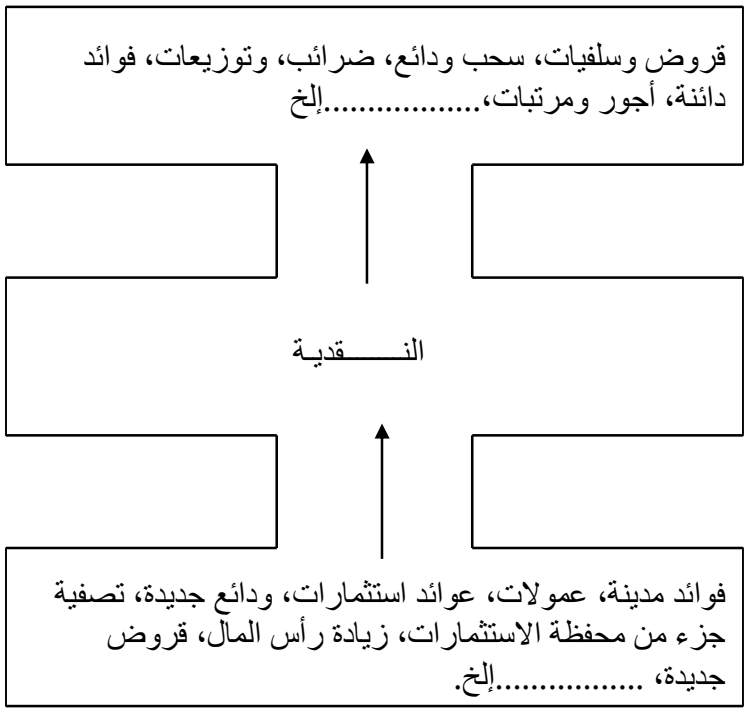

المصدر: الزبيدي، 2000، ص76

2-5-2 الربحية

تنعكس الأرباح التي يحققها المصرف على الملاك وذلك بزيادة قيمة استثماراتهم، ومن ثم يعتبر هدف الملاك تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، وتتأثر أرباح المصارف التجارية بالتغير في إيراداتها بالمقارنة بباقي المؤسسات، حيث تتأثر المصارف التجارية بالرفع المالي أكثر من أي مؤسسة، فإذا زادت إيراداتها بنسبة معينة زادت أرباحها بنسبة أكبر، وبالعكس فإذا ما انخفضت إيراداتها بنسبة معينة انخفضت أرباحها بنسبة أكبر، وقد تتحول الأرباح إلى خسائر، الأمر الذي يجعل إدارات المصارف التجارية تعير اهتماماً لزيادة الإيرادات. وبالرغم من أن اعتماد المصارف التجارية على الودائع كمصدر رئيسي للموارد يترتب عليه دفع فوائد سواء حققت تلك الودائع أرباح أم لم تحقق، إلا أن للاعتماد عليها ميزة مهمة، وهي أن العائد الذي يحققه المصرف على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه الملاك، وأن الاعتماد على الودائع في تمويل المشروعات يحقق عائداً للملاك ناتجاً عن الفرق بين الفوائد المتولدة عن

استثمار الودائع، وبين الفوائد المدفوعة عليها، وهذا ما يعرف بالمتاجرة بالملكية (هندي، 2000، ص11).

3-5-2 الأمان

نظراً لصغر رؤوس أموال المصارف التجارية مقارنة بصافي الأصول، الأمر الذي أدي إلي صغر هامش الأمان للمودعين الذين يستثمر المصرف أموالهم، وإذا ما نتج عن استثمار المصرف لتلك الأموال خسائر فإن رأس مال المصرف لا يستوعب الخسائر التي تفوقه، وإن مقدار الخسائر الذي يفوق رأس مال المصرف سوف يؤثر على أموال المودعين، وينتج عنه إفلاس المصرف، ولذا يجب علي إدارات المصارف التجارية زيادة نسبة الأمان في استثماراتها، وذلك باختيار مجالات الاستثمار الأقل مخاطرة (هندي، 2000، ص12). ولقد تم تقسيم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية وفقاً لمقررات بازل II إلى ثلاثة أنواع هي (حماد، 2007، ص308):

1. مخاطر الائتمان[1].
2. مخاطر السوق[2].
3. مخاطر التشغيل[3].

6-2 الخلاصة

تناول هذا الجزء من الدراسة الجهاز المصرفي من عده جوانب، حيث تطرق لتعريف المصارف التجارية في بعض الدول من خلال التشريعات المنظمة لعمل المصارف في تلك الدول من ثم تعريف المصارف التجارية في ليبيا، كما تم تسليط الضوء على نشأة وتطور الجهاز المصرفي بشكل عام، وفي ليبيا بشكل خاص؛ من خلال عرض المراحل التي مر بها الجهاز المصرفي في ليبيا والتي كانت مرتبطة بالأوضاع السياسية في ليبيا بداية بالمصارف في ليبيا في العهد العثماني وصولاً إلى المصارف في ليبيا في الوقت الحاضر، كما تم عرض أنواع المصارف وفقاً للإغراض التي أنشئت من أجلها والتي تؤثر بدورها علي طبيعة نشاطها، كما تناول السمات المميزة للمصارف التجارية عن غيرها من مؤسسات الأعمال الأخرى المتمثلة في السيولة والربحية والأمان.

---

[1] احتمالية عدم مقدرة أو رغبة المقترض بالوفاء بالتزاماته في تاريخ السداد، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية للمصرف تتمثل في تكلفة الفرصة الضائعة والتكاليف المتعلقة بمتابعة الديون المتعثرة.

[2] مخاطر الخسائر التي تنشأ نتيجة التقلبات في أسعار السوق للأصول والمحفظة الاستثمارية وأسعار صرف العملات.

[3] خسائر المخاطر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات والإفراد والنظم الداخلية، أو الأحداث الخارجية.

الفصل الثالث
الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية

1-3 مقدمة

تناول الفصل السابق المصارف التجارية من حيث تعريفها، ونشأتها، وتطورها في ليبيا، فيما يتناول هذا الفصل شرحاً لقائمة التدفقات النقدية، وتطورها التاريخي، وأهميتها، واختلافها عن الموازنة النقدية من جهة، وعن قائمة الدخل من جهة أخرى. وفي الجانب الآخر يتناول الفصل عرضاً للدراسات السابقة المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية.

2-3 تعريف قائمة التدفقات النقدية

عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية قائمة التدفقات النقدية بأنها القائمة التى تهدف إلي توفير معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة معينة؛ مصنفة وفقاً لأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل (IASCF, 2009, P.A340).

عرفها أيضا (حجازي، 1998، ص17) بأنها قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات)، والمدفوعات النقدية (المدفوعات)، وصافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة رئيسية هي: أنشطة التشغيل، وأنشطة الاستثمار، وأنشطة التمويل لمنشأة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة، بصورة تؤدي إلى توفيق رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة.

لقد عرفها كُلٌ من (زوبي، 2000، ص27) و (بوشعالة، 2004، ص53) بأنها قائمة تبين المقبوضات في شكل تدفقات نقدية داخلة والمدفوعات في شكل تدفقات نقدية خارجة، للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة (أنشطة التشغيل، وأنشطة الاستثمار، وأنشطة التمويل) وذلك خلال فترة زمنية معينة.

كما اتفق (عطية، 2001، ص61) و (إبراهيم، 2005، ص40) على تعريفها بأنها قائمة تعرض المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية مبوبة وفقاً لثلاثة أنشطة رئيسية، وهي أنشطة التشغيل، وأنشطة الاستثمار، وأنشطة التمويل بما يجعل المعلومات التي توفرها تتصف بالمناسبة والدقة والاعتمادية، الأمر الذي يزيد من فاعليتها في تقييم الأداء التشغيلي، أو الإداري، أو الكلي للمنشأة بالمقارنة مع المنشآت الأخرى.

عرفها (حماد، 2007، ص286) بأنها كشفاً أو قائمة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية ممتزجاً بصافي التغير في النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية التمويلية خلال فترة معينة، وذلك بموجب جدولة يتم بموجبها مطابقة وتسوية أرصدة النقدية في بداية المدة ونهايتها.

وتتفق التعريفات السابقة على أن قائمة التدفقات النقدية هي التي تقوم المؤسسة بإعدادها وفقاً للأساس النقدي، لتوضح آثار العمليات النقدية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة إعدادها على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، على أن يتم تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بتلك العمليات حسب الأنشطة المرتبطة بها، وهي أنشطة التشغيل، و أنشطة الاستثمار، و أنشطة التمويل، لغرض فهم وتفسير التغيرات التي طرأت على رصيد النقدية في أول وآخر المدة.

3-3 دور الهيئات العلمية في الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية

يرجع استخدام قائمة التدفقات النقدية إلى عام 1862م في المملكة المتحدة، وعام 1863م في الولايات المتحدة، وتعتبر شركة ميزوري الأمريكية للسكك الحديد أول مؤسسة تهتم بالتغير في حسابات المركز المالي، حيث نشرت هذه التغيرات في شكل قائمة للموارد المالية في عام 1893م (العمراني، 2003، ص9،10)، وفي عام 1953م طلبت الحكومة اليابانية من مؤسساتها إعداد بيان عن التدفقات النقدية ولم يكن هناك اهتمام يذكر من قبل الهيئات المهنية بقائمة التدفقات النقدية حتى عام 1960م بقائمة التدفقات النقدية (القاضي، 2001، ص11)، كما قامت بعض المؤسسات الأمريكية في نهاية الخمسينيات اختيارياً بعرض قائمة التدفقات النقدية من ضمن تقاريرها المالية السنوية (الخداش، 2003، ص72)، ولقد لعبت الهيئات العلمية والمهنية دوراً مهماً في التطور التاريخي للإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية، ففي عام (1961م) بادر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) بإصدار الدراسة المحاسبية رقم 2 (Accounting Research Study NO.2) الخاصة بتحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال، حيث أوصت الدراسة بأن يتم تضمين قائمة الأموال من ضمن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات في تقاريرها المالية السنوية على أن تذيل برأي المراجع (الجوهري، 1991، ص46).

وفي عام (1963م) أصدر مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي (APB) الرأي رقم 3 بعنوان قائمة مصادر واستخدامات الأموال، الذي يتطلب أن تتضمن التقارير المالية للمؤسسة قائمة عن الأموال، مع عدم الإلزام باعتمادها من قبل المراجع، ولقد عرف مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي الأموال بأنها رأس المال العامل، وحذر من استخدام التعريفات الأخرى للأموال، مثل التدفق النقدي، أو الأرباح النقدية، أو الأرباح النقدية للسهم؛ نظراً لأنها مضللة، وأن صدور هذا الرأي كان مواكباً لتفضيل استخدام أساس الاستحقاق خلال تلك الفترة (فراج، 1993، ص303).

قامت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) في عام (1970م) بإصدار النشرة رقم 117 التي ألزمت بموجبها الشركات المدرجة بالبورصة بتضمين تقاريرها المالية قائمة عن الأموال (جاد، 2002، ص3).

نتيجة لإصدار مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي الرأي رقم 3، وإصدار هيئة سوق المال الأمريكية النشرة رقم117، قامت أغلب المؤسسات بإعداد قائمة للتغيرات في الأموال، وتضمينها مع القوائم المالية في تقاريرها السنوية، وكان شكل ومحتوى هذه القائمة يختلف من منشأة لأخرى، ونظراً لأهمية المعلومات التي تحتويها هذه القائمة، ولتفادي الاختلاف في التطبيق العملي عند إعدادها، أصدر مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي الرأي رقم 19 في عام 1971م بعنوان التقرير عن التغيرات في المركز المالي، الذي ألزم بدوره المؤسسات بتضمين قائمة التغير في المركز المالي ضمن القوائم المالية في التقارير المالية السنوية، واعتمادها من قبل المراجع (حسن، 2003، ص11)، حيث نصت الفقرة السابعة من الرأي رقم 19 على أن المعلومات المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل للمؤسسة، والتغيرات في المركز المالي عن الفترة المحاسبية تعتبر مهمة وضرورية لمستخدمي القوائم المالية، وللدائنين والملاك خاصة عند اتخاذ القرارات.

عند قيام المؤسسة بإعداد قوائمها المالية المتمثلة في قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة الأرباح المحتجزة يجب عليها إعداد قائمة أخرى تلخص التغيرات في المركز المالي كقائمة أساسية عن كل فترة يتم فيها إعداد قائمة الدخل، ويجب أن يتم تطبيق ذلك على كل المؤسسات الهادفة إلى الربح (الجوهري، 1991، ص47).

لقد تم بموجب الرأي رقم 19 تعديل عنوان ومكونات القائمة التي كان يتم إعدادها وفقاً للرأي 3، حيث عرف الرأي رقم 19 الأموال بأنها النقدية أو النقدية مضافاً إليها البنود القريبة من النقدية؛ كالاستثمارات قصيرة الأجل، أو الأصول سريعة التحول إلى نقدية، أو رأس المال العامل (جاد، 2002، ص4)، ولقد حدد الرأي رقم 19 شكل القائمة كما يلي(Bernstein, 1978, p.357):

1. يمكن أن تعد القائمة بالكيفية التي تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة من خلال اتباع المفهوم النقدي، أو مفهوم النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل، أو مفهوم الأصول سريعة التحول إلى نقدية، أو مفهوم رأس المال العامل، مادامت تشمل المفهوم الشامل للأموال (كل المصادر وكل الاستخدامات).

2. يجب أن يتم الإفصاح في القائمة عن صافي التغير في النقدية، أو التغير في النقدية، والاستثمارات قصيرة الأجل، أو التغير في الأصول سريعة التحول إلى نقدية، أو التغير في رأس المال العامل، وذلك بناءً على الشكل الذي تنشر به القائمة.

3. يجب أن يتم الإفصاح في القائمة عن الأنفاق على الأصول طويلة الأجل وصافي المتحصلات من بيع الأصول طويلة الأجل، وكذلك الإفصاح عن تحويل الالتزامات طويلة الأجل، والأسهم الممتازة إلى أسهم عادية وإصدار أو سداد السندات، وإصدار وإعادة شراء الأسهم العادية وتوزيع الأرباح . ومن تعريف الأموال الوارد في الرأي رقم 19 يتضح أن الرأي قد أجاز استخدام الأساس النقدي في إعداد القائمة، وهذا يعتبر بداية الاتجاه للأساس النقدي في إعداد القوائم المالية.

أصدر مجلس المعايير المحاسبية البريطاني ASB التابع لمجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز ICAEW في عام 1975م المعيار رقم 10 بعنوان "قوائم مصادر واستخدامات الأموال" الذي ألزم جميع المؤسسات التي يزيد مجمل ربحها عن 25000 جنيه إسترليني، بإعداد ونشر القائمة من ضمن قوائمها المالية في التقارير المالية، ومراجعتها من قبل المراجع، ولم يحدد المعيار شكلاً معيناً لإعداد القائمة، ولم يتطرق للأساس النقدي في إعدادها (جاد، 2002، ص8).

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC المعيار رقم 7 بعنوان "قائمة التغير في المركز المالي"، في عام 1977م وكان هذا المعيار مشابهاً للرأي رقم 19 الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي في طريقة العرض والتبويب وتعريف الأموال وعلاقة قائمة التغير في المركز المالي بالقوائم المالية الأخرى (محمد، 2002، ص18).

كما أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB عرض المفهوم رقم 1 في عام 1978م الذي أكد على أهمية بيانات التدفقات النقدية، حيث ورد في الفقرة 39 أن مقدرة أي مؤسسة على خلق تدفقات نقدية موجبة يؤثر على مقدرتها في توزيع الأرباح ودفع الفوائد وأسعار أوراقها المالية. فالتدفقات النقدية التي يتوقعها الملاك والدائنون هي تلك التي تتعلق بالتدفقات النقدية المتوقعة من نشاط المؤسسة التي يستثمرون فيها أموالهم، أو التي قدموا لها قروضاً (العمراني، 2003، ص13).

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في عام 1980م مذكرة للمناقشة بعنوان " التقرير عن تدفقات الأموال والسيولة والمرونة المالية" وذلك نتيجة لوجود

عدة تفسيرات لمفهوم الأموال التي ترتب عليها اختلاف في شكل ومحتوى القائمة، ولقد ارتكزت محاور مناقشة المذكرة على مشكلتين تتعلقان بمفهوم الأموال الذي يجب استخدامه عند إعداد القائمة، وشكل وطريقة عرض المعلومات في القائمة. ومن خلال الآراء التي تلقاها المجلس رداً على المذكرة تبين أن أغلبها أجمع على أن مستخدمي القوائم المالية يفضلون عرض التقارير المالية بالأساس النقدي على أي مفهوم آخر للأموال (فراج، 1993، ص303-304)، والمبرر الجوهري لذلك هو أن التدفقات النقدية تعتبر من أهم الأمور الرئيسية التي يهتم بها الدائنون والملاك، وعند عرضها على أساس رأس المال العامل قد لا تكون واضحة، فقد يتأثر رأس المال العامل بالتغيرات الكبيرة في مكوناته مثل المدينين والمخزون، والذي يؤثر على التدفقات النقدية، وقد لا يكتشف ذلك بسهولة إذا ما تم إعداد القائمة وفقاً لمفهوم رأس المال العامل (العمراني، 2003، ص13).

كما أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في عام 1981م مذكرة العرض Exposure Draft لمقترح معيار جديد بشأن التقرير عن الدخل، والتدفقات النقدية، والمركز المالي، ولقد أظهرت هذه المذكرة الاتجاه إلى المفهوم النقدي لتعريف الأموال بدلاً من مفهوم رأس المال العامل أو أي مفهوم آخر للأموال (الجوهري، 1991، ص50).

أصدر معهد المديرين الماليين Financial Executives Institute في عام 1981م توصية ألزم فيها المؤسسات الأعضاء فيه باستخدام الأساس النقدي عند إعداد قائمة التغير في المركز المالي (عاشور، 1991، ص686).

اقترح مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في عام 1983م معيار جديد بعنوان "الاعتراف والقياس في القوائم المالية للمشروعات التجارية" وكجزء من هذه الدراسة اهتم المجلس بمناقشة دور قائمة التدفقات النقدية (الجوهري، 1991، ص50).

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في عام 1984م نشرة المفاهيم المحاسبية رقم 5 بعنوان "الاعتراف والقياس في القوائم المالية للمشروعات التجارية"، والتي مهد لها المقترح الذي أصدره المجلس في عام 1983م، ولقد ورد بالنشرة أن التقارير المالية المتكاملة يجب أن تتضمن عدة قوائم ورد منها صراحة قائمة التدفقات النقدية (فراج، 1993، ص304)، وذلك من خلال الفقرة 52 التي تضمنت أن قائمة التدفقات النقدية تعطي معلومات مفيدة عن أنشطة المؤسسة، ومقدرة هذه الأنشطة على إيجاد ما يكفي من النقود اللازمة لتسديد الديون وتوزيع الأرباح وإعادة استثمارها، للمحافظة على طاقة المؤسسة التشغيلية أو زيادتها.

كما أنها تقدم معلومات عن أنشطة التمويل توضح مصادر التمويل، وتقدم معلومات عن أوجه الاستثمار. ومن استخداماتها المهمة المساعدة في تقييم سيولة المؤسسة ومرونتها المالية، وربحيتها، ودرجة المخاطر المحيطة بها (العمراني، 2003، ص 14). تزامن ذلك مع قيام معهد المديرين الماليين بإصدار دراسة بعنوان "قائمة الأموال: الهيكل والاستخدام" (شرويدر، 2006، ص286).

في سبتمبر من عام 1985م قام المجمع الكندي للمحاسبين القانونيين بإصدار المعيار 1540 الخاص بإعداد قائمة التدفقات النقدية (Wallace, et al, 1997,p.2).

إصدار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في عام 1986م مذكرة العرض ED بشأن مقترح لمعيار جديد بعنوان "قائمة التدفقات النقدية"، التي اقترح بموجبها أن تقوم المؤسسة بإعداد قائمة التدفقات النقدية مصنفة إلى تدفقات نقدية واردة، وتدفقات نقدية صادرة طبقاً لأنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، والسماح للمؤسسة عند إعداد القائمة باتباع الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة لعرض التدفقات النقدية التشغيلية، وكذلك عرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل في القائمة نفسها أو في قائمة مستقلة، ويجب أن تعرض القائمة نصيب السهم الواحد من التدفق النقدي (بوشعالة، 2004، ص56).

في أكتوبر من عام 1987م قام مجمع المحاسبين في نيوزيلندا بإصدار المعيار رقم 10 الخاص بإعداد قائمة التدفقات النقدية (Wallace, et al, 1997,p.2).

نظراً للانتقادات التي وجهت للرأي رقم 19 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي الخاص بإعداد قائمة التغير في المركز المالي وفقاً لمفهوم رأس المال العامل، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في عام 1987م المعيار رقم 95 بعنوان "قائمة التدفقات النقدية" ليحل محل الرأي رقم 19 (radebaugh, 1997, p.261)، الذي ألزم المؤسسات الأمريكية بإعداد قائمة التدفقات النقدية اعتباراً من 15 يونيو 1988م (إبراهيم ، 2005، ص37)، ومن أهم ما تطرق إليه المعيار 95 ما يلي (فراج، 1993، ص305):

1. إلزام المؤسسات باتباع الأساس النقدي عند إعداد القائمة.

2. إلزام المؤسسات بشكل القائمة ومحتواها.

3. إلزام المؤسسات بتصنيف التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

4. ترك الخيار للمؤسسات في اتباع الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة في إظهار التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

نظراً لأهمية قائمة التدفقات النقدية أصدر مجلس معايير المراجعة الأمريكي معيار المراجعة رقم 58 وذلك عام 1988م الذي تم بموجبه إدخال تعديلات في تقرير المراجع ليتضمن قيام مراجع الحسابات بمراجعة قائمة التدفقات النقدية.

تم إجراء بعض التعديلات من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في فبراير من عام 1989م على المعيار رقم 95 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي عام 1987 بموجب المعيار رقم 102 (Wallace, et al, 1997,p.2). الذي تم بموجبه إجراء التعديلات المتمثلة في:

1. إعفاء المؤسسات المتعلق نشاطها بحساب المعاشات الأساسية والشركات الاستثمارية عالية السيولة من إعداد قائمة التدفقات النقدية.

2. تصنيف المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة من شراء أو بيع الأوراق المالية أو الاستثمارات الأخرى للمصارف في الأوراق المالية ضمن الأنشطة التشغيلية.

في ديسمبر من عام 1989م أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي المعيار رقم 104(Wallace, et al, 1997,p.2)، بعنوان "التدفقات النقدية – التقرير عن المقبوضات والمدفوعات النقدية من العمليات مرتفعة السيولة" ولقد اقتصر المعيار على المؤسسات المالية، ويعتبر هذا المعيار أكثر ملاءمة للمصارف في التقرير عن التدفقات النقدية وتضمن الآتي:

1. إظهار التدفقات النقدية للإيداعات، والمسحوبات من المؤسسات المالية الأخرى، و الإيداع والسحب من الودائع لأجل، ومنح وتحصيل القروض للعملاء بالقيمة الصافية.

2. تصنيف التدفقات النقدية الناشئة عن عقود مستقبلية أو آجلة أو المستخدمة لغطاء عمليات معينة وفقاً للأنشطة المتعلقة بها. (جاد، 2002، ص6،7).

ثم أصدر مجلس المعايير المحاسبية البريطاني ASB في عام 1990م مسودة المعيار رقم 54 بعنوان قائمة التدفقات النقدية والذي اقترح إلغاء المعيار رقم 10 الصادر في 1975

(حماد، 2003، ص204). وفي عام 1991 أصدر مجلس المعايير المحاسبية البريطاني ASB معيار التقرير المالي رقم 1 (FRS1) الخاص بقائمة التدفقات النقدية الذي ألغى المعيار رقم 10 الصادر في 1975م بعنوان قائمة مصادر واستخدامات الأموال، الذى ألزام المؤسسات البريطانية بإعداد قائمة التدفقات النقدية (Radebaugh, 1997, p.261).

في أكتوبر من عام 1992م أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC المعيار رقم 7 (IAS7) الخاص بقائمة التدفقات النقدية، الذي حل محل المعيار رقم 7 الصادر في 1977م بعنوان قائمة التغير في المركز المالي، الذي ألزم المؤسسات بإعداد قائمة التدفقات النقدية اعتباراً من أول يناير من عام 1994م (Mcenroe,1996,p.162).

لقد أصدر مجلس المعايير المحاسبية البريطاني ASB في عام 1996م تعديلاً لمعيار التقرير المالي رقم 1 (FRS1) الخاص بقائمة التدفقات النقدية، الذي تم بموجبه تعديل المعيار الصادر عام 1991م، ونص على التوسع في تحليل التدفقات النقدية إلي ثمانية أقسام بدلاً من خمسة (حماد، 2003، ص205).

يتضح مما سبق أن قائمة التدفقات النقدية مرت بعدة مراحل تأثرت في شكلها ومضمونها، فتأثر مضمونها بالتغيرات التي طرأت على مفهوم الأموال وتغيير طريقة إعدادها من رأس المال العامل وفقاً لأساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، ومر شكلها بعدة مراحل من التطور بحيث كان يختلف من مؤسسة إلى أخرى إلي أن تم توحيد طريقة عرضها لكي توضح التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة للمؤسسة. أما من حيث مسمى القائمة، فقد بدأ "بقائمة من أين تم الحصول على الأموال وكيف ذهبت" (where-got and where-gone statement)، ثم تغير إلى "قائمة الأموال" (the funds statement)، ثم تغير إلى "قائمة مصادر واستخدامات الأموال" (statement of source and application of funds)، ثم تغير إلى "قائمة التغير في المركز المالي" (statement of change in- financial position)، حتى سميت بمسماها الحالي وهو "قائمة التدفقات النقدية" (statement of cash flows) (حجازي، 1998، ص8،9).

كما يتضح أن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB أصدر في سنة 1987م المعيار 95 بعنوان قائمة التدفقات النقدية، وقام المجلس في عام 1989م بإصدار المعيارين رقم 102 و 104، ولقد تضمنت فقرات هذين المعيارين بعض التعديلات والإضافات للمعيار رقم 95. ثم تلاه في عام 1991م مجلس المعايير المحاسبية البريطاني ASB بإصدار معيار التقارير

المالية رقم 1 (FRS1) الذي تم تعديله في عام 1996م. وفي عام 1992م أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS7) الذي الغى المعيار رقم 7 الصادر في 1977م. ولقد توصلت دراسة الشامي(1998) إلى أن اتباع كل إصدار من هذه الإصدارات يؤثر على إعداد قائمة التدفقات النقدية، حيث يؤدي إلى اختلاف جوهري في مكونات التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل. فتتفق هذه الإصدارات في أن يتم إعداد القائمة وفقاً للأساس النقدي بدلاً من أساس الاستحقاق، وفي الطريقة التي يتم إعداد القائمة بموجبها، حيث يمكن وفقاً لهذه الإصدارات إعداد القائمة إما بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة، كما تتفق في تحديد النقدية ومعادلات النقدية، حيث تشمل وفقاً لهذه الإصدارات النقدية، والاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية دون التعرض لمخاطر ذات أهمية تؤثر على قيمتها (الشامي، 1998، ص15).

يتفق معيار المحاسبة الدولي رقم 7 مع معيار المحاسبة الأمريكي رقم 95 والمعايير المكملة له في تصنيف الأنشطة التي تبوب المنشأة قائمة التدفقات النقدية بموجبها، وهي ثلاثة أنشطة رئيسية متمثلة في أنشطة التشغيل، و أنشطة الاستثمار، و أنشطة التمويل، مخالفة في ذلك معيار المحاسبة البريطاني رقم 1 الذي يتم تبويب القائمة بموجبه إلى ثمانية أقسام متمثلة في أنشطة التشغيل، والعوائد على الاستثمار وخدمات التمويل، والضرائب، والإنفاق الرأسمالي والاستثمارات المالية، وعمليات امتلاك والتصرف في الأصول، و توزيعات حقوق الملكية المدفوعة، وإدارة الموارد السائلة، أنشطة التمويل (حماد، 2003، ص207).

بتصنيف قائمة التدفقات النقدية عند إعدادها حسب الأنشطة؛ ظهر الاختلاف بين المتطلبات المتعلقة بالكيفية التي يتم بها تصنيف التدفقات النقدية حسب هذه الأنشطة فمثلاً، يتم تصنيف الفوائد المقبوضة والمدفوعة وأرباح الأسهم المقبوضة وفقاً لمعيار المحاسبة الأمريكي رقم 95 والمعايير المكملة له من ضمن أنشطة التشغيل، بينما يتم تصنيفها وفقا للمعيار البريطاني رقم 1 من ضمن العائد على الاستثمار وخدمات التمويل، وعادةً ما تصنف الفوائد المقبوضة والمدفوعة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 7 من ضمن أنشطة التشغيل في المؤسسات المالية؛ لأنها تعتبر من العمليات التشغيلية الأساسية للمؤسسات المالية.

لا يوجد إجماع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 7 في تصنيف الفوائد بمؤسسات الأعمال الأخرى، فلقد سمح المعيار باعتبارها من ضمن أنشطة التشغيل، لأنها تدخل في تحديد صافي الربح (أو الخسارة)، وسمح بتصنيف بديل للفوائد المدفوعة باعتبارها تدفقات نقدية من أنشطة التمويل، لأنها تمثل تكلفة الحصول على الأموال، بينما أجاز المعيار تصنيف أرباح

الأسهم المقبوضة ضمن أنشطة التشغيل أو الاستثمار، كما سمح بتصنيف أرباح الأسهم المدفوعة ضمن أنشطة التشغيل أو التمويل، مخالفاً في ذلك معيار المحاسبة الأمريكي الذي لا يسمح بتصنيف بديل لها، والذي يصنفها من ضمن أنشطة التمويل، و المعيار البريطاني الذي يصنفها من ضمن العائد على الاستثمار وخدمات التمويل (دهمش، 1996).

ويمكن حصر أهم الاختلافات بين الإصدارات المهنية المختلفة لقائمة التدفقات النقدية في الجدول رقم(3-1).

الجدول رقم(3-1) أهم الاختلافات بين معيار المحاسبة الأمريكي رقم 95 والمعايير المكملة له والمعيار البريطاني رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 7

أساس المقارنة	معيار المحاسبة الأمريكي رقم 95	معيار البريطاني رقم 1	معيار المحاسبة الدولي رقم 7
تاريخ الصدور	1987م	1991م	1992م
جهة الإصدار	مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB	مجلس المعايير المحاسبية البريطاني ASB	لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC
أساس التصنيف	-أنشطة التشغيل -أنشطة الاستثمار -أنشطة التمويل	-أنشطة التشغيل. -العائد على الاستثمار وخدمات التمويل. -الضرائب. -الإنفاق الرأسمالي والاستثمارات المالية. -عمليات امتلاك والتصرف في الأصول. -توزيعات حقوق الملكية المدفوعة. -إدارة الموارد السائلة. - أنشطة التمويل.	-أنشطة التشغيل -أنشطة الاستثمار -أنشطة التمويل
تصنيف الفوائد المدفوعة	يتم تصنيفها ضمن أنشطة التشغيل.	تصنف ضمن العائد على الاستثمار وخدمات التمويل.	يتم تصنيفها ضمن أنشطة التشغيل أو التمويل وعادةً ما تصنف ضمن أنشطة التشغيل في المؤسسات المالية.
تصنيف الفوائد المقبوضة	يتم تصنيفها ضمن أنشطة التشغيل.	تصنف ضمن العائد علي الاستثمار وخدمات التمويل.	يتم تصنيفها ضمن أنشطة التشغيل أو الاستثمار وعادةً ما تصنف الفوائد المحصلة من قروض العملاء والمصارف الأخرى من ضمن أنشطة التشغيل في المؤسسات المالية.

أساس المقارنة	معيار المحاسبة الأمريكي رقم 95	معيار البريطاني رقم 1	معيار المحاسبة الدولي رقم 7
تصنيف أرباح الأسهم المستلمة	يتم تصنيفها ضمن أنشطة التشغيل.	تصنف ضمن العائد علي الاستثمار وخدمات التمويل.	يتم تصنيفها ضمن أنشطة التشغيل أو الاستثمار.
تصنيف توزيعات الأرباح المدفوعة	يتم تصنيفها ضمن أنشطة التمويل.	تصنف ضمن العائد علي الاستثمار وخدمات التمويل.	يتم تصنيفها ضمن أنشطة التشغيل أو التمويل
تصنيف السحب علي المكشوف	يتم تصنيفه ضمن أنشطة التمويل.	يصنف ضمن مكونات النقدية.	يصنف ضمن مكونات النقدية.
الضرائب المدفوعة أو المستردة	يتم تصنيفها ضمن أنشطة التشغيل.	تصنف الضرائب المدفوعة على الدخل ضمن الضرائب بينما تصنف الضرائب المستردة من ضمن العائد على الاستثمار وخدمات التمويل.	يتم تصنيفها ضمن أنشطة التشغيل إذا لم يكن بالإمكان تحديد ارتباطها بنشاط استثماري أو تمويلي.
التغير في الأصول التشغيلية للمؤسسات المالية المتمثل في الودائع لدي المصارف الأخرى وقروض العملاء والاستثمارات المالية قصيرة الأجل.	يتم تصنيفه ضمن أنشطة الاستثمار.	يتم تصنيفه ضمن أنشطة التشغيل.	يتم تصنيفه ضمن أنشطة التشغيل.
التغيرات في الخصوم التمويلية للمؤسسات المالية كودائع العملاء والأرصدة المستحقة للمصارف الأخرى.	يتم تصنيفها ضمن أنشطة التمويل.	يتم تصنيفها ضمن أنشطة التشغيل.	يتم تصنيفها ضمن أنشطة التشغيل.

المصدر: (الشامي، 1998، ص17)، (حماد، 2007، ص299، 298)، (زوبي، 2000، ص48)، (دهمش، 1996، ص334).

4-3 الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية

الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية عموماً هو تزويد مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة بمعلومات عن المدفوعات والمقبوضات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة، والهدف الثانوي من إعدادها توفير معلومات وفقاً للأساس النقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة (كيسو، 2003، ص1226). كما أن الهدف من إعدادها

للمصارف التجارية هو التعرف على مصادر النقدية الواردة للمصرف واستعمالاتها خلال فترة معينة، بالإضافة إلى معرفة التغيرات التي تمت على النقدية خلال تلك الفترة (ظاهر، 1999، ص309). ووفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم7 فإن استخدام قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى القوائم المالية الأخرى يساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم الآتي:

1. تقييم مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل (حجازي، 1998، ص20)، وذلك من خلال تحليل عناصر القائمة، ونمط التدفقات النقدية الذي يساعد على التنبؤ بقيمتها المستقبلية واحتمالات تحققها (الكزة، 2008، ص25).

2. تقييم العمليات التشغيلية؛ وذلك من خلال تقييم مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، ومقدرتها علي توزيع الأرباح، واحتياجها إلى التمويل الخارجي، فقائمة التدفقات النقدية توضح مصادر حصول المؤسسة على الأموال، وكيفية استخدامها لها، وهذا ما يرغب العاملون والعملاء والدائنون والملاك في معرفته، فإذا لم تتوفر سيولة كافية لدى المؤسسة فإنها تكون غير قادرة على دفع مرتبات العاملين، وتسديد ديونها، وتوزيع الأرباح على المساهمين، والتوسع في شراء الأصول (كيسو، 2003، ص1264)، ويتم تقييم ذلك من خلال المقاييس المحاسبية التي توفرها قائمة التدفقات النقدية وهي:

أ. السيولة المالية: وهي مقدرة المؤسسة على تحويل الأصول إلى نقدية، ويمكن أن يقصد بها أحيانا الأصول سريعة التحول إلى نقدية، أو العلاقة بين النقدية والأصول سريعة التحول إلى نقدية من جهة، وبين الالتزامات المتداولة من جهة أخرى.

ب. اليسر المالي: وهو مقدرة المؤسسة على الحصول على نقدية تمكنها من سداد التزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها.

ج. المرونة المالية: وهي مقدرة المؤسسة على الحصول على نقدية في أي وقت لتسديد جميع التزاماتها، بما فيها الالتزامات الطارئة نتيجة لأحداث غير متوقعة، أو نتيجة لاستغلال فرصة متاحة (فراج، 1993، ص305).

3. تقييم أسباب الاختلافات الناتجة بين صافي الدخل أو الخسارة(بقائمة الدخل) وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل(بقائمة التدفقات النقدية)، فبالرغم من أهمية صافي الدخل بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية للمنشأة؛ لأنه يمكنهم من معرفة مدى نجاح أو فشل المؤسسة من فترة لأخرى، إلا أن احتسابه يستلزم إجراء بعض التقديرات، ولذلك يكون عرضة للتحريف، بينما لا يخضع احتساب صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى طرق محاسبية مختلفة. فمعرفة

أسباب الاختلاف بين صافي الدخل أو الخسارة وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل تمكن مستخدمي القوائم المالية للمنشأة من تقييم مصداقية صافي الدخل.

4. تقييم أثر العمليات الاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة، فقائمة التدفقات النقدية توفر معلومات عن العمليات الاستثمارية والتمويلية لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة تمكنهم من الإجابة على العديد من الأسئلة المتعلقة بكيفية تمويل التوسعات واستخدام المتحصلات من بيع الأصول وتوقيت وحجم القروض المطلوبة وغيرها من الأسئلة ومنها (كيسو، 2003، ص1264):

أ.كيف زادت النقدية بالرغم من تكبد المؤسسة خسائر خلال الفترة؟.

ب. كيف يمكن تمويل التوسعات في الآلات والمعدات؟.

ج. كيف يمكن استخدام المتحصلات النقدية من بيع الآلات والأراضي وإصدار الأسهم والسندات؟.

د. لماذا لم تزداد قيمة توزيعات إرباح الأسهم؟.

ه. كيف تمت عملية تسوية ديون المؤسسة؟.

و. ما مقدار الأموال المقترضة خلال العام؟

3-5 أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية

تعتبر المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف التجارية ومؤسسات الأعمال الأخرى نظرا للآتي (إبراهيم، 2005، ص42):

1. أن إعداد قائمة التدفقات النقدية يساعد المؤسسة في تحديد المراحل التي تمر بها في دورة حياتها، حيث يوضح هل المؤسسة في مرحلة البداية أو النمو السريع أو الاستقرار أو الانحدار؟، ويساعد في تقييم درجة المخاطر المرتبطة بأنشطة المؤسسة ، وأن مدلول صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل يوضح ذلك حيث:

أ. إذا كان صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية سالباً، فإن هذا يدل على أن المنشاة في مرحلة التوسع في استثماراتها.

ب. أما إذا كان صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية موجباً، فان هذا يدل على أن المنشاة في مرحلة انكماش، حيث قامت ببيع جزء من أصولها الثابتة أو استثماراتها لتغطية عجز في السيولة أو لسداد التزاماتها.

وأن مدلول صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية يؤكد ذلك؛ فإذا كان صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية موجباً نتيجة للتوسع في الاقتراض طويل الأجل؛ فإن ذلك يدل على وجود نشاط استثماري.

2. أن إعداد قائمة التدفقات النقدية يساعد المؤسسة في التنبه المبكر للعسر المالي خاصة عندما تتجه المؤسسة للإفلاس، وهذا ما لا توفره القوائم المالية الأخرى المعدة وفقا لأساس الاستحقاق، فإذا حققت المؤسسة خسائر فإن ذلك قد لا يؤدي إلى إفلاسها نظراً لاحتساب المصروفات غير النقدية مثل الاستهلاك ضمن مصاريف التشغيل المحددة للدخل، بينما النقص في النقدية اللازمة لسداد الالتزامات عندما يحين أجلها قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة.

3. أن إعداد قائمة التدفقات النقدية يساعد المؤسسة على توفير معلومات عن التدفقات النقدية التي تحافظ على رأس المال، وذلك نظراً لأن رأس المال المطلوب المحافظة عليه هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وأن التغير في القيمة الحالية يعبر عن صافي الدخل أو الخسارة خلال الفترة، وأن هذا الأسلوب يستخدم حالياً في قياس القيمة الاقتصادية للمؤسسة.

4. أن إعداد قائمة التدفقات النقدية يساعد المؤسسة في مقارنة الأداء من خلال مقارنة القائمة عن سنوات متتالية، أو مقارنة أداء المؤسسة بمؤسسة أخرى. لأن إعداد القائمة لا يعتمد على معالجات محاسبية مختلفة لنفس العملية، وهذا ما يميزها عن القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق، فعند احتساب أقساط الاستهلاك هناك عدة طرق يمكن اتباعها لاحتسابه، ولكل منها أثر مختلف على الدخل، لذلك فإنه وفقاً للطريقة غير المباشرة لإعداد القائمة يتم تحويل صافي الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي باستبعاد هذه الآثار (علي، 2007، ص183).

ولقد توصلت دراسات منها دراسة زكي (1994)، ودراسة الفضل (2002)، ودراسة مبارك (1997)، ودراسة حسن (2003)، ودراسة العراقي (1990) إلى أن أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية تكمن في توفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية تساعدهم في اتخاذ القرارات وتقييم كفاءة السياسات المالية والاستثمارية للمؤسسة، وكذلك سهولة التعرف على تأثير الأنشطة المختلفة في صافي الزيادة في النقدية، ومقارنة أنشطة المؤسسة وتقييمها، وأن لمعلومات التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل تأثيراً في اتخاذ قرارات التقييم، كما يساعد تصنيف التدفقات

النقدية لأنشطة المحللين الائتمانيين في تحديد أسباب الاقتراض، ومصادر تسديد القروض في تاريخ استحقاقها.

6-3 الدراسات السابقة

قائمة التدفقات النقدية كانت محل دراسة للعديد من البحوث التي تناولت جوانبها المختلفة للقائمة، كأهمية بيانات القائمة وتصنيفها، وكيفية عرضها، وأهمية إعدادها واستخدامها من خلال المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية المتعلقة بها، وفيما يلي عرض لما تم تجميعه من الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذا البحث.

قام دهمش (1996) بدراسة تهدف إلى مقارنة معيار المحاسبة الدولي رقم (7) بمعيار المحاسبة الأمريكي (95) من الناحية النظرية، ولقد عرضت تصنيف بعض بنود قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) ومقارنة تصنيفها وفقاً لمعيار المحاسبة الأمريكي (95)، حيث تطرقت إلي تصنيف الفوائد المدفوعة والمقبوضة وأرباح الأسهم المستلمة والأرباح المدفوعة، فوفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) يوجد أجماع في تصنيف الفوائد المدفوعة والمقبوضة في المؤسسات المالية حيث يتم تصنيفها من ضمن أنشطة التشغيل نظراً لطبيعة نشاط هذه المؤسسات، بينما يختلف تصنيفها في مؤسسات الأعمال الأخرى حيث تصنف الفوائد المدفوعة أما من ضمن أنشطة التشغيل لكونها من العناصر المحددة لدخل المؤسسة أو من ضمن أنشطة التمويل لكونها تمثل تكلفة الحصول على الأموال، وتصنف أرباح الأسهم المستلمة من ضمن أنشطة التشغيل أو الاستثمار لكونها تمثل عائد علي الاستثمار، بينما تصنف توزيعات الأرباح من ضمن أنشطة التشغيل أو التمويل. ويختلف تصنيف معيار المحاسبة الأمريكي (95) لهذه البنود حيث يتم وفقاً لمعيار المحاسبة الأمريكي (95) تصنيف الفوائد المدفوعة والمقبوضة وأرباح الأسهم المستلمة من ضمن أنشطة التشغيل وتوزيعات الأرباح من ضمن أنشطة التمويل. توصلت الدراسة إلى أن معيار المحاسبة الدولي السابع قد سمح بالبدائل في تصنيف الفوائد المدفوعة والمقبوضة وأرباح الأسهم المقبوضة وتوزيعات الأرباح، حيث خالف المعيار الأمريكي في السماح بتصنيف الفائدة المقبوضة، وأرباح الأسهم المقبوضة على أنها تدفقات نقدية استثمارية أو تشغيلية، وليست تدفقات نقدية تشغيلية كما وردت بالمعيار الأمريكي، كما خالف المعيار الأمريكي في السماح بتصنيف الفوائد المدفوعة وتوزيعات الأرباح علي أنها تدفقات نقدية تمويلية أو تشغيلية، حيث يصنف المعيار الأمريكي الفوائد المدفوعة تدفقات نقدية تشغيلية وتوزيعات الأرباح تدفقات نقدية تمويلية.

اختبر الدهراوي (1996) القوة التفسيرية التي يمكن أن تضيفها مقاييس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية بالإضافة إلى بيانات الربح المحاسبي. مستخدماً المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة للشركات المقيدة في بورصة الإسكندرية عن الفترة من 1989م إلي 1992م. وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشرات قائمة التدفقات النقدية من خلال تصنيفها وفقاً للمعيار المحاسبي الأمريكي رقم95، والمعيار المحاسبي الدولي رقم7 إلى تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل و تدفقات نقدية من أنشطة الاستثمار و تدفقات نقدية من أنشطة التمويل له محتوى معلوماتي إضافي بالإضافة إلي الربح المحاسبي بالنسبة للمستثمرين والأطراف الأخرى في شرح وتفسير الاختلافات في أسعار الأسهم.

بينما هدفت دراسة الشامي (1998) إلى مقارنة الاختلاف بين تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والمعايير الأمريكية الخاصة بقائمة التدفقات النقدية (95) و(102)و(104) على قائمة التدفقات النقدية للمؤسسات المالية، وذلك بالتطبيق على المؤسسات المالية في الكويت، حيث قام بإجراء الدراسة من خلال القوائم المالية عن الفترة من 1994م إلى 1998م لثمانية مصارف تجارية كويتية، وتوصل إلى أن الاختلاف في أسس التبويب بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والمعايير الأمريكية ذات العلاقة يؤدى إلى اختلاف جوهري بين مكونات التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل في قائمة التدفقات النقدية للمصارف التجارية، وعدم قابلية مقارنة قائمة التدفقات النقدية المعدة وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) مع قائمة التدفقات النقدية المعدة وفقاً لمعايير الأمريكية ذات العلاقة عن تقييم أداء المصارف التجارية.

قام عطية (2001) بدراسة تهدف إلى إبراز دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء المؤسسات المالية في مصر، من خلال دراسة المؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية لإحدى عشرة شركة عن الفترة من 1995م إلى 1999م، و لقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن قائمة التدفقات النقدية تقوم بدور فعال في تقييم الأداء، بما تقدمه من مؤشرات مالية لا تقدمها القوائم المالية الأخرى المعدة وفقا لأساس الاستحقاق، وأوصت بضرورة الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية عند إجراء عمليات التقييم؛ لما يحققه ذلك من تكامل في نظام تقييم الأداء بالمؤسسة.

هدفت دراسة حسن (2003) إلى التحقق من فاعلية قائمة التدفقات النقدية في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات التقييمية والتنبؤية؛ بالتطبيق علي محللي الائتمان

المصرفي في المصارف التجارية، ومحللي الاستثمار في الأوراق المالية في مصر، وذلك من خلال استمارة استبيان تم توزيعها على مجموعة من المسؤولين عن قرارات منح ومتابعة الائتمان المصرفي، ومحللي الاستثمار في الأوراق المالية، والمحللين الماليين بشركات السمسرة وبورصة الأوراق المالية في مدينتي الإسكندرية والقاهرة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن معلومات التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لها تأثير أكبر في اتخاذ القرارات التقييمية، وأن لمعلومات التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، والتغير في رصيد النقدية تأثيراً أكبر في اتخاذ القرارات التنبؤية ، وأوصت بدراسة الإفصاح عن التدفقات النقدية في المصارف وشركات التأمين .

حاول بوشعالة (2004) اختبار دور قائمة التدفقات النقدية في منح الائتمان المصرفي؛ وذلك بالتطبيق على المصارف التجارية العامة العاملة في ليبيا. ركزت الدراسة على إدارة الائتمان لهذه المصارف، بالإضافة إلى الفروع الرئيسية في مدينتي بنغازي وطرابلس، واستنتجت أن تضمين قائمة التدفقات النقدية مع القوائم المالية للمنشأة لا يؤثر في اتخاذ القرار المناسب لمنح الائتمان، وذلك نظراً لعدم معرفة أهمية قائمة التدفقات النقدية من قبل متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية.

كما حاولت دراسة بوجواري (2005) تقييم إدارة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الليبية باستخدام النسب المالية، ولقد شملت الدراسة كافة المصارف التجارية العامة العاملة في ليبيا، وذلك من خلال دراسة القوائم المالية المجمعة لتلك المصارف عن الفترة من سنة 1991م إلى 2000م، وتوصلت إلى وجود جدوى من استخدام النسب المالية في تقييم إدارة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الليبية، وأوصت بتشجيع الأبحاث على المصارف لما لهذا القطاع من دور فعال في تنشيط الاقتصاد الوطني.

بينما اقترحت دراسة حماد (2007) نموذجاً لتطوير إعداد وتفسير قائمة التدفقات النقدية في المصارف المصرية، لزيادة فاعليتها في إدارة المخاطر المصرفية، في ظل الاختلافات بين المعايير المختلفة لإعدادها، ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استمارة استبيان على معدي المعلومات المحاسبية في المصارف، ومستخدمي هذه المعلومات، ومديري الاستثمار والائتمان في المصارف وشركات الاستثمار، كما تم دراسة عينة من المصارف نشطة التداول في البورصة المصرية، واستخراج بيانات صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل عن الفترة من 2002م إلى 2006م، و توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفاً في استخدام قائمة التدفقات النقدية في المصارف المصرية في تقييم المخاطر وإدارتها.

هدفت دراسة خربوش (2003) إلى إظهار أهمية قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضع المالي للمصارف والمؤسسات المالية، وقياس علاقة التدفقات النقدية بالقيمة السوقية للسهم، ولتحقيق هدف الدراسة تم دراسة التقارير المالية وبيانات أسعار الأسهم لعينة تتكون من 16 مؤسسة مالية مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية عن الفترة من 1998م إلى 2001م. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي التدفقات النقدية، والقيمة السوقية للسهم للمصارف والمؤسسات محل الدراسة، وأن هذا يرجع إلى عدم ارتباط أسعار الأسهم في سوق عمّان للأوراق المالية بالمعلومات المحاسبية والتدفقات النقدية المنشورة في القوائم المالية، وقد أوصت الدراسة بضرورة إيلاء قائمة التدفقات النقدية مزيدا من الاهتمام من قبل الباحثين، لإبراز وتأكيد مدى أهميتها لمستخدمي القوائم المالية. ولقد اتفقت هذه النتائج مع النتائج التي توصلت إليها دراسة الخداش (2003) بالرغم من اختلاف مجتمعي الدراسة؛ حيث تكون مجتمع الدراسة لدراسة حربوش (2003) من جميع الشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وتم دراسة عينة تتكون من 75 شركة صناعية ولنفس الفترة.

هدفت دراسة الخلايلة (1998) إلى اختبار طبيعة العلاقة بين التدفقات النقدية والعائد علي السهم، ومعرفة ما إذا كانت العلاقة بينهما تتأثر بطول فترة احتساب العائد، ولقد تم تطبيق الدراسة على عينة تتكون من 31 شركة صناعية مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية؛ من خلال دراسة البيانات المالية لتلك الشركات عن الفترة من 1985م إلي 1994م. توصلت الدراسة إلي أنه لا توجد علاقة بين التدفقات النقدية والعائد على السهم للشركات محل الدراسة، وأن هذه العلاقة لا تتحسن بزيادة الفترة الزمنية المتعلقة بالعائد. ودعمت دراسة حداد (2001) نتائج دراسة الخلايلة (1998) في عدم وجود علاقة بين التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، وبين العائد على السهم، بالرغم من اختلاف الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة، وعدد الشركات المشاركة، حيث تم تجميع بيانات الدراسة من 44 شركة مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية عن الفترة من 1992م الي1998م.

قام الفضل (1999) بدراسة تهدف إلى دراسة العلاقة بين محتوى معلومات التدفق النقدي وعوائد الأسهم للشركات المساهمة العراقية. أجريت الدراسة على 25 شركة مساهمة عراقية مدرجة في سوق الأوراق المالية ببغداد، منها 17 شركة مساهمة صناعية، و 5 شركات مساهمة زراعية، و3 شركات مساهمة فندقية وسياحية عن الفترة من 1992م

إلى1996م، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم للشركات عينة الدراسة في الأمدين القصير والطويل.

كما قام الرجبي (2007) بدراسة مدى ملاءَمة البيانات المالية المتمثلة في الأرباح المحاسبية و التدفقات النقدية للتنبؤ بأسعار أسهم شركات الخدمات المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وذلك من خلال دراسة التقارير المالية التي تصدر عن سوق عمّان للأوراق المالية، لعدد 219 شركة عن الفترة من 2000م إلى 2004م. توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المحاسبية مجتمعة ملائمة لتحديد أسعار الأسهم، وهذا يشير إلى أن المستثمرين في سوق عمّان للأوراق المالية يستخدمون البيانات المحاسبية لتحديد أسعار الأسهم.

واقترح العراقي (a1990) قائمة للتدفقات النقدية يمكن أن تحل محل قائمة التغير في المركز المالي موضحاً كيفية الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بها، مستخدماً القوائم المالية المنشورة لعدد 25 شركة مساهمة كويتية مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية عن الفترة من 1984م إلي 1987م، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية لتحل محل قائمة التغير في المركز المالي كقائمة مالية مكملة للقوائم المالية الأخرى، كما أوصت الدراسة باتباع الطريقة المباشرة لإظهار التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

كما اختبرت دراسة الجوهري (1991) نموذجاً مقترحاً لقائمة التدفقات النقدية، في دراسة تهدف إلى تحليل بيانات التدفقات النقدية وتأكيد دورها في التنبؤ، واتخاذ القرارات، وتحليل بيانات التدفقات النقدية بالمقارنة مع بيانات الربح المحاسبي، من خلال تطبيق القائمة المقترحة علي البيانات المالية لشركة الصناعات الكيماوية عن سنة 1990م، ولقد توصلت الدراسة إلى أن المعلومات التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية تعتبر أفضل من معلومات قائمة الدخل؛ نظراً لأن الأرباح المحاسبية أكثر عرضه للتشويه لاعتمادها على التقديرات، وأن معلومات التدفقات النقدية تمتاز بالبساطة والموضوعية.

لقد اقترحت دراسة محمد (1993) قائمة للتدفقات النقدية، واختبر مدى أهمية المقاييس المستمدة منها لمستخدمي القوائم المالية مقارنة بالمقاييس المستمدة من القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق، وذلك من خلال تطبيق القائمة المقترحة علي 12شركة مصرية تمثل معظم الصناعات في مصر، معتمدة على البيانات المالية المتمثلة في الميزانية، و قائمة الدخل والموازنة النقدية عن الفترة من 1990م إلى 1992م، كما تم تطبيق القائمة المقترحة على شركة مصر للألمنيوم عن الفترة من 1988م إلي 1992م، وأسفرت نتائج الدراسة عن أن

إعداد قائمة التدفقات النقدية وما يمكن استنتاجه منها من مقاييس ومؤشرات يساعد في الإفصاح عن الكثير من المعلومات الضرورية التي لم توفرها القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق والمقاييس المستمدة منها.

بينما قام مبارك (1997) بدراسة تهدف إلى تقييم فاعلية الإفصاح عن التدفقات النقدية، من خلال قائمة التدفقات النقدية المقترحة من قبل الهيئة العامة السعودية للمحاسبين القانونيين؛ للتعرف على جدوى المعلومات المضافة التي توفرها قائمة التدفقات النقدية. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام القوائم المالية المنشورة لعدد 13 شركة من الشركات المساهمة السعودية، عن الفترة من 1992م إلي 1996م، ولقد خلصت الدراسة إلى أن معلومات قائمة التدفقات النقدية تعكس تقييماً للسياسات المالية والاستثمارية المتبعة في الشركات محل الدراسة، كما قدمت دليلاً على أهمية الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية المنشورة.

وهدفت دراسة جاموس (1999) إلى بيان أهداف ووظائف عرض قائمة التدفقات النقدية، واقتراح نموذج لتطبيقها في الشركات السورية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها عدم إعداد قائمة التدفقات النقدية في الشركات السورية حتى تاريخ إجراء الدراسة، وذلك يرجع إلى عدم تضمين النظام المحاسبي السوري مفهوم الأساس النقدي. وأوصت الدراسة بضرورة تعديل النظام المحاسبي السوري، والبدء في إعداد قائمة التدفقات النقدية وإلزام الشركات بإعدادها نظراً لأهميتها.

لقد قام زكي (1994) بدراسة تهدف إلى إبراز أهمية إعداد وتوحيد ونشر قائمة التدفقات النقدية للشركات في استنتاج المؤشرات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات المناسبة، ولتحقيق هدف الدراسة تم تجميع القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وقائمة الدخل لأحدى الشركات المصرية عن الفترة من 1983م الى1993م وإعداد قائمة التدفقات النقدية لهذه الشركة عن الفترة المذكورة، وتحليل نتائجها، ولقد توصلت الدراسة إلى أن إعداد قائمة التدفقات النقدية للشركة أدى إلى سهولة التعرف على تأثير الأنشطة المختلفة في صافي الزيادة في النقدية، وكذلك ساعد في المقارنة بين أنشطة الشركة المختلفة وتقييمها، وأوصت الدراسة بأهمية إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية، نظراً لمساعدتها متخذي القرارات في اتخاذ القرارات السليمة.

وقام عبدالمولي (2002) بدراسة تهدف إلى تطوير النظام المحاسبي لخدمة إعداد قائمة التدفقات النقدية، بالتطبيق على الشركات المساهمة، والمزاولين لمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر، وذلك من خلال استمارة استبيان تم توزيعها على 367 شركة، و355 محاسباً ومراجعاً، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن إعداد قائمة التدفقات النقدية مباشرة من واقع أرصدة الحسابات، دون الحاجة إلى تسويات لتحويل الأرصدة الدفترية من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي؛ يسهم في سهولة فهم وإعداد قائمة التدفقات النقدية، وأوصت الدراسة بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية.

وهدفت دراسة الفضل (2002) إلى إظهار أهمية الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية لمستخدمي التقارير المالية، معتمدة على التقارير المالية المعدة لـ 25 شركة صناعية عراقية عن الفترة من 1994م إلى 1996م وإعداد قائمة التدفقات النقدية لتلك الشركات عن الفترة، وتوصلت الدراسة إلى أن تضمين قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية التي تعدها الشركة، يوفر معلومات لمستخدمي تلك القوائم عن كفاءة السياسات المالية للشركة، كما أوصت الدراسة بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية.

دراسة العراقي (1990) قامت باختبار محتوى المعلومات في قائمة التدفقات النقدية ومدى أهميتها لمستخدمي القوائم المالية المنشورة، وذلك من خلال استخدام القوائم المالية المنشورة لعدد 25 شركة من الشركات المساهمة الكويتية عن سنة 1987م. وتوصلت الدراسة إلى أن تصنيف التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل؛ يمكن أن يساعد في تقييم السياسات المالية للشركة، كما أن هذا التصنيف يمكن المحلل الائتماني من تحديد أسباب الاقتراض، ومصادر تسديد القروض في تاريخ استحقاقها.

بينما حاولت دراسة العمراني (2003) إعداد قائمة التدفقات النقدية لشركتين صناعيتين ليبيتين وهما الشركة العربية لتصنيع وتعبئة المشروبات عن الفترة من 1987م إلى 1997م، والشركة الليبية المالطية للتنمية الصناعية عن الفترة من عام 1990م إلى1999م، من مجتمع يتكون من خمس شركات صناعية، بهدف التعرف على أهمية المعلومات التي تتضمنها القائمة بالنسبة لتلك الشركات، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها عدم مقدرة إدارات تلك الشركات على استعمال المعلومات المستمدة من قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات، أو لتقييم السيولة والربحية، وذلك يرجع إلى عدم تدريب العاملين بتلك الشركات على إعداد وتفسير القائمة.

ومن جانبه تناول زوبي (2000) استخدام قائمة التدفقات النقدية، وبعض المؤشرات المالية في تقييم سيولة و ربحية و كفاءة الشركات الصناعية الليبية، وذلك من خلال توزيع ثلاثة نماذج مقترحة لقائمة التدفقات النقدية لثلاث سنوات متتالية، على ست شركات صناعية، وقد بينت الدراسة بأنه لا يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية من قبل الإدارات المالية بالشركات محل الدراسة؛ نظراً لعدم طلب القائمة من قبل جهات خارجية، وعدم إلزام هذه الشركات بإعدادها، وذلك بالرغم من أن الكوادر بهذه الشركات مؤهلة لإعداد هذه القائمة، وأوصت الدراسة بإلزام الشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية من قبل الجهات ذات العلاقة.

هدفت دراسة الأمين (1999) إلى اختبار مدى احتواء قائمة التدفقات النقدية على معلومات تساعد المستثمرين في قياس أداء المنشأة عن الفترة المعدة عنها القوائم المالية، ومقدرة المنشأة على تحقيق أرباح مستقبلية ومواجهه التزاماتها. الدراسة أجريت على 19 شركة سعودية مدرجة في بورصة الرياض عن الفترة من 1992م إلى 1997م، وتوصلت إلى أن المعلومات المستمدة من قائمة التدفقات النقدية تلعب دوراً كبيراً في ترشيد قرارات المستثمرين؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة إعدادها بالإضافة إلى القوائم المالية الأخرى.

تناولت دراسة عبد الفتاح (1993) العلاقة بين صافي نتيجة نشاط الوحدة و صافي التدفقات النقدية، وتوضيح الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه في قياس مقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأرباح من ناحية، وتحديد قيمة الوحدة الاقتصادية من ناحية أخرى، وذلك من خلال دراسة البيانات المالية لشركتين مصريتين عن الفترة من 1988م إلى 1993م، وتوصلت الدراسة إلى إن طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية يؤثر في صافي نتيجة النشاط، وهذا بدورة يؤثر على صافي التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية.

بينما حاول الوابل (1996) دراسة وتحليل بيانات التدفقات النقدية، والتعرف على دورها في التنبؤ، ومدى أهميتها في قرارات الاستثمار والاقتراض، وإظهار أهمية المعلومات الإضافية لقائمة التدفقات النقدية التي لا يمكن استنباطها بطريقة مباشرة من القوائم المالية الأخرى، وذلك من خلال عرض للممارسة السائدة في السعودية، و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن لكل من قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية محتوى إعلامياً ذا دلالة لمتخذي القرارات، وأن كلاً منهما لا تقدم بديلاً للأخرى. وأن لقائمة التدفقات النقدية محتوى معلوماتياً إضافياً قد لا يستطيع مستخدمو القوائم المالية استنباطه من قائمتي الدخل والميزانية.

وهدفت دراسة السيد (2000) إلى تقييم فاعلية الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية وفقاً لما ورد في معيار المحاسبة المصري رقم 4 الذي يعتبر ترجمة حرفية لمعيار المحاسبة الدولي رقم7، مقارنة بالمعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق (قائمة الدخل-الميزانية). مستخدماً القوائم المالية المنشورة لعدد 61 شركة مدرجة ببورصتي القاهرة والإسكندرية عامي 1998م،1997م. أسفرت الدراسة عن نتائج أهمها أن هناك محتوى للمعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق (قائمة الدخل-الميزانية) والمعلومات المضافة في قائمة التدفقات النقدية طبقاً لما هو وارد في المعيار المحاسبي، وينعكس أثر هذا المحتوى على سلوك عوائد الأسهم.

وحاولت دراسة دراغمة (2008) تقديم دليل حول تأثير نمو الشركة، وحجمها، ودرجة الرفع المالي بها علي المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وذلك بالتطبيق على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان من خلال التقارير المالية والنشرات الصادرة عن بورصة عمّان لعدد 31 شركة صناعية مدرجة في بورصة عمّان عن الفترة من 1998م إلى 2002م. توصلت الدراسة إلى وجود محتوى معلوماتي للأرباح المحاسبية وقائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم7، وخاصة الجزء الخاص بالتشغيل في القائمة الذي يعطي قوة تفسيرية إضافية. ويزداد هذا المحتوى للشركات عالية النمو وصغيرة الحجم وذات الرفع المالي المنخفض.

بينما اختبرت دراسة جبر والربعي (2008) تأثير إشارة كل من الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المحتوى المعلوماتي لهما، وذلك من خلال دراسة التقارير المالية للشركات المساهمة الصناعية والخدمية الأردنية المدرجة في سوق عمّان للأوراق المالية التي يبلغ عددها 88 شركة، منها 61 شركة صناعية، و 27 شركة خدمية عن الفترة من 1993م إلى 2003م، وتوصلت الدراسة إلى وجود محتوى معلوماتي للأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل عندما يكونان موجبين، وعدم وجود محتوى معلوماتي لهما عندما يكونان سالبين.

هدفت دراسة حمدان وآخرين (2008) إلى دراسة العلاقة بين كلٌ من التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وصافي الدخل المحاسبي وبين العائد على السهم، وذلك من خلال تجميع البيانات المالية لعينة تتكون من 111 شركة مدرجة في سوق عمّان للأوراق المالية، منها 70 شركة صناعية، و 41 شركة خدمية عن الفترة من 1996م إلى 2003م، وتوصلت الدراسة إلى أن صافي الدخل يلعب دوراً مهماً في تحديد العائد على السهم للشركة في سوق الأوراق المالية؛

مقارنة بالدور الضعيف الذي تلعبه التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لتحديد هذا العائد، وأن ذلك يرجع إلى تأثر التدفقات النقدية التشغيلية بعامل الوقت.

بينما حاول إبراهيم (2002) دراسة مدى ملاءمة مؤشرات التدفقات النقدية في عملية إعادة الهيكلة المالية لعدد 62 هيئة بمختلف الأنشطة الاقتصادية في مصر، وذلك من خلال دراسة المؤشرات التي تم استنباطها من التقارير المالية المنشورة لتلك الهيئات عن الفترة من 1993م إلى 1998م، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشرات التدفقات النقدية تكشف الخلل في الهياكل المالية، ويمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بأسباب ومواطن الخلل في الهيكل المالي، وأن مؤشرات التدفقات النقدية ملائمة لإعادة هيكلة أنشطة الهيئات الاقتصادية.

أما الشرايري (2006) فقد قام بدراسة تهدف إلى تحليل العلاقة بين ملاءَمة ووقتية واعتمادية نظم المعلومات المحاسبية؛ على قائمة التدفقات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المسجلة في سوق عمان المالي، وذلك من خلال استمارة استبيان تم توزيعها على 50 شركة يزيد رأس مالها عن 10 ملايين دينار، وتوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين ملاءَمة ووقتية واعتمادية نظم المعلومات المحاسبية، وقائمة التدفقات النقدية للشركات المشاركة بالدراسة، وأوصت بإجراء دراسات مماثلة على القطاعات الأخرى مثل المصارف.

يوضح التحليل المقارن للدراسات السابقة، أنه بالرغم من اختلاف الفترات الزمنية التي غطتها ومجتمعاتها، إلا أنها توصلت إلى نتائج متقاربة بحيث توصل أغلبها إلى أن لقائمة التدفقات النقدية دوراً فعالاً في تقييم أداء المؤسسات، واتخاذ القرارات المختلفة بالمؤسسة، وأن لقائمة التدفقات النقدية محتوى معلوماتياً لا يمكن الوصول إليه من القوائم المالية الأخرى التي تعدها المؤسسة، كما أوصى أغلبها بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية، و أيلائها مزيداً من الاهتمام في البحوث، وخاصة في المصارف.

7-3 قائمة التدفقات النقدية والموازنة النقدية

توضح الموازنة النقدية أثر الخطة الموضوعة للمؤسسة عن السنة المالية القادمة على التدفقات النقدية، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين المقبوضات والمدفوعات المتوقعة، وإظهار ما يترتب عليها من فائض يجب استثماره، أو عجز يجب توفيره، وذلك من خلال التاريخ المتوقع لحدوثها، وبذلك يمكن للمؤسسة أن تتحاشى الاختناقات التي قد تتعرض لها، والاستفادة من الفرص المتاحة لاستثمار النقدية الزائدة عن حاجتها.

ويتم استخدام الموازنة النقدية من قبل الإدارة كأداة للتخطيط لمعالجة العجز أو الفائض النقدي إن وجد، كما يمكن استخدامها من قبل الإدارة كأداة للرقابة، وذلك من خلال مقارنة التدفقات النقدية المقدرة بالتدفقات النقدية الفعلية، وتحديد الانحرافات بينها إن وجدت وتحليلها ودراسة الأسباب التي أدت إليها.

وعند إعداد الموازنة النقدية يتم مراعاة التوزيع الزمني للتدفقات النقدية، بحيث لا يكتفي بأن تظهر التدفقات النقدية لسنة كاملة، بل تقسم السنة إلى فترات قد تكون أسبوعية أو شهرية أو ربع سنوية، وذلك حسب النشاط، وهذا لا يعني توزيع التدفقات النقدية بشكل متساوٍ خلال السنة إنما يتم توزيعها على حسب توقع حدوث التدفق فعلاً (حجازي، 1998، ص19).

أما قائمة التدفقات النقدية فإنها توضح أثر عمليات المؤسسة علي تدفقاتها النقدية الفعلية عن الفترة المعدة عنها، كما يتم استخدام معلوماتها داخلياً من قبل إدارة المنشأة ومن قبل أطراف خارجية، لتقييم مقدرة المنشأة على توفير النقدية، والحكم على سيولة المؤسسة ومرونتها المالية (حجازي، 1998، ص19). وعند إعدادها يتم تقسيم أنشطة المؤسسة إلى الأنشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية. و يمكن التفرقة بين قائمة التدفقات النقدية والموازنة النقدية من حيث المضمون والهدف والشكل والاستخدام وفقاً للجدول رقم (3-2).

الجدول رقم (3-2) الفرق بين قائمة التدفقات النقدية والموازنة النقدية

البيان	قائمة التدفقات النقدية	الموازنة النقدية
من حيث المضمون	تتضمن بيانات فعلية	تتضمن بيانات تقديرية
من حيث الهدف	تهدف إلى تقييم مقدرة المؤسسة على توفير السيولة وتحقيق المرونة المالية	تهدف إلى موازنة المقبوضات والمدفوعات النقدية ومعالجة الانحرافات إن وجدت
من حيث الشكل	يتم تقسيم العمليات التي تقوم بها المؤسسة إلى أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية	يتم تقسيم السنة إلى فترات متساوية
من حيث الاستخدام	تستخدم داخلياً من قبل الإدارة، كما يتم استخدامها خارجياً من قبل مستخدمي القوائم المالية	تستخدم داخلياً من قبل الإدارة

المصدر: من إعداد الباحث

8-3 قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل

توضح قائمة الدخل نتيجة أعمال المؤسسة خلال فترة معينة، وذلك من خلال مقابلة إيرادات الفترة بمصروفاتها وفقاً لأساس الاستحقاق، فيتم استقطاع المصروفات التي تخص الفترة من إيرادات تلك الفترة؛ بغض النظر عن دفع نقدية، ومقابل المصروفات، أو استلام نقدية مقابل الخدمات. بينما توضح قائمة التدفقات النقدية المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال نفس الفترة التي تم إعداد قائمة الدخل عنها وفقاً للأساس النقدي، الذي يستبعد بموجبه الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة، التي لم ينتج عنها مقبوضات أو مدفوعات نقدية خلال الفترة.

فقائمة الدخل تهدف إلى تقييم مقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من عملياتها التشغيلية، وقائمة التدفقات النقدية تهدف إلى تقييم مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها وتحقيق مرونتها المالية، فالتقييم السليم للمؤسسة يتطلب الاعتماد على المؤشرات التي يتم استخلاصها من كلا القائمتين، وليس من واحدة منها (حجازي، 1998، ص19) ولقد توصلت دراسات مثل دراسة الوابل (1996)، ودراسة السيد (2000)، ودراسة الدهراوي (1996)، ودراسة دراغمة (2008) إلى أن أياً من القائمتين لا تغنى عن الأخرى، فلكل منهما محتوى إعلامي ذو دلالة لمتخذي القرارات. وأن لقائمة التدفقات النقدية محتوى معلوماتياً إضافياً قد لا يستطيع مستخدمو القوائم المالية استنباطه من قائمة الدخل، كما توصلت دراسة الجوهري (1991) إلى أن المعلومات التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية تعتبر أفضل من معلومات قائمة الدخل، نظراً لان الأرباح المحاسبية أكثر عرضة للتشويه لاعتمادها على التقديرات، وأن معلومات التدفقات النقدية تمتاز بالبساطة والموضوعية.

بالمقابل، توصلت دراسة الفضل (1999)، ودراسة الخداش (2003)، ودراسة خربوش (2003)، ودراسة الخلايلية (1998)، ودراسة حداد (2001)، ودراسة الرجبي (2007) ودراسة حمدان وآخرين (2008)، إلى أن الأرباح المحاسبية تلعب دوراً مهماً في تحديد العائد على السهم للمؤسسة في سوق الأوراق المالية مقارنة بالدور الضعيف الذي تلعبه التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وأن ذلك يرجع إلى اعتماد المستثمرين على الأرباح المحاسبية في تحديد أسعار الأسهم، ومن حيث العلاقة بين صافي نتيجة النشاط وصافي التدفقات النقدية، بينما توصلت دراسة عبدالفتاح (1993) إلى أن صافي نتيجة النشاط تتأثر بطبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية، وهذا بدوره يؤثر في صافي التدفقات النقدية. ومما سبق يمكن حصر أهم أوجه الاختلاف بين القائمتين في الجدول (3-3).

الجدول (3-3) أهم أوجه الاختلاف بين قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية

البيان	قائمة الدخل	قائمة التدفقات النقدية
أساس الإعداد	يتم إعدادها وفقاً لأساس الاستحقاق	يتم إعدادها وفقاً للأساس النقدي
مضمون القائمة	تتضمن القائمة بيانات عن الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة	تتضمن القائمة بيانات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية الفعلية
شكل القائمة	تعرض البيانات المحددة لدخل المؤسسة خلال العام (صافي المبيعات، و تكلفة المبيعات، و مجمل الدخل، ومصروفات التشغيل)	تعرض العمليات التي تقوم بها المؤسسة مقسمة إلى أنشطة تشغيلية، واستثمارية وتمويلية
الغرض من إعداد القائمة	تقييم مقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من عملياتها التشغيلية خلال الفترة	تقييم مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها وتحقيق مرونتها المالية

المصدر: من إعداد الباحث

3-9 الأسباب التي أدت إلى إقرار إعداد قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الحديثة مقارنة بقائمة الدخل وقائمة المركز المالي. وبالرغم من أن الهيئات العلمية والمهنية اهتمت بها اعتباراً من عام 1961م إلا أنها مرت خلال فترة وجيزة من الزمن بتغيرات سريعة من حيث طريقة إعدادها، ومحتوياتها، والأساس المستخدم في إعدادها، ولقد كانت هذه التغيرات استجابة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

فمن خلال التطورات التاريخية لقائمة التدفقات النقدية يتضح أن المعيار المحاسبي رقم 95 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB الذي تلته عدة إصدارات من الهيئات، منها معيار المحاسبة الدولي رقم7 الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) كان بداية لاستخدام الأساس النقدي في إعداد إحدى القوائم المالية المنشورة، وتحول عن أساس الاستحقاق الذي كان يسيطر على إعداد جميع القوائم المالية المنشورة. وبموجب هذه الإصدارات تم إلزام المنشآت بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للأساس النقدي، بدلاً من إعداد قائمة التغير في المركز المالي المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق (عاشور، 1990، ص684)، لتعرضها للعديد من الانتقادات؛ لعدم بيانها مفهوماً واضحاً ومحدداً للمقصود بمصطلح الأموال، حيث تركت الحرية للمؤسسة في المفاضلة بين أربعة مفاهيم للأموال وهي النقدية، أو النقدية مضافاً إليها البنود القريبة من النقدية كالاستثمارات قصيرة الأجل، أو الأصول سريعة التحول

إلى نقدية، أو رأس المال العامل. هذا بالإضافة إلى ما تعرض إليه مفهوم رأس المال العامل من انتقادات لعدم مقدرته علي التنبؤ بمقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها، باعتباره مقياساً ضعيفاً للسيولة؛ لتضمنه بنوداً مثل المصروفات المستحقة، وبعض الأصول بطيئة التحول إلى نقدية، مثل المخزون والمدينين، كما كان لاستخدام الأساس النقدي مبررات قوية منها:

1. استمرار وتزايد مستوى مديونية عدد كبير من المؤسسات.

2. تزايد موجة الإفلاس التي تعرضت لها المؤسسات وأزمة السيولة.

3. تزايد الاتجاه نحو رسملة وتأجيل الكثير من المصروفات (حسن، 2003، ص13).

وتوصلت دراسة عطية (2001) ودراسة محمد (1993) إلى أن قائمة التدفقات النقدية تقوم بدور فعال في تقييم الأداء بما تقدمه من مقاييس ومؤشرات مالية، ما يساعد فى لإفصاح عن الكثير من المعلومات الضرورية التي لا يمكن توفرها في القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق، كما توصلت دراسة العراقي (a1990) إلى أنه يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية لتحل محل قائمة التغير في المركز المالي. وحيث إن قائمة التدفقات النقدية قد حلت محل قائمة التغير في المركز المالي، فيمكن توضيح الاختلافات بينهما من خلال الجدول رقم (3-4).

الجدول رقم (3-4) الاختلافات بين قائمة التغير في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية

البيان	قائمة التغير في المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
تعريف الأموال	رأس المال العامل	النقدية ومعادلات النقدية
أهداف القائمة	التقرير عن التغير في رأس المال العامل	توفير معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية
شكل القائمة	عرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل	عرض التدفقات النقدية وفقاً للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية
أساس العرض	الطريقة غير المباشرة في عرض الأنشطة التشغيلية هي الأكثر انتشاراً	يفضل استخدام الطريقة المباشرة في عرض الأنشطة التشغيلية كما يسمح باستخدام الطريقة غير المباشرة
العمليات غير النقدية	يقرر عنها في صلب القائمة	يقرر عنها في جدول منفصل
جدول رأس المال العامل	يجب التقرير عنه في صلب القائمة	غير مطلوب

المصدر: عراقي 1990، ص164

فمن خلال الاختلافات الموضحة أعلاه يتضح أن استخدام معلومات القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق لا يعتبر كافياً لتقييم المؤسسات، فبالرغم من النجاح الذي قد تحققه المؤسسة إلا أنها قد تتعرض للإفلاس نتيجة لعدم توفر معلومات عن تدفقاتها النقدية، وأهم مثال لذلك ما تعرضت إليه شركة W.T.GRANT الأمريكية التي أعلنت إفلاسها بالرغم من أنها كانت من أكبر الشركات الأمريكية في تجارة التجزئة، وكانت منتظمة في توزيع الأرباح النقدية لمدة 67 عاماً من عام 1906م إلى عام 1973م، و كانت جميع المؤشرات المستمدة من القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق إيجابية خلال العشر سنوات السابقة للإفلاس، ولم تكشف هذه المقاييس عن المشاكل التي كانت تعانيها الشركة، وقد كشف تحليل النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل عن أكثر الجوانب خطورة خلال العشر سنوات السابقة للإفلاس، وهو أن صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل سالب في جميع السنوات ماعدا السنتين الأخيرتين، فبالرغم من تحقيق الشركة دخلاً يفوق متوسط الصناعة إلا أنها لم تكن قادرة على توليد نقدية لتمويل أنشطتها (عاشور، 1990، ص625). وأنه لو تمت دراسة النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل للشركة لكان من الممكن اكتشاف المشاكل التي كانت تعانيها الشركة منذ بدايتها (إبراهيم، 2005، ص2).

كما أجريت دراسة على عدد كبير من الشركات التي تقدمت بطلبات إفلاس خلال عام 1985م تبين منها أن 60% من هذه الشركات قد حققت أرباحا صافية (عطية، 2001، ص63). كما بينت الدراسة التي قام بها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) في عام 1987م علي 600 شركة من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة لدراسة استخدام تلك الشركات للأساس النقدي أو أساس رأس المال العامل في إعداد قائمة التغير في المركز المالي، عن الفترة من عام 1980م إلي عام 1986م ولقد بينت الدراسة أن هناك تزايداً في اتجاه تلك الشركات إلى إعداد القائمة وفقاً للأساس النقدي (عاشور، 1990، ص687)، والجدول رقم (3-5) بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الجدول رقم (3-5) نتائج الدراسة التي تبين تفضيل الشركات لاستخدام الأساس النقدي أو أساس رأس المال العامل عند إعداد قائمة التغير في المركز المالي

السنة / المفهوم المتبع عند إعداد القائمة	1980م		1981م		1982م		1983م		1984م		1985م		1986م	
الأساس النقدي	59	%10	124	%22	254	%42	214	%52	256	%59	272	%62	298	%66
أساس رأس المال العامل	541	%90	466	%78	246	%58	286	%48	244	%41	228	%38	302	%34

المصدر:عاشور، 1990، ص687

فمن نتائج الدراسة السابقة يتضح أن المؤسسات محل الدراسة قد اتجهت إلى استخدام الأساس النقدي في إعداد القائمة بالرغم من عدم وجود أي إلزام لها بتطبيق الأساس النقدي حتى عام 1986م، وذلك يرجع إلي الأسباب التالية:(بوشعالة، 2004، ص57):

1. أن معظم الشركات الأمريكية كانت تعاني من مشاكل في التدفق النقدي، وليس من مشاكل في تدفق رأس المال العامل، بمعنى أن رأس المال العامل قد يكون بصورة جيدة، وبالرغم من ذلك واجهت الشركات الأمريكية بعض مشاكل العسر النقدي متمثلة في عدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في تاريخ استحقاقها.

2. أن قرارات الاستثمار تتم عادة عن طريق المفاضلة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وذلك عن طريق احتساب صافي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية آخذين في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، وليس عن طريق استخدام صافي تدفق رأس المال العامل.

3. أن المعلومات التي تظهرها قائمة التدفقات النقدية لفترات زمنية سابقة، قد تكون أكثر فائدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية للفترة الحالية أو لفترات لاحقة من المعلومات التي تبينها القوائم الأخرى.

4. أن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات ملائمة في حركة النقدية بصورة أوضح من المعلومات التي توفرها القوائم المالية الأخرى.

3-10 إعداد و عرض قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم7

لقد ألزم معيار المحاسبة الدولي السابع كافة المؤسسات بالرغم من اختلاف أنشطتها بإعداد قائمة التدفقات النقدية، نظراً لأن النقدية تعتبر هي العنصر الأساسي الذي تحتاجه المؤسسة لأداء وظائفها التشغيلية (IASCF(2009, P. A340. ويختلف إعداد قائمة التدفقات النقدية عن القوائم المالية الأخرى التي تعدها المؤسسة وفقاً لأساس الاستحقاق، حيث يتم إعداد تلك القوائم من واقع ميزان المراجعة للمؤسسة، بينما قائمة التدفقات النقدية لا يمكن إعدادها إذا لم تتوفر قائمة مركز مالي مقارنة لسنتين، و قائمة الدخل للسنة المالية الحالية، ولقد أوصت العديد من الدراسات مثل دراسة الأمين (1999)، ودراسة عطية (2001)، ودراسة محمد (1993)، ودراسة جاموس (1999)، ودراسة زكي (1994)، ودراسة الفضل (2002)، ودراسة مبارك (1997)، ودراسة الوابل (1996)، ودراسة زوبي (2000)، ودراسة عبدالمولي (2002) بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى القوائم المالية الأخرى لما تقدمه من معلومات تلعب دوراً كبيراً في ترشيد قرارات المستثمرين.

فوفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم7 يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة، بتقسيم الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة إلى ثلاثة أنشطة وهي الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية، وسيتم في هذا الجزء من الدراسة توضيح مفاهيم هذه الأنشطة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي رقم7 .

1-10-3 الأنشطة التشغيلية

ورد في الفقرة 13 من المعيار، أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية توضح مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية كافية لسداد التزاماتها، والمحافظة على مقدرتها التشغيلية، وتوزيع الأرباح، وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية (IASCF(2009, P.P A342-A343. ويوضح الجدول (3-6) العناصر المكونة للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

الجدول رقم (3-6) العناصر المكونة للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية[1]

التدفقات النقدية الواردة من الأنشطة التشغيلية	التدفقات النقدية الصادرة من الأنشطة التشغيلية
-المقبوضات النقدية مقابل بيع السلع وتقديم الخدمات. -المقبوضات النقدية المتحصل عليها من الرسوم والعملات والإيرادات. -المقبوضات النقدية من شركات التأمين مقابل مطالبات تعويض أو أي مزايا متعلقة بوثيقة التأمين. -المقبوضات النقدية من الضرائب المستردة ما لم تكن مرتبطة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية. -المقبوضات النقدية للعقود المتعلقة بتسيير النشاط .	-المدفوعات النقدية للموردين مقابل الحصول على السلع و الخدمات. -المدفوعات النقدية للموظفين. -المدفوعات النقدية لشركات التأمين مقابل أقساط أو أي مزايا متعلقة بوثيقة التأمين. -المدفوعات النقدية للضرائب ما لم تكن مرتبطة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية. -المدفوعات النقدية للعقود المتعلقة بتسيير النشاط .

3-10-2 الأنشطة الاستثمارية

ورد في الفقرة 16 من المعيار، أن إظهار التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في جزء مستقل بقائمة التدفقات النقدية يوضح ألمدى الذي تم به تخصيص مصادر لتوليد أرباح

وتدفقات نقدية مستقبلية(IASCF(2009, PA343. ويوضح الجدول (3-7) العناصر المكونة للتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

الجدول رقم (3-7) العناصر المكونة للتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية[1]

التدفقات النقدية الواردة من الأنشطة الاستثمارية	التدفقات النقدية الصادرة من الأنشطة الاستثمارية
-المقبوضات النقدية المتحصل عليها من عمليات بيع الأصول الثابتة وغير ملموسة طويلة الأجل الأخرى. -المقبوضات النقدية المتحصل عليها من عمليات بيع الأسهم والسندات بشركات أخرى أو حصص في مشروعات مشتركة (ويستثنى منها المقبوضات النقدية الناتجة عن بيع الأسهم والسندات قصيرة الأجل التي تعتبر من ضمن النقدية ومعادلاتها). -المقبوضات النقدية المتحصل عليها من عمليات تحصيل قيم السلف والقروض الممنوحة لمنشآت أخرى (ويستثنى منها السلف والقروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية). -المقبوضات النقدية المتحصل عليها من العقود المستقبلية، والعقود الآجلة، ويستثنى منها العقود التي يتم الاحتفاظ بها لغرض التداول أو المصنفة ضمن الأنشطة التمويلية.	-المدفوعات النقدية مقابل اقتناء الأصول الثابتة وغير الملموسة طويلة الأجل الأخرى، وكذلك المدفوعات النقدية مقابل تطوير الأصول الثابتة . -المدفوعات النقدية مقابل شراء الأسهم والسندات للاستثمار في شركات أخرى أو الدخول في مشروعات مشتركة (ويستثنى منها الأسهم والسندات المشتراة لغرض التداول قصير الأجل التي تعتبر من ضمن النقدية ومعادلاتها). -المدفوعات النقدية مقابل منح السلف والقروض لمنشآت أخرى (ويستثنى منها السلف والقروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية). -المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية، والعقود الآجلة، ويستثنى منها العقود التي يتم الاحتفاظ بها لغرض التداول أو المصنفة ضمن الأنشطة التمويلية.

[1] وردت بمعيار المحاسبة الدولي رقم 7 فقرة 14.
[1] وردت بمعيار المحاسبة الدولي رقم 7 فقرة 16.

3-10-3 الأنشطة التمويلية

ورد في الفقرة 17 من المعيار، أن إظهار التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في جزء مستقل بقائمة التدفقات النقدية مهم للتنبؤ بالأموال التي تحتاجها المؤسسة مستقبلاً، والتي يجب الحصول عليها من الأملاك والدائنين. ويوضح الجدول (3-8) العناصر المكونة للتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (IASCF(2009, PA344.

الجدول رقم (3-8) العناصر المكونة للتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية[1]

التدفقات النقدية الواردة من الأنشطة التمويلية	التدفقات النقدية الصادرة من الأنشطة التمويلية
-المقبوضات النقدية المتحصل عليها من عمليات بيع الأسهم والسندات. -المقبوضات النقدية المتحصل عليها من عمليات الاقتراض و الرهن العقاري أو أي أداة من أدوات الاقتراض قصير أو طويل الأجل.	-المدفوعات النقدية عن عمليات استرداد الأسهم التي سبق بيعها. -المدفوعات النقدية نظير تسديد القروض. -المدفوعات النقدية عن أصول مستأجرة بعقود إيجار تمويلية.

وبتصنيف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الأنشطة يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للشكل (3-1).

الشكل (3-1) النموذج العام لقائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 7

اسم المؤسسة

قائمة التدفقات النقدية

الفترة التي تغطيها القائمة

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	Î Î Î
(تدرج التدفقات النقدية الصادرة والواردة بشكل مستقل)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	Î Î Î
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	Î Î Î
(تدرج التدفقات النقدية الصادرة والواردة بشكل مستقل)	Î Î Î
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	Î Î Î
(تدرج التدفقات النقدية الصادرة والواردة بشكل مستقل)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	Î Î Î
صافي الزيادة (أوالنقص) في النقدية	Î Î Î
النقدية في بداية الفترة	Î Î Î
النقدية في نهاية الفترة	Î Î Î

المصدر: حجازي ، 1998، ص26

[1] وردت بمعيار المحاسبة الدولي رقم 7 فقرة 17.

وعند إعداد قائمة التدفقات النقدية لا توجد طرق بديلة لاحتساب كلٍ من التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية، بينما يتم إدراج تدفقاتها النقدية الصادرة والواردة بشكل مستقل حسب التصنيف الوارد بالمعيار الذي سبق توضيحه، ولكن الأمر مختلف بالنسبة لاحتساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، حيث يتم احتسابها بطريقتين وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، وسنوضح في هذا الجزء من الدراسة توضيح كيفية احتساب صافي التدفقات النقدية لكل نشاط.

3-10-4 تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

لقد أجازت الفقرة 18 من معيار المحاسبة الدولي رقم7 استخدام إما الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة لاحتساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفيما يلي عرض لهاتين الطريقتين:

1. الطريقة المباشرة

لقد نصت الفقرة A18 من معيار المحاسبة الدولي رقم7 على أنه بموجب هذه الطريقة يتم إظهار إجمالي المدفوعات والمقبوضات النقدية للأنشطة المولدة لإيرادات المؤسسة، IASC (2009, P. A344). فبمقتضى هذه الطريقة يتم عرض إجمالي المتحصلات النقدية من أنشطة التشغيل، وعرض إجمالي المدفوعات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل، ومن ثم خصم إجمالي المتحصلات النقدية من إجمالي المدفوعات النقدية للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ويوضح الشكل (3-2) كيفية إظهار التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بقائمة التدفقات النقدية باستخدام هذه الطريقة.

الشكل (3-2) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
المتحصلات النقدية من:	
المبيعات (العملاء)	Î Î Î
الفوائد والأرباح المحصلة[1]	Î Î Î
المدفوعات النقدية إلى:	Î Î Î
المشتريات (الموردين)	Î Î Î
مصاريف التشغيل	Î Î Î
الفوائد المدفوعة[2]	Î Î Î

[1] لقد أجاز معيار المحاسبة الدولي رقم 7 في الفقرة 33 تصنيف الفوائد والأرباح المستلمة من ضمن الأنشطة التشغيلية لكونها تدخل في تحديد الدخل، أو من ضمن الأنشطة الاستثمارية كونها تمثل عائداً على الاستثمار، أما في المؤسسات المالية فإنها تصنف ضمن الأنشطة التشغيلية.

[2] أجاز معيار المحاسبة الدولي رقم 7 في القرة 34 تصنيف الفوائد المدفوعة من ضمن الأنشطة التشغيلية لكونها تدخل في تحديد الدخل، أو من ضمن الأنشطة التمويلية كونها تمثل تكلفة الحصول على الأموال، أما في المؤسسات المالية فإنها تصنف ضمن الأنشطة التشغيلية.

ضريبة الدخل[1] Î Î Î

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية Î Î Î

المصدر: Anderson, 1989, p.682

ولقد أوصى معيار المحاسبة الدولي السابع في الفقرة 19 بتفضيل اتباع الطريقة المباشرة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية، نظراً لما تقدمه هذه الطريقة من معلومات قد تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية التي لا توفرها الطريقة غير المباشرة ,IASCF(2009 P.A344). ويتطلب إعداد القائمة وفقاً للطريقة المباشرة تحويل المبالغ الظاهرة في قائمة الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، فتستبدل المبيعات بالمتحصلات النقدية من العملاء، وتكلفة البضاعة المباعة بالمدفوعات النقدية للموردين، ومصروفات التشغيل بالمدفوعات النقدية لمصروفات التشغيل. ويوضح الجدول (3-9) المعادلات التي يتم استخدامها في التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.

الجدول (3-9) المعادلات التي يتم استخدامها في التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.

أساس الاستحقاق	يضاف	يطرح	الأساس النقدي
صافي المبيعات	رصيد المدينين أول المدة	رصيد المدينون آخر المدة	المتحصلات النقدية من المدينين
تكلفة البضاعة المباعة	بضاعة آخر المدة ، الدائنون أول المدة	بضاعة أول المدة ، الدائنون آخر المدة	المدفوعات النقدية للموردين
مصروفات التشغيل	المصروفات المقدمة آخر المدة ، المصروفات المستحقة أول المدة	المصروفات المقدمة أول المدة ، المصروفات المستحقة آخر المدة	المدفوعات النقدية لمصروفات التشغيل

المصدر: الدهراوي، 2006، ص160

[1] وفقاً للفقرة 35 من معيار المحاسبة الدولي رقم 7 تصنف ضرائب الدخل المدفوعة من ضمن التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية، ما لم يكن بالإمكان تحديد الأنشطة المرتبطة بها.

2. الطريقة غير المباشرة

لقد نصت الفقرة B18 من معيار المحاسبة الدولي رقم7 على أنه بموجب هذه الطريقة يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بتأثير المعاملات غير النقدية عليه وأي مدفوعات مستحقة أو مدفوعة مقدماً، وعناصر الدخل أو الحسابات المرتبطة بالتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية. كما تضمنت الفقرة 20 من المعيار، أنه في ظل هذه الطريقة يتم تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق تعديل صافي الربح أو الخسارة، بأثر التغيرات في المخزون والمدينين والدائنين خلال الفترة ، والبنود غير النقدية مثل الاستهلاك، والمخصصات، والضرائب المستحقة، وخسائر وأرباح العملات الأجنبية والأرباح غير الموزعة من الاستثمارات، والبنود الأخرى التي تعتبر آثارها النقدية من ضمن الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية. ويوضح الشكل (3-3) كيفية إظهار التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بقائمة التدفقات النقدية باستخدام هذه الطريقة.

الشكل (3-3) كيفية إظهار التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بقائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
صافي الدخل	Î Î Î	
تسوية صافي الدخل بالعناصر غير النقدية:		
مصرف الاستهلاك	Î Î Î	
خسائر بيع أصول ثابتة	Î Î Î	
أرباح بيع أصول ثابتة [1]	(Î Î Î)	
التغيرات في أرصدة الأصول والالتزامات المتداولة:		Î Î Î
الزيادة في أرصدة الأصول المتداولة	(Î Î Î)	
النقص في أرصدة الأصول المتداولة	Î Î Î	
الزيادة في أرصدة الالتزامات المتداولة	Î Î Î	
النقص في أرصدة الالتزامات المتداولة	Î Î Î	Î Î Î
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		Î Î Î

المصدر: الدهراوي، 2006، ص162

[1] وفقاً للفقرة 14 من معيار المحاسبة الدولي رقم 7 تصنف أرباح وخسائر بيع الأصول الثابتة من ضمن التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية.

لا يؤثر اتباع أي من الطريقتين في الناتج النهائي لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، فالنتيجة تكون واحدة باتباع إي منهما، كما لا يؤثر في احتساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

ولقد عرض معيار المحاسبة الدولي رقم7 في الفقرة 20 طريقة بديلة للطريقة غير المباشرة؛ لعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وذلك من خلال عرض الإيرادات والمصروفات الظاهرة بقائمة الدخل، وكذلك التغيرات في بنود المخزون والبنود التشغيلية من حسابات المدينين والدائنين (IASCF (2009, P. A345. ويطلق على هذه الطريقة اسم الطريقة غير المباشرة المعدلة، وتختلف عن الطريقة غير المباشرة في أن البداية فيها تكون بالإيرادات والمصروفات وليس بصافي الدخل (حماد، 2003، ص 164).

3-10-5 تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

ترتبط التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية بالتغيرات المتعلقة بالأصول طويلة الأجل المتمثلة في؛ الأصول الثابتة، والأصول غير الملموسة، والاستثمارات طويلة الأجل، ولاحتساب التدفقات النقدية المرتبطة بها يجب تحديد المقبوضات والمدفوعات النقدية الفعلية المرتبطة بها، مثل: المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة، والمدفوعات النقدية لشراء أصول ثابتة جديدة.

3-10-6 تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

ترتبط التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية بالتغيرات المتعلقة بحقوق الملكية، المتمثلة في رأس المال، و السندات، والالتزامات طويلة الأجل، ولاحتساب التدفقات النقدية المرتبطة بها، يجب تحديد المقبوضات النقدية الناتجة عن توفير الأموال اللازمة للمؤسسة من مصادر التمويل المختلفة، والمدفوعات النقدية المرتبطة بها.

3-11 إعداد و عرض قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم7 في المصارف التجارية

الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية هو التعرف على مصادر النقدية الواردة للمصرف واستعمالاتها خلال الفترة المعدة عنها القائمة، وكذلك توضيح التغيرات التي طرأت على النقدية خلال نفس الفترة، ونظراً لاختلاف طبيعة الأعمال المصرفية عن الأعمال التجارية والصناعية؛ فإن ذلك يؤثر في إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصارف

التجارية عن مؤسسات الأعمال الأخرى. ولقد ألزم قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005م وتعديلاته المصارف التجارية الليبية بإعداد قائمة التدفقات النقدية، وذلك من خلال تنويهه على ضرورة إعداد المصارف لتقاريرها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، ولقد أجاز معيار المحاسبة الدولي رقم 7 في الفقرة 24 عند إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصارف التجارية التقرير عن بعض الأنشطة بصافي التغيرات التي طرأت عليها بدلاً من الإجمالي، وهذه الأنشطة هي IASCF (2009, P. A346) :

أ. المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بقبول وسداد الودائع التي لها تاريخ استحقاق معين.

ب. إيداع الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى والسحب منها.

ج. السلف والقروض النقدية المقدمة للعملاء وسدادها.

لإعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية يتم أولاً تحديد النقدية وما في حكمها في بداية الفترة المعدة عنها القائمة ونهايتها؛ بغرض إظهار التغير الذي طرأ على النقدية خلال الفترة، حيث تتكون النقدية وما في حكمها في المصارف التجارية من أرصدة المصرف لدى المصرف المركزي، مستثنى منها أرصدة الاحتياطيات، و أرصدة المصرف لدى المصارف الأخرى، مستثنى منها الأرصدة المستحقة بعد ثلاثة أشهر، و أذونات الخزانة مستثنى منها أذونات الخزانة المستحقة بعد ثلاثة أشهر.

لا يختلف أساس تصنيف الأنشطة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 7 عن مؤسسات الأعمال الأخرى، حيث يتم تصنيف الأنشطة التي يقوم بها المصرف إلى ثلاثة أنشطة رئيسية، وهي أنشطة التشغيل، والاستثمار، والتمويل. كما أنه لا يوجد اختلاف عند إعداد الجزء الخاص بأنشطة التشغيل من القائمة بين المصارف التجارية ومؤسسات الأعمال الأخرى، حيث يمكن إعداد هذا الجزء من القائمة إما باتباع الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة.

لاستكمال احتساب صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7 يجب احتساب صافي التغير في الأصول التشغيلية للمصرف المتمثلة في الودائع لدى المصارف الأخرى، وأذونات الخزانة المستحقة بعد ثلاثة أشهر، والاستثمارات قصيرة الأجل، وقروض وسلف العملاء، والمدينين والأرصدة المدينة الأخرى، وصافي التغير في الخصوم التشغيلية للمصرف المتمثلة في الأرصدة المستحقة للمصارف الأخرى، وودائع العملاء, والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى. بحيث يتم إضافة صافي النقص في الأصول، وطرح

صافي الزيادة في الأصول كما يتم إضافة صافي الزيادة في الخصوم، وطرح صافي النقص في الخصوم، ويمكن توضيح كيفية الوصول إلى صافي التدفقات النقدية للتغيرات في الأصول والخصوم التشغيلية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) من خلال الشكل (3-4).

الشكل (3-4) بيان صافي التدفقات النقدية للتغيرات في الأصول والخصوم التشغيلية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7)

صافي التغير (الزيادة) أو النقص في الأصول التشغيلية	
ودائع لدى المصارف الأخرى	Î Î Î
أذونات الخزانة المستحقة بعد ثلاثة أشهر	Î Î Î
استثمارات قصيرة الأجل	Î Î Î
قروض وسلف العملاء	Î Î Î
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	Î Î Î
صافي التغير الزيادة أو (النقص) في الخصوم التشغيلية	
أرصدة مستحقة للمصارف الأخرى	Î Î Î
ودائع العملاء	Î Î Î
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	Î Î Î
صافي التدفقات النقدية للتغيرات في الأصول والخصوم التشغيلية	Î Î Î

المصدر: حجازي ، 1998، ص209

للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل يتم إضافة التدفق النقدي من التشغيل قبل التغير في أصول والتزامات التشغيل (سواء بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة) إلى صافي التدفقات النقدية للتغيرات في الأصول والخصوم التشغيلية، واستبعاد الضرائب المدفوعة. والشكل (3-5) يوضح ذلك.

الشكل (3-5) بيان صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل عند إعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7)

التدفق النقدي من التشغيل قبل التغير في أصول والتزامات التشغيل	Î Î Î
صافي التدفقات النقدية للتغيرات في الأصول والخصوم التشغيلية	Î Î Î
الضرائب المدفوعة	(Î Î Î)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	Î Î Î

المصدر: حجازي ، 1998، ص209

بعد اكتمال تحديد قيمة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، ولغرض استكمال إعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم7، يتم تحديد قيمة كلٍ من صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل، كما هو الحال في مؤسسات الأعمال الأخرى، ويتطلب تحديدهما فصل العمليات المتعلقة بكلٍ منهما، حيث تعتبر العمليات المتعلقة بشراء وبيع الأصول طويلة الأجل من ضمن الأنشطة الاستثمارية، والعمليات التي تودي إلى تغيرات متعلقة بحقوق الملكية من ضمن الأنشطة التمويلية. ويوضح الشكل (3-6) قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) باتباع الطريقة المباشرة

الشكل (3-6) قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) باتباع الطريقة المباشرة

قائمة التدفقات النقدية لمصرف..... عن السنة المنتهية في.....

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
فوائد وعمولات محصلة	Î Î Î
فوائد وعمولات مدفوعة	(Î Î Î)
متحصلات من ديون سبق إعدامها	Î Î Î
مدفوعات مقابل مصروفات التشغيل	(Î Î Î)
التدفق النقدي من التشغيل قبل التغير في أصول والتزامات التشغيل	Î Î Î

صافي (الزيادة) أو النقص في الأصول التشغيلية	
ودائع لدى المصارف الأخرى	Î Î Î
تسهيلات ائتمانية	Î Î Î
أذونات الخزانة المستحقة بعد ثلاثة أشهر	Î Î Î
استثمارات قصيرة الأجل	Î Î Î
قروض وسلف العملاء	Î Î Î
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	Î Î Î
صافي الزيادة أو (النقص) في الخصوم التشغيلية	
أرصدة مستحقة للمصارف الأخرى	Î Î Î
الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب	Î Î Î
ودائع التوفير لأجل والخاضعة لإشعار	Î Î Î
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	Î Î Î
صافي التدفقات النقدية للتغيرات في الأصول والخصوم التشغيلية	Î Î Î
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب	Î Î Î
ضريبة الدخل المدفوعة	(Î Î Î)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	Î Î Î
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	
(شراء) بيع أصول ثابتة	Î Î Î
(شراء) بيع استثمارات طويلة الأجل	Î Î Î
(شراء) بيع أذونات وسندات حكومية	Î Î Î
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	Î Î Î

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	
الزيادة في رأس المال واحتياطي علاوة الإصدار	Î Î Î
سداد مبالغ مقترضة من المصرف المركزي	(Î Î Î)
أرباح موزعة على المساهمين[1]	(Î Î Î)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	Î Î Î
صافي الزيادة (النقص) في النقدية	Î Î Î
النقدية في بداية الفترة	Î Î Î
النقدية في نهاية الفترة	Î Î Î

المصدر: ظاهر ، 1999، ص311،312

12-3 الخلاصة

تم في هذا الفصل عرض الإطار النظري لقائمة التدفقات ا لنقدية حيث تم تعريف قائمة التدفقات النقدية وتسليط الضوء علي دور الهيئات العلمية في تطور عرض قائمة التدفقات النقدية واثر هذا التطور علي الممارسة العملية في إعداد القائمة، كما تم عرض الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية وأهميتها والأسباب التى أدت إلى إقرارها، والتفرقة بين قائمة التدفقات النقدية من جهة وقائمة الدخل والموازنة النقدية من الجهة الأخرى، وعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت قائمة التدفقات النقدية من عدة جوانب،كما تناول هذا الجزء من الدراسة إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية في مؤسسات الأعمال بشكل عام وإعدادها وعرضها في المصارف التجارية بشكل خاص.

[1] أجاز معيار المحاسبة الدولي السابع تصنيف توزيعات الأسهم المدفوعة ضمن أنشطة التشغيل أو التمويل.

الفصل الرابع
تجميع البيانات وتحليلها

4-1 مقدمة

يتناول هذا الجزء من الدراسة تحليلاً للبيانات التي تم تجميعها، المتمثلة في القوائم المالية وقائمة الاستبيان، حيث تم تقسيم هذا الجزء من الدراسة إلى الأجزاء التالية:

الجزء الأول :

يوضح هذا الجزء من الدراسة المراحل التي تم من خلالها تجميع بيانات الدراسة وهي:

المرحلة الأولى: تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

المرحلة الثانية: الزيارة الميدانية للمصارف التجارية الليبية للتعرف علي إعدادها لقائمة التدفقات النقدية سواء وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 7 أو أي معيار أخر.

المرحلة الثالثة: تـ صميم استمارة الاستبيان لمعرفة إدراك العاملين بالمصارف التجارية الليبية لماهية وأهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصارف التجارية.

المرحلة الرابعة: توزيع استمارة الاستبيان.

المرحلة الخامسة: تجميع استمارة الاستبيان.

الجزء الثاني:

خلال هذا الجزء من الدرا سة تم تحليل بيانات الدراسة على حسب المصادر المتحصل منها، وتم خلال هذا الجزء القيام بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى: وتم فيها مقارنة قائمة التدفقات المالية المنشورة لكلً من مصرف السرايا عن سنة 2007م ومصرف الوحدة عن سنة 2008م مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع.

الخطوة الثانية: واهتمت باختبار مدى مصداقية وثبات أسئلة الاستبيان.

الخطوة الثالثة: وتم فيها تحليل البيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان، حيث تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

4-2 تجميع البيانات

مرت عملية تجميع بيانات الدراسة بعدد من المراحل هي:

4-2-1 المرحلة الأولى: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية العاملة في ليبيا والتي تم إنشاؤها قبل سنة 2008م وهي:

1. مصرف الجمهورية.
2. مصرف الوحدة.
3. المصرف التجاري الوطني.
4. مصرف الصحاري.
5. مصرف التجارة والتنمية.
6. مصرف الإجماع العربي.
7. مصرف الأمان للتجارة والاستثمار.
8. مصرف الوفاء.
9. مصرف المتوسط.
10. المصرف المتحد للتجارة والاستثمار.
11. مصرف الواحة.
12. مصرف السرايا للتجارة والاستثمار.
13. المصرف التجاري العربي.
14. مصرف شمال إفريقيا.

أما عينة الدراسة فتتكون من الأقسام المالية بالإدارات العامة لهذه المصارف البالغ عددها 14 قسماً مالياً، وفروعها الواقعة في نطاق مدينة بنغازي البالغ عددها 51 فرعاً، وبذلك تكون العينة التي تم دراستها 65 فرعاً .

4-2-2 المرحلة الثانية: الزيارة الميدانية للمصارف التجارية الليبية للتعرف علي إعدادها لقائمة التدفقات النقدية سواء وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 7 أو أي معيار أخر.

تم خلال هذه المرحلة زيارة الإدارات العامة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا المتمثلة في الأربعة عشر مصرفاً المكونة لمجتمع الدراسة؛ بغرض الحصول على القوائم المالية المنشورة الخاصة بها عن السنوات المالية 2005م،2006م،2007م،2008 م لتطبيق الدراسة عليها ومعرفة مدى التزامها بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 7 أو أي معيار أخر، للإجابة علي السؤالين الفرعيين للدراسة الأول والثاني ا لتي من خلالها تم الإجابة علي سؤال الدراسة، ويرجع اختيار سنة 2005 م لبداية الدراسة إلى أن هذا العام يمثل العام الذي صدر فيه القانون رقم 1 الخاص بالمصارف، والذي ألزم المصارف بتطبيق المعايير الدولية، ومن خلال الاطلاع علي القوائم المالية لتلك المصارف تبين أنه يـ تم إعداد قائمة التدفقات النقدية في مصرفين فقط من هذه المصارف. المصرف الأول وهو مصرف السرايا بدأ في إعدادها اعتباراً من السنة المالية 2007 م وهي قيد الإعداد لسنة 2008 ، والثاني وهو مصرف الوحدة بدأ في إعدادها في السنة المالية 2008م (وسوف يتم دراسة إعداد هذه الـ مصارف للقائمة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع لاحقا في تحليل البيانات).

3-2-4 المرحلة الثالثة: تصميم استمارة الاستبيان لمعرفة إدراك العاملين بالمصارف التجارية الليبية لماهية وأهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصارف التجارية.

تم إعداد استمارة الاستبيان لمعرفة إدراك العاملين بالمصارف التجارية الليبية لماهية وأهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصارف التجارية، حيث بموجب استمارة الاستبيان تم الإجابة علي السؤال الفرعي الثالث للدراسة الذي من خلاله تم الإجابة علي سؤال الدراسة، وتم تصميم استمارة الاستبيان متضمنة جزئين:

الجزء الأول: يتضمن بيانات عن مالئ الاستبيان متمثلة في الوظيفة، والمؤهل، والتخصص، وعدد سنوات العمل في المجال المصرفي، والكيفية التي تم من خلالها تنمية الخبرة في المجال المصرفي.

الجزء الثاني: يهدف إلى التعرف على وجهه نظر المشاركين حول ا لبيانات المالية التي من ضمنها قائمة التدفقات النقدية، و اعتمدت على مقياس ليكارت الخماسي وفقاً للآتي:

موافق بشدة ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق بشدة.

ولقد تم تصميم استمارة الاستبيان لجمع البيانات التي يمكن من خلالها الإجابة على سؤال الدراسة.

4-2-4 المرحلة الرابعة: توزيع استمارات الاستبيان

لقد تم توزيع 472 استمارة استبيان على عينة الدراسة، حيث تم توزيع 165 استمارة استبيان على الأقسام المالية بالإدارات العامة للمصارف التجارية البالغ عددها 14 قسماً مالياً، و307 استمارة على فروع المصارف التجارية الواقعة في مدينة بنغازي البالغ عددها 51 فرعاً، والجدول (4-1) يبين عدد الاستمارات التي تم توزيعها على عينة الدراسة:

الجدول رقم (4-1) توزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة

ر.م	الفرع	العدد	عدد الاستمارات الموزعة
1	الأقسام المالية بالإدارات العامة للمصارف	14	165
2	فروع المصارف في مدينة بنغازي	51	307
الإجمـــــــــــالي		65	472

5-2-4 المرحلة الخامسة: تجميع استمارات الاستبيان

تم خلال هذه المرحلة تجميع استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة الدراسة في الفترة من 2009.05.02 إلى 2009.07.29، وفقاً للجداول الموضحة في المرحلة السابقة، وبلغ عدد الاستمارات التي تم استردادها 277 استمارة، وهي تمثل نسبة 59% من الاستمارات الموزعة البالغ عددها 472 استمارة. ويبين الجدول (4-2) عدد الاستمارات المستردة ونسبتها من المجموع :

الجدول رقم (4-2) العدد الإجمالي لاستمارات الاستبيان المستردة من المصارف

ر.م	المصرف	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستردة	نسبة الاسترداد
1	الجمهورية	90	41	%46
2	التجاري الوطني	45	26	%58
3	الأمان	10	1	%10
4	الوحدة	122	97	%80
5	الصحاري	35	21	%60
6	الوفاء	10	0	%0
7	التجارة والتنمية	55	48	%87
8	الإجماع العربي	35	13	%37
9	المتحد	10	5	%50
10	المتوسط	15	9	%60
11	الواحة	10	0	%0
12	السرايا	10	1	%10
13	التجاري العربي	10	6	%60
14	المؤسسة الأهلية	15	9	%60
الإجـــــــــــــمالي		472	277	%59

3-4 تحليل البيانات

مرت عملية تحليل البيانات التي تم تجميعها في مرحلة تجميع البيانات بالخطوات التالية:

1-3-4 الخطوة الأولى: تحليل قوائم التدفقات النقدية المنشورة لكلٍ من مصرف السرايا ومصرف الوحدة ودراسة مدى التزامها بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع.

تم خلال هذه المرحلة دراسة قوائم التدفقات النقدية لكلً من مصرف السرايا عن سنة 2007 م والوحدة لسنة 2008 م ومقارنة طريقة إعداد وتصنيف كلً من القائمتين على حدة

بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع، حيث يتضح من تحليل قائمة التدفقات النقدية لمصرف السرايا عن سنة 2007م ما يلي:

1. قيام المصرف بتصنيف أنشطة المصرف إلى أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية، وهذا الإجراء يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7).

2. قيام المصرف بإعداد القائمة بالطريقة غير المباشرة، وهذا الإجراء يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7) حيث أن المعيار قد سمح بإعداد القائمة سواء بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

3. قيام المصرف بتصنيف توزيعات الأرباح ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التمويل، وهذا التصنيف يفي بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7) حيث أن المعيار قد سمح بتصنيفها ضمن أنشطة التشغيل أو التمويل.

4. قيام المصرف بتصنيف الفوائد المدفوعة ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التمويل، وهذا التصنيف لا يتمشى مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7) حيث أنه وفقاً للمعيار عادةً ما تصنف ضمن أنشطة التشغيل في المؤسسات المالية.

5. قيام المصرف بتصنيف ودائع التوفير(التغير في الخصوم التشغيلية) من ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التمويل، وهذا التصنيف لا يتمشى مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7) حيث أن المعيار قد صنفها من ضمن أنشطة التشغيل، وتصنيف المصرف لها يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة الأمريكي رقم 95.

6. عدم قيام المصرف بالإفصاح عن مكونات النقدية ومعادلات النقدية من ضمن القائمة وفقاً للفقرة 45 من المعيار.

كما يتضح من تحليل قائمة التدفقات النقدية لمصرف الوحدة عن سنة 2008م ما يلي:

1. قيام المصرف بتصنيف أ نشطة المصرف إلى أنشطة تشغيلية، واستثمارية، وتمويلية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية، وهذا الإجراء يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7).

2. قيام المصرف بإعداد القائمة بالطريقة غير المباشرة، وهذا الإجراء يفي بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7) ، حيث أن المعيار قد سمح بإعداد القائمة سواء بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

3. قيام المصرف بتصنيف التغير في الأصول التشغيلية ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وهذا التصنيف يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7) حيث أن المعيار قد قام بتصنيفها ضمن أنشطة التشغيل.

4. قيام المصرف بتصنيف التغير في الالتزامات التشغيلية من ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وهذا التصنيف يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7) حيث أن المعيار قد قام بتصنيفها ضمن أنشطة التشغيل.

5. قيام المصرف بتصنيف توزيعات الأ رباح من ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التمويل، وهذا التصنيف يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7) حيث أن المعيار قد سمح بتصنيفها من ضمن أنشطة التشغيل أو التمويل.

6. قيام المصرف بالإفصاح عن مكونات النقدية ومعادلات النقدية من ضمن القائمة وفقاً للفقرة 45 من المعيار.

ومما سبق يتضح أن مصرف الوحدة ملتزم عند إعداده لقائمة التدفقات النقدية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع التزاماً كاملاً، بينما مصرف السرايا عند إعداده لقائمة التدفقات النقدية قام بالخلط بين متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7) ومتطلبا ت معيار المحاسبة الأمريكي، والجدول (4-3) يوضح مقارنة قائمة التدفقات النقدية لمصرفي السرايا والوحدة وإيفائهما لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7).

الجدول رقم (4-3) مقارنة قائمة التدفقات النقدية لمصرفي السرايا والوحدة وإيفائهما لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (7)

المصرف / أساس المقارنة	مصرف السرايا سنة 2007م	مصرف الوحدة سنة 2008م	متطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع
أساس التصنيف	تصنيف العمليات حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل	تصنيف العمليات حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل	تصنيف العمليات حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل
طريقة الإعداد	الطريقة غير المباشرة	الطريقة غير المباشرة	الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة
الفوائد المدفوعة	مصنفة ضمن أنشطة التمويل	غير واردة	عادةً ما تصنف ضمن أنشطة التشغيل في المؤسسات المالية
توزيعات الأرباح	مصنفة ضمن أنشطة التمويل	مصنفة ضمن أنشطة التمويل	أنشطة التشغيل أو التمويل
التغيرات في الخصوم التشغيلية للمصرف	مصنفة ضمن أنشطة التمويل	مصنفة ضمن أنشطة التشغيل	أنشطة التشغيل
مدفوعات لشراء أصول	مصنفة ضمن أنشطة الاستثمار	مصنفة ضمن أنشطة الاستثمار	أنشطة الاستثمار
النقدية وما في حكمها	عدم الإفصاح عنها	تم الإفصاح عنها	يجب على المصرف الإفصاح عن مكونات النقدية ومعادلات النقدية وفقاً للفقرة 45 من المعيار

2-3-4 الخطوة الثانية: قياس معامل الصدق والثبات لأسئلة الاستبيان

قبل الانتقال إلى الخطوة الثالثة، وهي تحليل بيانات استمارة الاستبيان تم احتساب معامل الثبات لأسئلة الاستبيان لقياس مصداقية البيانات ، وتم استخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لقياس الصدق والثبات، بحيث كلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد الصحيح زادت مصداقية البيانات المتحصل عليها وتمثيل العينة للمجتمع (عبدالفتاح، 2007، ص 536).

وباحتساب معامل ألفا كرونباخ لبيانات استبيان الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ظهرت قيمة المعامل 0.82 وهذا ما يدل على أن البيانات المتحصل عليها من خلال عينة الدراسة تمثل مجتمع الدراسة.

3-3-4 الخطوة الثالثة: تحليل بيانات استمارة الاستبيان

تم احتساب التكرار لأسئلة استمارة الاستبيان التي كانت كما يلي:

1. الوظيفة

يوضح الجدول (4-4) توزيع المشاركين في الدراسة حسب وظائفهم، فمن خلال الجدول نلاحظ أن ما نسبته 8.3% من المشاركين يشغلون وظيفة مدير عام، و9.4% يشغلون وظيفة نائب مدير عام، و7.2% يشغلون وظيفة مدير إدارة حسابات، و28.9% يشغلون وظيفة رئيس قسم محاسبة، من خلال النسب السابقة يمكن القول أن ما نسبته 53.8% من المشاركين في الدراسة يشغلون وظائف قيادية بالمصرف. وباقي المشاركين يمثلون نسبة 46.2% يشغلون وظائف أخرى ، وهذا ما يشير إلى أ ن المشاركين بالدراسة لهم علاقة بموضوع البحث، من خلال إعداد أو استخدام قائمة التدفقات النقدية.

الجدول (4-4) توزيع المشاركين في الدراسة حسب وظائفهم

الوظيفة	العدد	النسبة
مدير عام	23	%8.3
نائب مدير عام	26	%9.4
مدير إدارة حسابات	20	%7.2
رئيس قسم محاسبة	80	%28.9
وظيفة أخرى	128	%46.2
الإجمالي	277	%100

2. المؤهل العلمي

يوضح الجدول(4-5) توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية، حيث يلاحظ أن ما نسبته 4.3% من المشاركين يحملون شهادة الماجستير، و58.1% يحملون شهادة البكالوريوس، و17% دبلوم عالٍ، مما سبق يتضح أن ما نسبته 79.4% من المشاركين في

الدراسة يحملون مؤهلات عليا. وأن ما نسبته 4.7% يحملون دبلوماً متوسطاً و11.9% يحملون شهادة ثانوية، و4% مؤهلات أخرى(دبلوم دراسات عليا، وليسانس، وشهادة إعدادية) ، ومما سبق يتضح أن اغلب المشاركين في الدراسة مؤهلين للإجابة علي اسئلة الاستبيان.

الجدول (4-5) توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ماجستير	12	%4.3
بكالوريوس	161	%58.1
دبلوم عالٍ	47	%17
دبلوم متوسط	13	%4.7
ثانوية عامة	33	%11.9
مؤهل آخر	11	%4
الإجمالي	277	%100

3. التخصص

يوضح الجدول (4-6) توزيع المشاركين في الدراسة حسب تخصصاتهم، حيث يتضح أن ما نسبته 81.6% من المشاركين يحملون مؤهلات متخصصة ذات علاقة بموضوع الدراسة، منها 53.4% يحملون مؤهلات تخصص محاسبة، و19.5% يحملون مؤهلات تخصص إدارة، و8.7% يحملون مؤهلات تخصص اقتصاد، و18.4% تخصصات أخرى، وهذه النسب تعتبر مؤشراً جيداً علي إلمام المشاركين بموضوع الدراسة، ومقدرتهم على إبداء الرأي حياله.

الجدول (4-6) توزيع المشاركين في الدراسة حسب تخصصاتهم

التخصص	العدد	النسبة
محاسبة	148	%53.4
إدارة	54	%19.5
اقتصاد	24	% 8.7
أخرى	51	%18.4
الإجمالي	277	%100

4. عدد سنوات العمل في المجال المصرفي

يوضح الجدول (4-7) توزيع المشاركين في الدراسة حسب خبرتهم في العمل بالمجال المصرفي، حيث اتضح أن ما نسبته 35.7% من المشاركين تفوق خبرتهم في العمل بالمجال المصرفي خمس عشرة سنة، و17.3% تتراوح خبرتهم بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة، و 22.4% تتراوح خبرتهم بين خمس سنوات وعشر سنوات، و24.6% تقل خبرتهم عن خمس سنوات، أي أن 75.4% من المشاركين تفوق خبرتهم بالعمل في المجال المصرفي خمس سنوات وهى تعتبر فترة كافية لإلمامهم بالعمليات المصرفية ومعرفتهم لمدى أهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للمصرف.

الجدول (4-7) توزيع المشاركين في الدراسة حسب خبرتهم في العمل بالمجال المصرفي

عدد سنوات العمل بالمجال المصرفي	العدد	النسبة
اقل من خمس سنوات	68	%24.6
من خمس إلى عشر سنوات	62	%22.4
من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة	48	%17.3
أكثر من خمس عشرة سنة	99	%35.7
الإجمالي	277	%100

5. الكيفية التي تم بها تنمية خبرة العمل في المجال المصرفي

يوضح الجدول (4-8) توزيع المشاركين في الدراسة حسب الكيفية التي تم من خلالها تنمية خبرتهم في المجال المصرفي، حيث يتضح أن ما نسبته 46.6 % من المشاركين تم تنمية خبرتهم من خلال الممارسة العملية، و 6.1% من خلال الدورات التدريبية، و45.1% من خلال الممارسة العملية والدورات التدريبية مجتمعة، ونظراً لما تمثله الخبرة الناتجة عن الممارسة العملية في الإلمام بمختلف جوانب العمليات المصرفية، وبذلك يدرك المشاركون في الدراسة أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للمصرف.

الجدول (4-8) توزيع المشاركين في الدراسة حسب الكيفية التي تم من خلالها تنمية خبرتهم بها

عدد سنوات العمل بالمجال المصرفي	العدد	النسبة
الممارسة العملية	129	%46.6
الدورات التدريبية	17	%6.1
الممارسة العملية والدورات التدريبية	125	%45.1
أخرى	6	%2.2
الإجمالي	277	%100

بعد أن تم تحليل بيانات الجزء الأول من الاستبيان سيتم تحليل الجزء الثاني منه والمتعلق بوجهه نظر المشارك في الدراسة حول البيانات المالية، حيث تضمن هذا الجزء من الاستبيان أربعة عشر سؤالاً أعدت وفق مقياس ليكارت الخماسي وهى:

موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة

فعند استخدام مقياس ليكارت الخماسي يتم إعطاء أوزان للإجابات بحسب أهميتها، وحيث كانت الإجابات تتكون من خمسة خيارات، فقد تم إعطاء الموافق بشدة الرقم 5 ، و موافق الرقم 4، ومحايد الرقم 3، وغير موافق الرقم 2، وغير موافق بشدة الرقم 1.

لغرض تحليل البيانات تم استخدام أمر Recod بالبرنامج الإحصائي SPSS حيث تم بموجبة أعادة تصنيف الإجابات بحيث أصبح (موافق بشدة – موافق) بمثابة أجابه واحدة وهي (نعم أو موافق)، و(غير موافق – غير موافق بشدة) بمثابة أجابه واحدة وهي (لا أو غير موافق)، ثم احتساب المتوسط الحسابي للإجابات Mean ، فإذا كان المتوسط الحسابي اكبر من 2.5 تعتبر الإجابة (موافق)، أما إذا كانت قيمته أقل من 2.5 تعتبر الإجابة (غير موافق)، وأن الغرض من تصنيف الإجابات إلى خمس إجابات ما هو ألا تسهيل لمالئ الاستبيان.

من خلال تحليل البيانات الخاصة لكل سؤال نحصل على اتجاه الإجابات لكل سؤال على حدة، حيث كان اتجاه الإجابة لكل سؤال وفقاً للآتي:

1. السؤال الأول المتعلق بأن القوائم المالية المعدة من قبل المصرف تعكس المركز المالي ونتيجة نشاط المصرف بشكل عادل، ظهر المتوسط الحسابي بقيمة 3.43 ، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي أكبر من 2.5 فأن اتجاه إجابات المشاركين في الدراسة اتجهت إلى موافق. وهذا يدل على أن العامين بالمصارف التجارية الليبية يرون أن القوائم المالية تعكس المركز المالي ونتيجة نشاط المصرف بشكل عادل.

2. السؤال الثاني المتعلق بوجهه نظر المشاركين بالدراسة في أهمية إعداد القوائم المالية للمصرف، لقد ظهر المتوسط الحسابي للميزانية 3.78 ، وقائمة الدخل 3.69 ، وقائمة التغير في حقوق الملكية 3.78 ، وقائمة التدفقات النقدية 3.53 ، والسياسات المالية و الإيضاحات والملاحظات 3.30 ، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي لجميع القوائم المالية أكبر من 2.5 فأن اتجاه إجابات المشاركين في الدراسة اتجهت إلى موافق. وهذا يدل على أن العاملين بالمصارف التجارية الليبية يدركون أهمية القوائم المالية بالنسبة للمصرف.

3. السؤال الثالث المتعلق بأن بيانات قا ئمة التدفقات النقدية تعتبر ذات أهمية بالنسبة للاستخدام الداخلي للمصرف، لقد ظهر المتوسط لهذا السؤال بقيمة 3.01 ، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي أكبر من 2.5 فأن اتجاه إجابات المشاركين في الدراسة اتجهت إلى موافق. وهذا يدل على أن العاملين بالمصارف التجارية الليبية يدركون أهمية بيانات قائمة التدفقات النقدية وأهميتها في الاستخدام الداخلي للمصرف.

4. السؤال الرابع المتعلق بأن بيانات قائمة التدفقات النقدية تعتبر مهمة بالنسبة للمستخدمين الخارجيين للمصرف، لقد ظهر المتوسط لهذا السؤال بقيمة 2.91 ، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي أكبر من 2.5 فأن اتجاه إجابات المشاركين في الدراسة اتجهت إلى موافق. وهذا يدل على إن العاملين بالمصارف التجارية الليبية يدركون أهمية بيانات قائمة التدفقات النقدية وأهميتها بالنسبة للمستخدمين الخارجيين.

5. السؤال الخامس المتعلق بأنه يمكن إعداد قائمة التدفقات ا لنقدية لسهولة الفصل بين العمليات النقدية وغير النقدية، لقد ظهر المتوسط لهذا السؤال بقيمة 2.92 ، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي أكبر من 2.5 فأن اتجاه إجابات المشاركين في الدراسة اتجهت إلى موافق. وهذا يدل على أنه يمكن فصل العمليات النقدية وغير النقدية بالنسبة للمصرف.

6. السؤال السادس المتعلق بأنه يوجد أشخاص مؤهلين قادرين على إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف ، لقد ظهر المتوسط لهذا السؤال بقيمة 2.97 ، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي

أكبر من 2.5 فأن اتجاه إجابات المشاركين في الدراسة اتجهت إلى موافق. وهذا يدل على أن العاملين بالمصارف التجارية الليبية مؤهلون لإعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف.

7. السؤال السابع المتعلق بأن إدارة المصرف ترغب في إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف، لقد ظهر المتوسط لهذا السؤال بقيمة 3.04 ، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي أكبر من 2.5 فأن اتجاه إجابات المشاركين في الدراسة اتجهت إلى موافق. وهذا يدل على أن إدارة المصرف ترغب في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

8. السؤال الثامن المتعلق بأن هناك إلزام بإعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف وفقاً للتشريعات.، لقد ظهر المتوسط لهذا السؤال بقيمة 2.25 ، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي أقل من 2.5 فأن اتجاه إجابات المشاركين في الدراسة اتجهت إلى غير موافق. وهذا يدل على أن العاملين بالمصارف التجارية الليبية لا علم لهم بأن القانون رقم 1 لسنة 2005م بشأن المصارف وتعديلاته قد ألزم المصارف التجارية الليبية باتباع معايير المحاسبة الدولية التي من ضمنها معيار المحاسبة الدولي رقم7.

9. السؤال التاسع المتعلق بوجود معايير موحدة لإعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف ، لقد ظهر المتوسط لهذا السؤال بقيمة 1.8 ، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي أقل من 2.5 فأن اتجاه إجابات المشاركين في الدراسة اتجهت إلى غير موافق. وهذا يدل على أن العامين بالمصارف التجارية الليبية لا علم لهم بمعيار المحاسبة الدولي رقم7 الذي ألزم المؤسسات بإعداد القائمة.

10. السؤال العاشر المتعلق بإمكانية استخدام بيانات قائمة التدفقات النقدية لقياس السيولة، لقد ظهر المتوسط لهذا السؤال بقيمة 2.95، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي أكبر من 2.5 فأن اتجاه إجابات المشاركين في الدراسة اتجهت إلى موافق. وهذا يدل على أن العاملين بالمصارف التجارية الليبية يدركون أهمية استخدام بيانات قائمة التدفقات النقدية في قياس السيولة.

11. السؤال الحادي عشر المتعلق بإمكانية استخدام بيانات قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالاحتياجات المالية المستقبلية، لقد ظهر المتوسط لهذا السؤال بقيمة 2.96 ، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي أكبر من 2.5 فأن اتجاه إجابات المشاركين في الدراسة اتجهت إلى موافق. وهذا يدل على أن العاملين بالمصارف التجارية الليبية يدركون أهمية استخدام بيانات قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالاحتياجات المالية المستقبلية.

12. السؤال الثاني عشر المتعلق بإمكانية الاستغناء عن قائمة التدفقات النقدية من خلال استخدام بيانات قائمة الدخل والميزانية، لقد ظهر المتوسط لهذا السؤال بقيمة 2.14 ، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي أقل من 2.5 فأن اتجاه إجابات المشاركين في الدراسة اتجهت إلى غير موافق. وهذا يدل على أن العاملين بالمصارف التجارية الليبية يدركون أهمية أن المعلومات التي يتم الحصول عليها من قائمة التدفقات النقدية لا يمكن الحصول عليها من القوائم المالية الأخرى.

13. السؤال الثالث عشر المتعلق بأنه من الضروري التفرقة بين التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة للمصرف، لقد ظهر المتوسط لهذا السؤال بقيمة 2.99 ، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي أكبر من 2.5 فأن اتجاه إجابات المشاركين في الدراسة اتجهت إلى موافق. و هذا يدل على أن العاملين بالمصارف التجارية الليبية يرون ضرورة التفرقة بين التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة للمصرف.

14. السؤال الرابع عشر المتعلق بأنه تسمح أنظمة وتجهيزات حاسوب بالمصرف بـ إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف ، لقد ظهر المتوسط لهذا السؤال بقيمة 3.07، وحيث أن قيمة المتوسط الحسابي أكبر من 2.5 فأن اتجاه إجابات المشاركين في الدراسة اتجهت إلى موافق. وهذا يدل على أن العاملين بالمصارف التجارية الليبية يرون أن أنظمة وتجهيزات المصرف المتوفرة يمكن من خلالها إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف. ويوضح الجدول (4-9) اتجاه إجابة المشاركين في الدراسة علي أسئلة الدراسة لكل سؤال على حدة

الجدول (4-9) اتجاه إجابة المشاركين في الدراسة علي أسئلة الدراسة لكل سؤال على حدةٍ

	البيان	المتوسط الحسابي	الاتجاه
1	تعكس القوائم المالية المعدة المركز المالي ونتيجة نشاط المصرف بشكل عادل وبموضوعية.	3.43	موافق
2	تعتبر القوائم المالية التالية مهمة:		
	أ. الميزانية.	3.78	موافق
	ب. قائمة الدخل	3.69	موافق
	ج. قائمة التغير في حقوق الملكية.	3.78	موافق
	د. قائمة التدفقات النقدية	3.53	موافق
	هـ. السياسات المالية والإيضاحات والملاحظات.	3.30	موافق
3	تعتبر بيانات قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية للاستخدام الداخلي بالمصرف.	3.01	موافق
4	تعتبر بيانات قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية للمستخدمين الخارجيين.	2.91	موافق
5	يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف لسهولة الفصل بين العمليات النقدية وغير النقدية.	2.92	موافق
6	يوجد أشخاص مؤهلين قادرين على إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف.	2.97	موافق
7	ترغب إدارة المصرف في إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف.	3.04	موافق
8	هناك إلزام بإعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف وفقاً للتشريعات.	2.25	غير موافق
9	يوجد معايير موحدة لإعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف.	1.80	غير موافق
10	يمكن استخدام بيانات التدفقات النقدية لقياس السيولة.	2.95	موافق
11	يمكن استخدام بيانات التدفقات النقدية في التنبؤ بالاحتياجات المالية المستقبلية.	2.96	موافق
12	يمكن الاستغناء عن قائمة التدفقات النقدية من خلال استخدام بيانات قائمة الدخل والمركز المالي.	2.14	غير موافق
13	من الضروري التفرقة بين التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة المختلفة للمصرف (تشغيلية,استثمارية،تمويلية)	2.99	موافق
14	تسمح أنظمة وتجهيزات حاسوب بالمصرف بإعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف.	3.07	موافق

الفصل الخامس
نتائج وتوصيات الدراسة

1-5 نتائج الدراسة

من خلال البيانات التي تم تجميعها وتحليلها يمكن إيجاز نتائج الدراسة في الآتي:

أولا: نتائج الزيارة الميدانية للمصارف التجارية الليبية للتعرف علي إعدادها لقائمة التدفقات النقدية سواء وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 7 أو أي معيار أخر من عدمه

تتعلق النتائج المتحصل عليها من خلال الزيارة الميدانية للمصارف التجارية الليبية للتعرف علي إعدادها لقائمة التدفقات النقدية سواء وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 7 أو أي معيار أخر، بالإجابة علي السؤالين الفرعيين الأول والثاني حيث تم الإجابة علي السؤال الفرعي الأول علي النحو التالي:

يوجد مصرفين تجاريين فقط في ليبيا يقومان بإعداد قائمة التدفقات النقدية.هما مصرف السرايا ومصرف الوحدة. حيث قام مصرف السرايا بإعدادها عن سنة 2007م ومصرف الوحدة عن سنة 2008م.

كما أن الإجابة علي السؤال الفرعي الثاني تمت من خلال نتائج تحليل قوائم التدفقات النقدية المنشورة لكلٍ من مصرف السرايا عن سنة 2007م و مصرف الوحدة لسنة 2008م ودراسة مدى التزامها بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع ، حيث كانت نتائج تحليلها كما يلي:

1. عدم الالتزام التام لمصرف السرايا عند إعداد قائمة التدفقات النقدية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 7، حيث قام المصرف عند إعداد القائمة عن سنة 2007م بالخلط بين متطلبات معيار المحاسبة الأمريكي ومعيار المحاسبة الدولي.
2. التزام مصرف الوحدة التام بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم7 عند إعداد قائمة التدفقات النقدية لسنة 2008م.

ثانياً: نتائج تحليل استمارة الاستبيان لمعرفة إدراك العاملين بالمصارف التجارية الليبية لماهية وأهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصارف التجارية، لقد تم استخدام استمارة الاستبيان للإجابة علي السؤال الفرعي الثالث للدراسة، حيث من خلال تحليل استمارة الاستبيان تم التوصل للنتائج التالية:

1. إن المشاركين في الدراسة يدركون أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للمصرف ، وأهمي ة المعلومات المتحصل عليها منها في الاستخدام الداخلي والخارجي للمصرف؛ لقياس السيولة والتنبؤ بالاحتياجات المالية، إلا أنه لا يتم إعدادها في المصارف التجارية الليبية. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة جاموس (1999) بالرغم من اختلاف مجتمع الدرا سة، حيث قام بدراسة الشركات السورية, كما اختلفت هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة بوشعالة (2004) ، حيث توصلت دراسة بوشعالة (2004) إلى أن العاملين في المصارف التجارية الليبية لا يعرفون أهمية قائمة التدفقات النقدية.

2. يدرك المشاركون في الدراسة أن ا لمعلومات المتحصل عليها من قائمة التدفقات النقدية لا يمكن الحصول عليها من القوائم المالية الأخرى. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة كلً من الجوهري (1991) ، ومحمد (1993)، والدهراوي (1996) ، والوابل (1996) ، والامين (1999) ، وعطية (2001)، والفضل (2002)، ودراغمة (2008) بالرغم من اختلاف مجتمع الدراسة.

3. بالرغم من وجود موظفين مؤهلين في المصارف التجارية الليبية قادرين على إعداد قائمة التدفقات النقدية ، ورغبة إدارة المصرف في إعدادها، وسماح الأنظمة التشغيلية للمصارف من تجهيزات حاسوب ومنظومات بإعدادها، وإمكانية الفصل بين التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة المصرف التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. إ لا أن المصارف التجارية الليبية لا تقوم بإعدادها، و أن ما نسبته 81.6% من المشاركين في الدراسة يحملون مؤهلات تمكنهم من إعداد قائمة التدفقات النقدية. وتتفق هذه النتي جة مع ما توصلت إليه دراسة زوبي (2000) بالرغم من اختلاف مجتمع الدراسة حيث قام بدراسة الشركات الصناعية الليبية. واختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة العمراني (2003) حيث توصلت إلى أن العاملين بالشركات الصناعية محل الدراسة غير قادرين على إعداد قائمة التدفقات النقدية.

4. عدم معرفة العاملين بالمصارف التجارية بوجود إلزام بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2005م بشأن المصارف.

5. عدم معرفة العاملين بالمصارف التجارية بمعيار المحاسبة الدولي السابع الخاص بإعداد و عرض قائمة التدفقات النقدية.

ومما سبق يمكن الإجابة على سؤال الدراسة على النحو التالي:

أن المصارف التجارية الليبية غير ملتزمة بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع. ويستثنى من ذلك مصرف الوحدة، بالرغم من إدراك العاملين بها لماهية وأهمية القائمة.

2-5 التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1. إصدار منشورات من قبل مصرف ليبيا المركزي للمصارف التجارية، لإلزامها باتباع معايير المحاسبة الدولية، وإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.
2. إصدار منشورات من قبل سوق المال الليبي للمصارف التجارية، لإلزامها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية التي من ضمنها معيار المحاسبة الدولي رقم7 وفقاً للقانون رقم (11) لسنة (2010م) والمادة الرابعة والثلاثون من لائحة الإدراج ومتابعة الإفصاح.
3. قيام مؤسسات الدولة مثل مصلحة الضرائب بطلب قائمة التدفقات النقدية من المصارف التجارية كقائمة مكملة لقائمة الدخل والميزانية.
4. تنظيم دورات تدريبية للعاملين في المصارف التجارية الليبية على كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم7، وذلك للرفع من قدراتهم.
5. إجراء دراسات لاحقة مماثلة في مؤسسات الأعمال الأخرى، مثل الصناعية، والتجارية، والخدمية، تقوم بدراسة الجوانب المختلفة للقائمة مثل أهمتها وإعدادها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

إبراهيم، محمد زيدان، و محمد عبدالفتاح محمد إبراهيم، 2002، " استخدام مؤشرات التدفقات النقدية كأداة لإعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (جامعة عين شمس:كلية التجارة، العدد الثالث)ص ص 55-103.

إبراهيم، نشوى محمد أحمد، 2005، "دراسة مقارنة لـلعلاقة بين قائمة التدفقات النقدية والموازنة النقدية في ترشيد السياسة الائتمانية للشركات التجارية والصناعية" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

اتحاد المصارف العربية، 2005 ، مصارف ليبيا: إصلاح اقتصادي ومالي ومصرفي شامل، العدد 292، مارس، ص ص 33-35.

اتحاد المصارف العربية، 2007 ، مقابلة مع محافظ مصرف ليبيا المركزي، العدد 317 ، أبريل، ص ص 114-118.

اتحاد المصارف العربية، 2008 ، المصارف الليبية: عام الإصلاحات والتطوير الإستراتيجي، العدد 337، ديسمبر، ص ص 111-118.

الأرباح، صالح الأمين، 1985، الجهاز المصرفي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الطبعة الأولى، (بيروت: الدار العربية للموسوعات).

الأمين، محمد بدر الدين، 1999، " دور و أهمية التدفقات النقدية للمستثمرين دراسة اختبارية على الشركات السعودية"، مجلة البحوث المحاسبية، (الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الثاني)ص ص237-261.

البيه، عبدالمنعم، 1974، النقود والمصارف دراسة تطبيقية لهما في ليبيا، الطبعة الثالثة، (بنغازي: منشورات جامعة بنغازي).

الجوهري، علي محمد، 1991، "أهمية بيانات التدفقات النقدية لمستخدمي القوائم المالية"، مجلة التجارة والتمويل، (جامعة طنطا: كلية التجارة، العدد الأول)ص ص 41-70.

الحاسية، ميلود جمعة، 1985، النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي، الطبعة الأولى، (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي).

الحصادي، سالم إسماعيل، 2005، تحليل القوائم المالية،الطبعة الأولى، (المكتب الوطني للبحث والتطوير).

الخداش، حسام الدين، ووليد زكريا صيام، 2003، " تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، (جامعة الملك عبدالعزيز: كلية الاقتصاد والتجارة، العدد الأول، المجلد السابع عشر) ص ص 69-91.

الخلايلة، محمود، 1998، "العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم في الأجل الطويل"، مجلة دراسات، (الجامعة الأردنية، العدد الأول، المجلد الخامس والعشرون)ص ص 124-131.

الدهراوي، كمال الدين مصطفى، 2006، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، بدون طبعة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث).

الدهراوي، كمال الدين مصطفي، 1996، " دراسة تجريبية للمحتوى المعلوماتي لمؤشرات التدفقات النقدية"، مجلة جامعة طنطا، (العدد الأول) ص ص 1-37.

الراوي، خالد وهيب، 2001، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع).

الرجبي،محمد تيسير، 2007، "العلاقة بين الأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل مع أسعار أسهم شركات الخدمات المتداولة في سوق بورصة عمان"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (جامعة عين شمس:كلية التجارة، العدد الثاني، الجزء الأول)ص ص 3-25.

الزبيدي، حمزة محمود، 2000، إدارة المصارف ، الطبعة الأولى، (عمان: مؤسسة الوراق).

السيد، هشام عبدالحي، 2000، " محتوى المعلومات في قائمة التدفق النقدي بالتطبيق على سوق رأس المال المصري"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، (جامعة القاهرة: كلية التجارة بني سويف، العدد الأول)ص ص 207-241.

الشامي، مصطفى أحمد، 1998، " أ ثر اختلاف المعايير المحاسبية على المحتوى المعلوماتي لقوائم التدفقات النقدية بالتطبيق على المؤسسات المالية "، مجلة آفاق جديدة، (جامعة المنوفية: كلية التجارة، العدد الرابع، أكتوبر)، ص ص 11 – 42.

الشرايري، ماجد، 2006، " أثر نظم المعلومات المحاسبية على قائمة التدفقات النقدية – دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الأردنية " ، المجلة العلمية، (جامعة أسيوط، كلية التجارة، العدد الحادي والأربعون ، ديسمبر) ، ص ص 6 – 31 .

الشريف، إدريس عبدالحميد، 2007، " متطلبات تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا"، مجلة المحاسبون، (النقابة العامة للمحاسبين والمراجعين الليبيين، العدد الأول، أي النار) ص ص 42-46.

العراقي، عراقي عبدالصمد، 1990، " المحاسبة عن التدفقات النقدية طبقاً للمعايير الأمريكية- دراسة اختبارية لمناسبتها للشركات المساهمة الكويتية"، مجلة الإدارة العامة، (الرياض: معهد الإدارة العامة، العدد الخامس والتسعون)ص ص 151-196.

العراقي، عراقي، a1990، "محتوى المعلومات في قائمة التدفقات النقدية- دراسة اختبارية على الشركات المساهمة الكويتية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، (جامعة القاهرة: كلية التجارة، العدد التاسع والثلاثون)ص ص 37-72.

العمراني، جملية ميلاد خليفة، 2003، " جدوى إلزام المؤسسات الليبية بإعداد قائمة التدفقات النقدية"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا.

الفضل، مؤيد محمد، 1999، " العلاقة بين محتوى المعلومات للتدفقات النقدية وعوائد الأسهم"، مجلة البحوث الاقتصادية، (مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي، المجلد العاشر، العددان الأول والثاني)ص ص 50-69.

الفضل، مؤيد محمد، 2002، " أهمية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتدفقات ا لنقدية في التقارير المالية: دراسة اختباريه في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، (جامعة الإمارات العربية المتحدة: كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الأول، المجلد الثامن عشر)ص ص 1-27.

القاضي، حسين، 2001، " الموازنة النقدية في النظام المحاسبي الموحد الواقع والآفاق"، مجلة جامعة دمشق، المجلد السابع عشر، العدد الأول، ص ص 7-25.

القانون رقم 1 لسنة 2005م بشأن المصارف وتعديلاته.

القانون رقم 11 لسنة 2010م بشأن سوق المال.

الكزة ، عبدالسلام أحمد، 2008، " محاضرات في التحليل المالي "، ألقيت على طلبة كلية الاقتصاد جامعة قاريونس بفصل الربيع2008م.

الموشم، منصور علي، 2003، محاسبة المصارف التجارية من واقع عمل المصارف في الجماهيرية العظمي، الطبعة الأولى، (دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع).

الوابل، وابل بن علي، 1996، "المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية"، مجلة الإدارة العامة، (الرياض: معهد الإدارة العامة، المجلد السادس والثلاثون، العدد الثاني)ص ص 221-251.

بلين، أوليفييه، 2005، منظمة التجارة العالمية، ترجمة: عثمان الجبالي المثوثي، الطبعة الأولى.

بوجواري، سلام حمد، 2005، " جدوى استخدام النسب المالية في تقييم إدارة التدفقات النقدية في المصارف التجارية – دراسة استطلاعية على المصارف التجارية العامة "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس.

بوشعالة، عادل محمد، 2004، " دور قائمة التدفقات النقدية في منح الائتمان المصرفي "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس .

جاد، عاطف فوزي، 2002، " دور قائمة التدفقات النقدية كأداة لتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية في مصر – دراسة نظرية تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

جاموس، مصطفى، 1999، "قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبية في سوريا"، مجلة جامعة دمشق، (المجلد الأول، العدد الأول)ص ص 223-243.

جبر، جمال زكريا، و مأمون محمد الدبعي، 2008، " أثر إشارة الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية على محتواهما المعلوماتي"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، (الجامعة الأردنية، المجلد الرابع، العدد الأول)ص ص 1-23.

حجازي، محمد عباس، 1998، قوائم التدفقات النقدية، الطبعة الأولى، (القاهرة : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع).

حداد، فايز، 2001، "العلاقة بين التدفقات النقدية من التشغيل والاستثمار والتمويل والعوائد غير العادية"، مجلة دراسات، (الجامعة الأردنية، العدد الأول، المجلد الثامن والعشرون)ص ص 1-13.

حسن، شريفة علي، 2003، " أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات التدفقات النقدية علي المقدرة التقييمية والتنبؤية لمستخدمي القوائم المالية " ، رسالة دكتورا ه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية .

حماد، طارق عبدالعال، 2007، " منهج مقترح لتطوير قوائم التدفقات النقدية في المصارف لزيادة فعاليتها في إدارة المخاطر المصرفية"، مجلة الفكر المحاسبي، (جامعة عين شمس: كلية التجارة، العدد الثاني)ص ص 275-369.

حماد، طارق عبدالعال، 2003، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، (الإسكندرية: الدار الجامعية).

حمدان،وسام مصطفى، وفوزي عبدالرحيم غرايبة، ومأمون الدبعي، 2008، " دور التدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق في تفسير العوائد السوقية للأسهم"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، (الجامعة الأردنية، العدد الثاني، المجلد الرابع) ص ص 288-309.

حنفي، عبدالغفار، 2007، إدارة المصارف، (الإسكندرية: الدار الجامعية).

خريوش، حسني علي، 2003، " تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم البنوك والشركات المساهمة الأردنية"، المجلة ا لعربية للعلوم الإدارية، (جامعة الكويت، العدد الأول، المجلد العاشر) ص ص 37-51.

دراغمة، زهران محمد علي، 2008، " أثر النمو،والحجم،ودرجة الرفع المالي على المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والأرباح المحاسبية – دليل من الأردن – قطاع الصناعة"، المجلة العربية للعلوم الإدارية' (جامعة الكويت، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث) ص ص375-395.

دهمش، نعيم ، 1996، " قائمة التدفقات النقدية بين المطرقة والسندان "، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 94، كانون الثاني، ص ص 18-21 .

دهمش، نعيم حسني، 1996، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية، (عمان: مطبعة النور).

زكي، أسامة محمد، 1994، " الفكر المحاسبي لأهمية إعداد وتوحيد و نشر قائمة التدفقات النقدية"، مجلة العلوم الإدارية، (جامعة بني سويف، العدد السابع) ص ص 33-70.

زوبي، أكرم علي، 2000، " استخدام قائمة التدفقات النقدية وبعض المؤشرات في تقييم السيولة- الربحية – الكفاءة "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس .

سيف النصر، سعيد، 2000، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة).

شرويدر، ريتشارد، وآخرون، 2006، نظرية المحاسبة، ترجمة: خالد علي كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، بدون تاريخ طبع، (الرياض: دار المريخ للنشر).

ظاهر، أحمد حسن، و يوسف مصطفى سعادة، 1999، محاسبة المنشآت المالية، الطبعة الأولى، (عمان : بدون ناشر).

عاشور، عصافت السيد، 1990، " التكامل بـ ين القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق والقوائم المالية المعدة وفقاً للأساس النقدي في الإفصاح عن نوعية الدخل"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (جامعة عين شمس:كلية التجارة، العدد الأول) ص ص 663-723.

عبدالفتاح، زكريا فريد، 1993، "تحليل علاقة صافي نتيجة النشاط بصافي التدفقات النقدية عند تقدير المقدرة الكسبية للوحدة الاقتصادية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (جامعة عين شمس:كلية التجارة، العدد الثاني)ص ص 1423-1443.

عبدالفتاح، عز حسن، 2007، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss، الطبعة الأولى، (جدة: خوارزم العلمية ناشرون ومكتبات).

عبدالله، خالد أمين، 2000، العمليات المصرفية، الطبعة الثانية، (عمان: دار وائل للنشر).

عبدالمالك، جمال الطيب، 2005، تطور المصارف في ليبيا، الطبعة الأولى، (بنغازي: دار الإبل للنشر والتوزيع).

عبدالمولى ، ناصر خليفة، 2002، " تطوير النظام المحاسبي لخدمة إعداد قائمة التدفقات النقدية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، (جامعة الأزهر، كلية التجارة ، العدد السابع والعشرون) ص ص 15 – 84.

عساف، محمود، 1972، إدارة المؤسسات المالية، الطبعة الثانية، (القاهرة: دار النشر العربي).

عطية، صبري إسحاق، 2001،" دراسة تحليلية لقائمة الـ تدفقات النقدية ودورها في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس .

علي، عبدالوهاب نصر، 2007، القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية، بدون طبعة، (الإسكندرية: الدار الجامعية).

فراج، عثمان محمد، 1993، " مدخل التدفقات النقدية كأداة لتطوير التقرير المالي في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية المصرية"، مجلة البحوث العلمية، (جامعة الإسكندرية: كلية التجارة، العدد الأول، المجلد الثلاثون) ص ص 283-331.

قراري اللجنة الشعبية العامة رقم 134 لسنة 2006م ورقم 436 لسنة 2008م بشأن إنشاء سوق الأوراق المالية وإصدار نظامه الأساسي .

كيسو، دونالد، جيري ويجانت، 2003، المحاسبة المتوسطة، ترجمة: أحمد حامد حجاج، الطبعة الثانية، (الرياض: دار المريخ للنشر).

مبارك، صلاح الدين عبدالمنعم، 1997، " محتوى المعلومات في قائمة التدفق النقدي – دراسة اختباريه على الشركات المساهمة السعودية"، مجلة البحوث المحاسبية، (الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد الأول، العدد الأول) ص ص1-25.

محمد، ضياء الدين محمود، 2002، " استخدام الشبكات العصبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية لترشيد اتخاذ قرار الائتمان المصرفي – دراسة تطبيقية" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

محمد، محمد نشأت فؤاد، 1993، " دراسة اختبارية لمحتوى قائمة مقترحه للتدفقات النقدية والمقاييس المستمدة منها في المشروعات المصرية" مجلة البحوث التجارية المعاصرة، (جامعة أسيوط: كلية التجارة، سوهاج، العدد الثاني) ص ص 127-150.

مصرف السراي، "تقرير مجلس إدارة المصرف العاشر"، 2007.

مصرف الصحاري، "تقرير مجلس إدارة المصرف السادس والثلاثين"، 2007.

مصرف المتوسط، "تقرير مجلس إدارة المصرف الثاني"، 2007.

هلالي، محمد جمال، عبدالرازق قاسم شحادة، 2003، محاسبة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع).

هندي ، منير إبراهيم، 2000، إدارة البنوك التجارية – مدخل اتخاذ القرار، الطبعة الثالثة، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث).

ثانياً: المراجع الأجنبية

Anderson, Henry, Belverd E.needles, Jamas. Caldwell, 1989, Managerial Accounting, without edition, (Boston: Houghton mifflin combany.

Bernstein, Leopold, 1978, financial statement analysis theory, application, and interpretation, Revised Edition, (Richard d. Irwin, inc).

International Accounting Standards Committee Foundation (IASCF), International accounting standards no.7 statement of cash flows.

Mcenroe, john, 1996," An Examination of Attitudes Involving Cash Flow Accounting:Implications for the Content of Cash Flow Statements the international journal of accounting, vol.31, no.2, p.p161-174.

Radebaugh, lee, and Sidney J.gray, 1997, international accounting and multinational enterprises, fourth edition, (New York: Gohnwiley and sons.inc).

Wallace R.S. Olusegun, Choudhury Mohammed S.I. and Pendlebury Maurice, 1997, " Cash Flow Statements:An International Comparison of Regulatory Positions", the International Gournal of Accounting, vol.32, no.1, p.p1-22.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

الموقع الإلكتروني لمصرف الجمهورية www.gamhouria-bank.com تاريخ الدخول 2009.03.17.

الموقع الإلكتروني لمصرف الوحدة www.wahdabank.org تاريخ الدخول 2009.03.17.

الموقع الإلكتروني للمصرف التجاري الوطني www.ncb.ly تاريخ الدخول 2009.03.17.

الموقع الإلكتروني لمصر ف التجارة والتنمية www.bcd.ly تاريخ الدخول 2009.03.17.

الموقع الإلكتروني لمصر ف المتحد www.ubci.ly تاريخ الدخول 2009.03.17 .

الموقع الإلكتروني لمصر ف الصحاري www.saharabank.com.ly تاريخ الدخول 2009.05.06.

الموقع الإلكتروني لمصر ف الإجماع العربي www.alejmaabank.com تاريخ الدخول 2009.05.06.

الموقع الإلكتروني لمصر ف المتوسط www.meditbank.net تاريخ الدخول 2009.05.06.

الموقع الإلكتروني لمصر ف شمال أفريقيا www.nbc.com.ly تاريخ الدخول 2009.05.06 .

الموقع الإلكتروني لمصر ف الادخار www.eddekharbank.com تاريخ الدخول 2009.05.06 .

الموقع الإلكتروني لمصر ف التنمية www.Idb.com.ly تاريخ الدخول 2009.05.06.

الموقع الإلكتروني للمصر ف الزراعي www.agribank.ly.org تاريخ الدخول 2009.05.06 .

الموقع الإلكتروني للمصر ف الليبي الخارجي www.lfbank.ly تاريخ الدخول 2009.05.07.

الموقع الإلكتروني للمصر ف الريفي www.alrefi-bank.com تاريخ الدخول 2009.06.24.

الموقع الإلكتروني لمصر ف الأمان www.abci-ly.com تاريخ الدخول 2010.10.09.

الملاحق

جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد – الدراسات العليا
قسم المحاسبة

الأخ/.....

بعد التحية ،،

يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف التجارية في تقديم بيانات مالية ملائمة وموثوق بها وقابلة للمقارنة والفهم، تساعد مستخدميها في تقييم أداء المصارف ومركزها المالي بالإضافة إلى مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ونظراً لأهمية قائمة التدفقات النقدية وما تقدمه من معلومات لا يمكن الحصول عليها من القوائم الأخرى (قائمة الدخل – الميزانية) فلقد تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) كيفية إعداد وعرض قائمة التدفقات النقد ية والذي ألزم المؤسسات المالية بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

وسعيا من ليبيا لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية تم إصدار القانون رقم (1) لسنة (2005م) بشأن المصارف الذي ألزم المصارف التجارية الليبية باتـ باع المعايير المحاسبية الدولية التي من منها معيار المحاسبة الدولي رقم (7) الخاص بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية، و إنشاء سوق الأوراق المالية الليبي الذي بدوره ألزم المصارف التجارية الليبية بالقيد في السوق، والذي من متطلباته ا تباع المعايير المحاسبية الدولية التي منها معيار المحاسبة الدولي رقم (7) الخاص بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية.

ونظراً لأهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية فإ ن الباحث يقوم بدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان" **مدى التزام المصارف التجارية الليبية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية**" ، ولما لإجاباتكم من أهمية يعول عليها الباحث في دراسته لهذا الموضوع، نأمل منكم التعاون بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة وعناية، ونؤكد لكم بأن أجابتكم على هذا الاستبيان ستحاط بكامل السرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

مع الشكر والتقدير لاهتمامكم وتعاونكم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

البـــاحـث
فائز عبد الرحيم الديباني

يرجى وضع علامة (ü) أمام الإجابة أو الإجابات المناسبة، أو ملء الفراغ المتروك حسب طبيعة كل سؤال:

الجزء الأول : معلومات عامة

1- الوظيفة:

( ) مدير عام. ( ) نائب مدير عام.

( ) مدير إدارة الحسابات. ( ) رئيس قسم المحاسبة.

( ) أخرى تذكر:.....

2- المؤهل العلمي:

( ) دكتوراه. ( ) ماجستير. ( ) بكالوريوس.

( ) دبلوم عالٍ. ( ) دبلوم متوسط. ( ) ثانوية عامة.

( ) آخر يذكر:.....

3- التخصص:

( ) محاسبة. ( ) إدارة. ( ) اقتصاد.

( ) آخر يذكر:.....

4- عدد سنوات العمل في المجال المصرفي:

( ) أقل من خمس سنوات. ( ) من خمس سنوات إلى عشر سنوات.

( ) من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة. ( ) أكثر من خمس عشرة سنة.

5- تم تنمية خبرة العمل في المجال المصرفي من خلال: (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

( ) الممارسة العملية. ( ) الدورات التدريبية في المجال المصرفي. ( ) أخرى تذكر:.....

الجزء الثاني: وجهه نظر المشارك حول البيانات المالية

ر.م	البيـــــــــــــــــــان	مستوى الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعكس القوائم المالية المعدة المركز المالي ونتيجة نشاط المصرف بشكل عادل وبموضوعية.					
2	تعتبر القوائم المالية التالية مهمة:					
	أ. الميزانية.					
	ب. قائمة الدخل					
	ج. قائمة التغير في حقوق الملكية.					
	د. قائمة التدفقات النقدية.					
	هـ. السياسات المالية والإيضاحات والملاحظات.					
3	تعتبر بيانات قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية للاستخدام الداخلي بالمصرف.					
4	تعتبر بيانات قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية للمستخدمين الخارجيين.					
5	يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف لسهولة الفصل بين العمليات النقدية وغير النقدية.					
6	يوجد أشخاص مؤهلين قادرين على إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف.					
7	ترغب إدارة المصرف في إعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف.					
8	هناك إلزام بإعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف وفقاً للتشريعات.					
9	يوجد معايير موحدة لإعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف.					
10	يمكن استخدام بيانات التدفقات النقدية لقياس السيولة.					
11	يمكن استخدام بيانات التدفقات النقدية في التنبؤ بالاحتياجات المالية المستقبلية.					
12	يمكن الاستغناء عن قائمة التدفقات النقدية من خلال استخدام بيانات قائمة الدخل والمركز المالي.					
13	من الضروري التفرقة بين التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة المختلفة للمصرف (تشغيلية,استثمارية،تمويلية)					
14	تسمح أنظمة وتجهيزات حاسوب بالمصرف بإعداد قائمة التدفقات النقدية للمصرف.					

مصرف السراي للتجارة والاستثمار (ش. م. ل)

قائمة التدفق النقدي للسنة المالية المنتهية في 31 . 12 . 2007 م

	مجموع جزئي	مجموع كلي	2006 مسيحي دينار ليبي
رصيد النقدية اول المدة		29,327,620.298	17,994,959.976
النقدية المتولدة من التشغيل		12,411,744.545	5,520,206.152
النقدية من الانشطة الاستثمارية			
المساهمات في شركات محلية			-1,195,800.000
نفقات ايرادية مؤجلة	-1,500.000		0.000
شراء اصول	-3,015,459.750		-61,174.000
صافي النقدية المستخدمة في انشطة الاستثمارية		-3,016,959.750	-1,256,974.000
النقدية من الانشطة التمويلية			
زيادة راس المال	2,570,780.000		7,124,140.000
توزيعات ارباح	0.000		-482,608.265
ودائع التوفير	1,119,829.564		523,803.659
فوائد مدفوعة	-98,211.608		-95,907.224
صافي النقدية من انشطة التمويلية		3,592,397.956	7,069,428.170
رصيد النقدية أخر المدة		42,314,803.049	29,327,620.298

"إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها"

بشير محمد العالم
المدير العام

محمد الطاهر حمودة سيالة
رئيس مجلس الادارة

المنتصر طه الفارقي
محاسب ومراجع قانوني

سمير أبوراوي
محاسب قانوني

مصرف السراي للتجارة والاستثمار

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في 2008/12/31م

(ألف دينار)

البيـــــــان	2008/12/31	2007/12/31
صافي أرباح العام طبقاً لحساب الإيرادات	29,491	31,738
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية		
الاستهلاك	7,421	6,082
مخصص الضرائب	28,883	33,045
المستخدم من المخصصات (بخلاف مخصص الديون المشكوك في تحصيلها)	(34,039)	(22,771)
المستخدم من الاستهلاكات	(1,145)	0
أرباح بيع أصول ثابتة	0	(228)
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول	30,611	47,866
صافي النقص (الزيادة) في الأصول		
قروض وسلفيات وتسهيلات أخرى	(243,019)	(45,363)
مدينون	2,668	(6,788)
حسابات الفروع	(41,317)	(3,456)
أرصدة مدينة أخرى	(5,688)	3,896
مصروفات مدفوعة مقدماً	215	(484)
صافي الزيادة (النقص) في الأصول	(287,141)	(52,195)
صافي الزيادة (النقص) في الالتزامات		
حسابات جارية تحت الطلب	1,235,533	502,412
حسابات التوفير	(235)	7,601
حسابات ودائع لأجل	17,807	(60,186)
أرصدة مصارف خارجية	41,641	1,330
تأمينات نقدية	8,360	121,257
دائنة أخرى	(41,204)	79,532
صافي الزيادة (النقص) في الالتزامات	1,261,902	651,946
صافي الزيادة (النقص) في الأصول والالتزامات	974,761	599,751
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	1,005,372	647,617
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
ودائع لأجل لدى مصرف ليبيا المركزي	(485,000)	(530,000)
ودائع لأجل لدى مصارف خارجية	40,049	121,568
مساهمات في شركات أخرى	(2,667)	(1,221)
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(24,881)	(11,115)
أرباح بيع أصول ثابتة	0	228
مشروعات تحت التنفيذ	534	(4,446)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	(471,965)	(424,986)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
توزيعات للمساهمين	(19,431)	(388)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل	(19,431)	(388)
صافي الزيادة أو النقص في النقدية وما في حكمها	513,976	222,243
رصيد النقدية وما في حكمها في أول المدة	761,938	539,695
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر المدة	1,275,914	761,938
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :		
نقدية وأرصدة لدى المصارف والمؤسسات والمقاصة	136,086	87,644
نقديـــة لدى مصارف بالخـــارج	20,840	58,069
نقدية لدى مصرف ليبيا المركزي بالعملة المحلية	1,115,770	610,529
نقدية لدى مصرف ليبيا المركزي بالعملة الأجنبية	3,218	5,696
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر المدة	1,275,914	761,938